جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التعصُّب القبلي في السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية

إعداد
توفيق" عزات فريد" محمود أبو حديد

إشراف
أ. د. عبد السّتار قاسم

قُدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطـيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2010م

التعصُّب القبلي في السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية

إعداد

توفيق" عزات فريد" محمود أبو حديد

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2010/11/3م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. أ. د عبد الستار قاسم / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. حماد حسين / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. رائد نعيرات / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى روح والدي

إلى نبع الحنان والعطاء

إلى أُمي الحبيبة

إلى الأخوة والأخوات

إلى زوجتي الغالية اعتدال.

إلى من ترجمت بفعلها مقولة وراء كل رجل عظيم امرأة.

إلى أبنائي الأعزاء روان, رزان, إحسان, أيهم, دلال, وزين.

إلى كلّ ذرة تراب فلسطينيّة تشتهي رياح التّغيير.

إلى كلّ نفس توّاقة للحرية والإبداع والتّغيير.

إلى كلّ فلسطينيّ يحلم بالمستقبل المشرق.

إلى كل الدّماء التي خضّبت أرض فلسطين.

توفيق

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور المشرف عبد الستار قاسم الذي قدم كل الدعم والنصح والمشورة, وجسد في داخلي معاني الصمود والتحدي, كما أتقدم بالشكر والتقدير لعضوي لجنة المناقشة الدكتور رائد نعيرات, والدكتور حماد حسين على تفضلهما بقبول مناقشة الرسالة.

وأوجه جزيل الشكر إلى الأستاذ حكمت سرحان, والصديق الأستاذ لافي زقوت على ما أسهما به من تدقيق لغوي ونحوي للرسالة, ولا أنسى أن أتوجه بالشكر إلى مكتبة بلدية طولكرم, ومكتبة جامعة النجاح الوطنية, ومكتبة الجامعة الأردنية الغراء, وللأخوين سائد وسالم جزاهما الله عني كل خير, ولكل من أسهم في إخراج هذه الرسالة إلى الوجود.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

التعصُّب القبلي في السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الملاحق	ك
الملخص	ل
مقدمة	**1**
المفاهيم الأساسية في الدراسة	2
منهاج الدراسة	4
مكان وزمان الدراسة	4
الفرضيات	5
مشكلة الدراسة	5
أسئلة الدراسة	6
أهمية الدراسة	7
مساهمة البحث في مجال الدراسة	7
مراجعة الأدبيات	8
الفصل الأول: سيكولوجية التعصب القبلي وتطوره عبر العصور العربية والإسلامية	**13**
التمهيد	14
مفهوم التعصب والعصبية القبلية لغة ودلالة	14
التعصب سيكولوجياً	16
الشخصية العربية والسلوك	18
تفسير التعصب	21
معايير الشخصية العصبوية	22
النظريات المفسرة للاتجاهات العصبية	23
التعصب سياسياً واجتماعياً	25

الموضوع	الصفحة
العصبية بنية المجتمع العربي	28
حركة التمرد في القبيلة الصعاليك نموذجاً	32
العصبية الأموية	36
العصبية العباسية	37
الفصل الثاني: الحركة الوطنية الفلسطينية والسلوك السياسي التعصّبي	**41**
التمهيد	42
التعريف بالحزب السياسي	42
الحركة الوطنية الفلسطينية	45
الكتل السياسية تشكل أحزابها	49
المؤتمرات العربية الفلسطينية	51
الفلسطينيون غداة النكبة	53
منظمة التحرير الفلسطينية	54
منظمة التحرير الفلسطينية والواقع التعصبي	59
واقع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان	64
الفصائل والتنظيمات الفلسطينية	65
الردود الفصائلية اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية	67
الصراع في حركة فتح وانشقاقاتها	71
الصراع في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وانشقاقاتها	77
الصراع في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة– وانشقاقاتها	80
الصراع في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وانشقاقاتها	82
زيارة ياسر عرفات إلى الأردن ومواقف الفصائل الفلسطينية	84
زيارة ياسر عرفات لمصر ومواقف الفصائل الفلسطينية	84
الفصل الثالث: تجاوز الميثاق والثوابت من إعلان الدولة الديمقراطية إلى إعلان الاستقلال	**87**
التمهيد	88
المبادرات الدولية للقضية الفلسطينية ومواقف الفصائل	89
تجاوز الميثاق الوطني الفلسطيني	91
المجلس الوطني الفلسطيني والتباين بين الأقوال والأفعال	92

الموضوع	الصفحة
المجلس الوطني الفلسطيني والتعددية السياسية للفصائل	97
المبادرات والاقتتال السياسي بين الفصائل الفلسطينية	100
الانتفاضة والفصائل الفلسطينية	106
إعلان الاستقلال	109
أوسلو والاستقطاب الفصائلي الفلسطيني	109
صراع الشعارات الفئوية بين الفصائل	111
زعامة ياسر عرفات	113
التهاون التربوي والتنظيمي	117
الفصل الرابع: نماذج التعصّب في سلوك سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني	**121**
التمهيد	122
اتفاق أوسلو والفجوة الفصائلية	122
سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني	124
السلوك التعصبي لسلطة الحكم الذاتي	125
الاستئثار والتفرد	125
تشكيل الأجهزة الأمنية	126
السيطرة على المال العام	127
تعامل الشرطة الوطنية مع الشارع الفلسطيني	129
تعامل الشرطة الوطنية مع المعارضة السياسية	130
محكمة أمن الدولة	131
الاعتقالات العشوائية	135
منع توزيع الصحف	136
معضلة حركة فتح وعلاقاتها الداخلية بعد أوسلو 1993	137
العلاقات الداخلية لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني– فتح	137
النماذج التعصبية لسلطة الحكم الذاتي	142
الفصل الخامس: العلاقات التعصبية بين حركة المقاومة الفلسطينية (حمـــاس– فتح)	**148**
التمهيد	149
العلاقات بين السلطة والمعارضة	150

الموضوع	الصفحة
حركة المقاومة الفلسطينية(حماس) ورؤيتها الداخلية	152
الفلتان الأمني وتتصاعد الخلافات	158
فوز حماس بالانتخابات التشريعية وانتقالها من المعارضة إلى السلطة	163
السلطة التنفيذية الفلسطينية والانقسام التعصبي	167
التعصب في المجال الأمني	167
التعصب في مجال العلاقات الخارجية	168
الممارسات التعصبية التبادلية للفلسطينيين	169
القيام بجرائم الإعدام خارج إطار القانون	169
إعدام أشخاص بعد اختطافهم	169
إعدام أشخاص وهم جرحى	170
جرائم الاختطاف والتنكيل	170
حوادث واعتداءات على المنازل	171
الاعتداءات على حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي	174
الاعتداءات على المؤسسات العامة والأملاك الخاصة والعامة	175
انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة	175
استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية	176
نزاعات بين جماعات مسلحة و/ أو أجهزة أمن	177
التعصب وحرية العبادة	178
التعصب الرئاسي والحكومي الفلسطيني	178
التعصب وحوارات حركة فتح وحركة حماس	180
حوار القاهرة كانون الأول/ 2003	180
حوار القاهرة آذار/ 2005	181
اتفاق صنعاء	182
اتفاق مكة 6-2007/8	182
ممارسات تعصبية في الأداء المدني	183
التعصب الإعلامي	185
التعصب الغنائي	185

الموضوع	الصفحة
استنتاجات وتوصيات	191
قائمة المصادر والمراجع	194
الملاحق	210
Abstract	b

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
ملحق (1)	نص اتفاق مكة الذي جرى في الفترة من 6-8 فبراير 2007.	210
ملحق (2)	النص الحرفي لـــ: إعلان القاهرة بشان اجتماع الفصائل الفلسطينية	211
ملحق (3)	إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية القدس,(1964/5/28)	212
ملحق (4)	منظمة التحرير الفلسطينية، الميثاق الوطني الفلسطيني	213
ملحق (5)	البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقرر من المجلس الوطني في دورة انعقاده الثانية عشرة 1-1974/6/8.	220
ملحق (6)	بيان القيادة العامة لقوات العاصفة رقم (1) (1965/1/7)	222
ملحق (7)	منظمة شباب الثأر بيان رقم 1	223
ملحق (8)	البلاغ العسكري الأول للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (1967/12/21)	225

التعصّب القبلي في السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية

إعداد

توفيق" عزات فريد" محمود أبو حديد

إشراف

أ. د عبد الستّار قاسم

الملخّص

تبحث هذه الدراسة في التعصب القبلي في السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني وأثـره على التنمية السياسية، فتتناول في الفصل الأول منها مفهوم التعصب وسيكولوجيته وتطوره عبر العصور العربية والإسلامية.

أما في الفصل الثاني: فتقدم وصفاً لسلوك منظمة التحرير الفلسطينية في بعض المحطات التي تواجدت بها, ويعمد الفصل إلى تحليل هذه السلوكيات ورصدها من خلال مجموعـة مـن القضايا السياسية التي تخدم موضوع الدراسة.

وفي الفصل الثالث: تصنف الردود الفصائلية اتجاه بعض المبادرات السياسـية الخاصـة بالقضية الفلسطينية, وكيف تمّ تجاوزها لصالح تحقيق المكاسب الذاتية، وتخلص إلى تحديد هـذه التجاوزات وتلازمها مع فكرة التعصب بما تحمله من مفردات.

أما في الفصل الرابع: فتقدم وصـفاً للسـلوك الـذي مارسـته سـلطة الحكـم الـذاتي الفلسطيني/فتح، فتبحث في السلوكيات الخاطئة، التي مثّلت عدولاً عن المألوف، لتسهم في تحقيق فكرة الرسالة, والقائمة على ملازمة هذه السلوكيات لجميع ما في العصبية القبلية من مفردات.

وفي الفصل الخامس: تقدم الدراسة مجموعة من النماذج السلوكية السياسية, التي قامـت بين أكبر فصيلين فلسطينيين, وهما حركة حماس, وحركة فتح. وتسترشد الدراسـة عمـا فـي العصبية من خصائص, لتعكسها بالتالي على حقيقة هذه الممارسـات التـي أُتبعـت مـن كـلا الفصيلين.

أما الخاتمة فتوجز الحديث في أهمّ النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث عبر هذه الدراسة.

مقدمة

من المعلوم أن القبيلة إحدى أهم مقدمات نشوء الأمة, ومع تأكيدنا لذلك إلا أنه لا يجب أن يقودنا هذا الأمر إلى استنتاج مضلل وخاطئ وهو أنّ النفوذ القبلي طبيعي وصحيح, ويجب إدامته أو تغذيته, فحينما تستقوي القبيلة برابطتها القوية على الوطن ومركزية الدولة تحدث خللاً وتفككاً في بنية الدولة ومجتمع الأمة، لذلك يصبح ضرورياً إخضاعها للصيرورة التاريخية الطبيعية, القائمة على حقيقة أنّ الانتقال من مجتمع القبيلة أو العشيرة إلى مجتمع الدولة الوطنيّة, يُحوّل السُّلطات الرئيسة من مجتمع القبيلة إلى الدولة، ويُخضع تلك المجتمعات لقوانين الدولة ودستورها.

إن التجربة الحزبية الفلسطينية فكراً وممارسة, مرتبطة إلى حد كبير بمفهوم العصبية القبلية، من حيث استمرار الجمود في علاقات القوة بين الفصائل والسلطة التي عانت من حالة رفض متبادل عقّدت الحالة الفلسطينية التي تعاني من نقطة ضعف رئيسة، والمتمثلة في قاعدة العمل على شكل فصائل مستقلة واستراتيجيات متباينة، حكمت النضال الفلسطيني لعقود، وكرّستها وعمقتها (المحاصصة) السياسية والمالية التي اعتمدتها منظمة التحرير الفلسطينية.

إن دلالات الفعل السياسي للفصائل الفلسطينية، من خلال التدهور الكبير في مستوى الأمن الوطني, والسياسي, والشخصي، وبروز ظاهرة الاستهداف الداخلي والانقسام السياسي وظواهر الانفلات الأمني وغيرها، تلتقي مع ظاهرة التعصب الفئوي والفصائلي القبلي، على الرغم من تبريراتها السياسية والعقائدية.

من الملاحظ أن تجاوز ثقافة العنف والتعصب القبلي والعشائري كميزة ومرجعية عمل لهذه الفصائل يتطلب تجاوز المرجعيات التقليدية, التي تتعدد وتتنوع في إطار تكويناتها القبلية والعشائرية إلى ثقافة التسامح والإنصاف والمواطنة المتساوية التي تتشكل في تكوينها الحداثي كما تعبر عنه دولة المؤسسات والقانون التي تعتبر الناظم الرسمي لمختلف التكوينات التقليدية في إطار مفهوم الوطن والمواطنة المتساوية, هنا نتجاوز عملية التشتت المكاني المحدد وراثياً

لانتماء الفرد ووجوده الاجتماعي إلى عملية التوحد الوطني بمحدداته الثقافيّة والمعرفيّة التي تشكل وعياً جمعياً يعبّرُ عن الهوية المشتركة بين أبناء الوطن الواحد, والوعي بمفهوم الوطن يُعدُّ من أهم مفردات الثقافة السياسية الحديثة التي يكتسبها الإنسان في إطار عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية (الرسمية/الأهلية), الأمر الذي يقع على عاتق الفصائل الفلسطينية باعتبارها واحدة من مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة المباشرة بهذا الموضوع.

المفاهيم الأساسية في الدراسة

سوف ترد في هذه الدراسة مصطلحات تمّ السعي إلى إبرازها لتكون مرشداً للقارئ في بناء الفكرة الاساسية للدراسة, ومنها:

العصبية: "هي أن يدعو الرجل إلى نصرة عصبته والتألب معهم على من يناوئهم, ظالمين كانوا أو مظلومين."[1]

وفي موقع آخر عرفها الجابري بقوله: "هي رابطه اجتماعية, سيكولوجية, شعورية ولا شعورية تربط أفراد جماعة ما, قائمة على القرابة ربطاً مستمراً يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد, كأفراد أو كجماعة."[2]

الحزب السياسي: يشير الباحث الفرنسي موريس دوفرجيه إلى الحزب بأنه " الأداة الرئيسة للنشاط السياسي الشعبي في الدولة الحديثة." [3]

أو هو"تجمع رضائي اختياري يقوم بإرادة أعضائه واختيارهم ويكون وصوله للحكم عن طريق انتهاج الطريق السّلمي المتمثل في خوض الانتخابات والفوز فيها."[4]

---

[1] الجابري, محمد عابد: **فكر ابن خلدون العصبية والدولة**.ط(5). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1992. ص 167.

[2] المرجع السابق. ص168.

[3] أسعيد, محمد توهيل: **علم الاجتماع السياسي**. ط(1). الكويت: مكتبة الفلاح. 1999. ص 438.

[4] المرجع السابق. ص438.

وقد عرفه الدكتور إحسان محمد الحسن بقوله: "الأحـــزاب السياســـية هـــي منظّمـــات اجتماعيّة متماسكة وموحدة ينتمي إليها الأفراد؛ لتحقيق أهدافهم وأهداف المجتمع الكبير, وذلـــك من خلال العمل الجدي بين صفوف أعضائها والنضال من أجل استلام دفة السلطة والحكم التي تمكّن الحزب السياسي من ترجمة أفكاره ومعتقداته وآيديولوجيته إلى واقع عمل يستطيع تغييـــر المجتمع ودفعه إلى الأمام".[1]

السلوك السياسي: "هو الجوهر الاختياري الأساسي للوسائل المسّلكية السياسية، بحيـــث تؤلـــف مجموعة العمليات السياسية"السلوك السياسي" لأبناء المجتمع."[2]

الثقافة السياسية:عرفها روي ماكريدس: "الثقافة السياسية تمثل الأهداف المشـــتركة والقواعـــد العامة المقبولة". ويرى صامويل بيير إن عناصر الثقافة هي القـــيم والمعتقـــدات والاتجاهـــات العاطفية التي تحدد لنا ما الذي يجب أن تكون عليه الحكومة، وماذا تحققه بالفعل."[3]

المشاركة السياسية: يعرفها العلامة هيربرت كلوسي"بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفـــرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه, وتكون لديه الفرصة أن يشارك في وضع الأهـــداف العامـــة للمجتمع, وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف."[4]

العنف: "هو كل سلوك فعلي أو قولي يتضمن استخدامًا للقوة أو تهديداً باستخدامها؛ لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالآخرين, وإتلاف الممتلكات؛ لتحقيق أهداف معينة."[5]

العنف السياسي: "هو الذي تمارسه الدولة ضد بعض الجماعات السياسية, أو تمارســـه بعـــض الجماعات السياسية ضد الدولة."[6]

---

[1] الحسن, إحسان محمد: **علم الاجتماع السياسي**. ط(1). عمان: دار وائل للنشر. 2005. ص 168.

[2] أسعيد, محمد توهيل: **علم الاجتماع السياسي**. مرجع سابق. ص515.

[3] المرجع السابق. ص506.

[4] المرجع السابق. ص 515.

[5] إبراهيم, حسنين توفيق: **ظاهرة العنف السياسي في الأنظمة العربية**. ط(1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـــة. 1992. ص 45.

[6] المرجع السابق. ص47.

التكتل السياسي: "هو تنظيم سياسي يمتلك منهجاً وخطة وبرنامجاً؛ لاستلام السلطة السياسية, ومنها الأحزاب العقائدية وغير العقائدية."[1]

السلطة: "علاقة بين طرفين متراضيين, يعترف الأول منهما بأن ما يصدره من أمر إلى الطرف الثاني ليس واجباً عليه, إلا انه صادر عن حق له فيه, ويعترف الثاني منهما بأن تنفيذه للأمر مبني على وجوب الطاعة عليه وحق الطرف الأول في إصدار الأمر إليه."[2]

الحركة السياسية:" هي تنظيم يتوحّد حول قضايا سياسية ذات طابع شمولي للأمة والوطن, ولا يشترط بالحركة أن تمتلك أيديولوجية أو منهجاً, وخطة وبرنامجاً للحكم, وتتميّز الحركة بالمرونة والتعامل بعقلية المراحل, ولديها أمكانية وضع تصوراتها للحكم في المرحلة المناسبة."[3]

التنمية السياسية: يعرف فري التنمية السياسية على أنها"التغيرات في اتجاه توزيع وتبادل السلطة, كما أنها تفترض اختفاء الفاعلية على المؤسسات أو الجماعات, والقيم والتنشئة والثقافة السياسية, والفاعلين, وأطراف العملية السياسية؛ إذن هي نوع من إدارة الصراع والأزمات والتطور السياسي بوجه عام."[4]

منهاج الدراسة

يتناول الباحث في هذا الإطار المنهج السلوكي الذي يبحث في سلوك الأفراد والجماعات فيعمل على تحليلها وتصنيفها, فيتناول طريقة عملها, وعلاقاتها البينية والداخلية, ثم نتناول السلوك القبلي، كيف يكون ونعكسه على الواقع الفلسطيني من خلال التطابق أو عدمه.

مكان وزمان الدراسة

مكان الدراسة هو فلسطين والدول التي تتواجد فيها الفصائل الفلسطينية (فضاء عمل الفصائل الفلسطينية) أما زمان الدراسة فمحدد بعمر الفصائل الفلسطينية والمحدد بعام 1967 م،

---

[1] الملتقى التنظيمي: **مفهوم التنظيم**. استخرج بتاريخ. 2007/12/21.

[2] نصار, ناصيف: **منطق السلطة**. ط(1). بيروت: دار أمواج. 1995. ص 7.

[3] الملتقى التنظيمي: **مفهوم التنظيم**. مرجع سابق.

[4] القصبي, عبد الغفار: **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**. ط(2). القاهرة: جامعة القاهرة. 2006. ص 21.

لكن التركيز سيكون منصباً على الفترة ما بين الأعوام 1993 إلى 2007م. أي منذ اتفاقيات أوسلو وحتى نهاية سيطرة حماس على قطاع غزة، وما رافق ذلك من نتائج وتبعيات.

الفرضيات

- الفرضية الأساسية تقول: بأن السلوك الفصائلي يعكس تعصباً حزبياً مشابهاً إلى حد بعيد لسلوك القبائل العربية والذي هو سلوك تعصبي فوقي يعتبر القبيلة أعلى شأناً من القبائل الأخرى ويجعلها صاحبة الحق في الكلمة الفصل.

- تنبثق الثانية من الأولى وهي إن الفصائل الفلسطينية بسلوكها التعصبي القبلي قد أزاحت فكرة التحرير جانباً من الناحية العملية؛ ونتيجة لذلك تراجعت فكرة المقاومة لصالح الخلافات الداخلية.

- سلوكيات الفصائل أثرت على تحقيق التنمية السياسية وصادرت حق الشعب الفلسطيني في إحداث التطورات المطلوبة من أجل تطوير وسائل وأساليب في مواجهة الاحتلال واستعادة الحقوق المسلوبة.

مشكلة الدراسة

هناك نقد موجه للفصائل الفلسطينية بأنها ليست على نمط حزبي حديث يتبع أسساً وتعليمات وضوابط مكتوبة, تحدد عمل الفصيل الفلسطيني نحو تحقيق أهداف معينة مسبقاً، وإنّما هناك ميل داخل هذه الفصائل لتعمل على نمطٍ قبليٍ قديم, بحيث يتحول الفصيل إلى قبيلة بدلاً من كونه حزباً مناضلاً من أجل التحرير.

والتُهمة تقول بأن سلوك الفصائل الفلسطينية أخذ يتشابه إلى حد ما مع سلوك القبليين أو أبناء العائلات التي يتميز سلوكها بالتعصب, وعليه فإن هناك قيماً جديدة تُسيطر على عمل الفصائل غير قيمة التحرير. وفقاً لهذا ابتعدت الفصائل كثيراً عن مهمة التحرير وهي تؤثر سلباً على مجمل النشاط والتفاعل السياسي، الأمر الذي أحدث خللاً وظيفياً في سلوك هذه الفصائل, وبدأت سلبياته وتجلياته تظهر بوضوح على الساحة الفلسطينية.

أسئلة الدراسة

1- هل يعكس السلوك الفصائلي بعلاقته مع جمهور الناس منطقا استعلائياً أو تمييزياً بين أبناء الشعب الفلسطيني؟

2- هل الفصيل الفلسطيني مطمئن لأفراده ويميزهم عن الآخرين أم لا؟

3- هل الفصيل الفلسطيني في سلوكه ما زال يسير قُدماً نحو هدف التحرير المعلن شفاهة وكتابة؟

4- ما مدى استماع الفصيل الفلسطيني للآراء العلمية, وآراء الخبراء والمختصين في العلاقات الاجتماعية, والتنظيمية, والسياسية. هل يستمع ويطبق، أم أنه يفعل ما يراه مناسباً؟

5- هل العلاقات الفصائلية الفلسطينية متوترة, أو هل تقود إلى المشاحنات، أو هل المشاحنات إحدى سماتها، هل البيانات التصادمية جزء من هذه العلاقات ؟

6- هل الاقتتال الذي جرى هو نتاج الساعة, أم هل هو عبارة عن عملية تراكمية لمجمل العلاقات الفلسطينية؟

7- هل الخروج عن الميثاق الفلسطيني (القانون الأساسي), والاتفاقات التي وقعت بين الأطراف الفلسطينية تعكس علاقات ودّية أم تصادمية بين الفصائل؟

8- هل الشّعار الذي عملت به هذه الفصائل مبني على الدولة الحزب أم الدولة المجتمع؟

9- هل مثّلت الأحزاب الفلسطينية مبدأ المعارضة الايجابية من خلال إمكانية التغيير السلمي للحكومة؟

10- هل خضع البرلمانيون من أعضاء الحزب لتعليمات وتوجيهات قادة الحزب؟

11- هل ساهمت الأحزاب الفلسطينية في تنمية الاتجاهات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية للتقدم الوطني, وقيادة الجماهير لتنفيذها؟

12- هل عملت هذه الأحزاب على منع استبداد الحكومة, وساهمت في الكشف عن أخطائها؟

13- هل قامت هذه الفصائل بتربية المواطنين سياسياً, وساعدتهم في تكوين وبلورة آرائهم في التحرر من الاحتلال؟

14- هل الفصائل الفلسطينية تعكس في التعامل فيما بينها روحاً قبلية تعصبية ؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية البحث في أنه يتناول قضية هامة جداً تتعلق بالتركيب الاجتماعي والسياسي للفصائل والسلوك العام لها. هذه الفصائل من المفروض أنها تعمل على التحرير إلا أنّ المنطق السلوكي لها يقول إن مصلحة الحزب أو التنظيم هي التي تحدد الموقف من أية قضية وطنية هذا من جهة, ومن جهة ثانية فالواقع السياسي السائد يعكس ذلك تماماً، من خلال التناقض الواضح في لغة الخطاب السياسي، ومظاهر التصادم المسلح والاحتكام للغة السلاح, والتي تلجأ لها الأطراف لحسم أمورها.

مساهمة البحث في مجال الدراسة

هناك كثير من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع كموضوع جانبي يدخل ضمن بحثهم عن نطاق أوسع وأعم، كما وجدت بعض المقالات التي تلقى أضواء على هذا الموضوع، حيث توجد هناك دراسات تبحث بالعصبية القبلية بصورة عامة، وهي توضح بصورة عامة معنى القبلية والتعصب، وكيف تؤدي القبلية العصبية إلى الانحطاط والتدهور, والتفسخ الاجتماعي, وفقدان البوصلة السياسية.

سنستفيد مما كتب في هذا المجال، باعتبارها قاعدة نظرية نهتدي بها في مناقشة السلوك الفصائلي الفلسطيني، حيث تُعدُّ هذه المقالات ذات قيمة كبيرة؛ لأنها مبنية على معرفة مسبقة وأُفق واسع.

مراجعة الأدبيات

تناول عدد من الباحثين والكتاب مجموعة من الدراسات والأبحاث التي ألقت الضوء على مفهوم العصبية القبلية, ومن هذه الدراسات دراسة محمد عابد الجابري:**فكر ابن خلدون العصبية والدولة**، حيث تناول في القسم الثاني من مؤلفه الحديث عن نظرية العصبية والصراع العصبي، وينطلق ابن خلدون في دراسته للعصبية وبيان الأساس الذي تقوم عليه، ودورها في الحياة الاجتماعية من فكرته في الوازع الذي جعله ضرورة من ضرورات الاجتماع والتعاون، ثم إن فكرة الوازع عند ابن خلدون تقوم على التناقض الآتي:

أ- هناك من جهة ما يمكن التعبير عنه باجتماعية الإنسان, فالإنسان مدني بالطبع ولا يصح وجوده إلا بالعيش مع غيره من بني جنسه.

ب- وهناك من جهة ثانية الطبع العدواني الذي في البشر, وهو من آثار القوى الحيوانية فيهم, ومن أخلاق البشر الظلم والعدوان، ومن امتدت عينه إلى متاع أخيه امتدت يده لأخذه إلا أن يصده وازع، وقد نظر ابن خلدون للعصبية القبلية من خلال الدور الذي تقوم به في الدفاع عن الجماعة, ولم يعن بدراسته من حيث أنها رابطة اجتماعية تنظم علاقات الأفراد مع بعضهم بعضاً، أي انه يعنى بالعصبية فقط, من حيث كونها رابطة دفاع، أو قوة مواجهة، تنظم العلاقات الخارجية للمجموعات المتساكنة في البادية، علاقاتها بعضها مع بعض، وعلاقاتها مع الدولة.

وقد تناول الدكتور خالد بن عبد الرحمن الجريسي في مؤلفه: **العصبية القبلية في العصر الجاهلي مفهومها ومظاهرها** الحديث عن مفهوم العصبية والعصبة و العصابة لغويا واصطلاحا، وعرج على تقديم مفهوم القبلية، وكيف أنّ النظام الجاهلي سمح في قبوله انضمام أفراد للقبيلة لا ينتمون إلى أبيهم من مثل (المستعربون)، والحلفاء من داخل جزيرة العرب، والموالي، والتبني، وكيف أنّ الإسلام هذب النظام الاجتماعي الذي كان سائدا في الجاهلية، ثم تناول الحديث عن أنواع العصبيات ومظاهر العصبية القبلية في العصر الجاهلي, وفي نهاية كتابه أعطى تلخيصا لحكم الإسلام في العصبية الجاهلية.

في محور آخر تناول الكاتب ممدوح نوفل في مؤلفه: **اتّفاق أوسلو**, الحديث عن حقيقة ما جرى في أوسلو, والتفاعلات الداخلية لما كان يجري صنعه هناك, فيما تناول الكتاب مسألة التعريف بميكانزم العلاقات الداخلية الفلسطينية, وبآلية اتخاذ القرار في القيادة الفلسطينية, مع التركيز على بعض المسائل الهامة التي تعيشها الساحة الفلسطينية الآن, مما أفاد الباحث الاطلاع على بعض الأمور الغامضة المتعلقة, وبحيثيات هذا الاتفاق, ومدى تلاقيه مع تعصبية القيادة الفلسطينية.

أما الدكتور عبد الستار قاسم فقد تناول في مؤلفه: **الطريق إلى الهزيمة** الحديث عن مجموعة من المواضيع ذات المساس المباشر بالسلوك الفصائلي الفلسطيني؛ إذ أعتمد على سرد الحقائق بطريقة غلب عليها طابع النقد الذي أعطى للكتاب قيمة حقيقية, فالمؤلف تناول الحديث عن أرضية المقاومة الفلسطينية من خلال المحطات التي تواجدت فيها, وفي فصل آخر تناول الحديث عن مدى التراجعات التي قدمتها القيادة الفلسطينية لصالح فكرة السلام الواهم, الذي أفضى إلى اتفاق أوسلو المجحف بحق الفلسطينيين, فيما أفاد الباحث من المؤلف في تتبع بعض المحطات التي تشرعنت فيها الفردية في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالشأن الفلسطيني بصورة عامة.

في دراسة أخرى جاءت تحت عنوان: **المنظمة تحت المجهر** لهيلينا كوبان ترجمة وتقديم سليمان الفرزلي, تناولت الباحثة فيه الحديث عن (م.ت.ف) في الثمانينات, و القوى التي سيطرت عليها, فيما أشارت الباحثة إلى الفترة الذهبية التي عاشتها منظمة التحرير الفلسطينية مع تركيزها على موضوع العلاقات الداخلية بين التنظيمات الفلسطينية, وعن علاقات المنظمة الداخلية والخارجية.

كما ركّز الدكتور إبراهيم ابراش في مؤلفه: **فلسطين في عالم تغيّر** على أن رياح التحولات الإقليمية والدولية وواقع المجتمع العربي بصورة عامة لم تأت بمستوى الطموح العربي, ولهذا تناول الباحث العديد من المحطات التي تثبت تردي الواقع العربي وانسياقه وراء

العجلة الأمريكية التي ترمي إلى القضاء على أفق القضية الفلسطينية من جانب, ومن جانب آخر عملها المتواصل على منع تحقيق الوحدة العربية المهددة لمصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

وجدت هناك الكثير من المقالات التي تحدثت بطريقة مباشرة عن هذا الموضوع، وبعضها الآخر تحدث عن زوايا تمس هذا الموضوع بطريقة أو أخرى, ومنها مقالة لفتحي ألهوني تحت عنوان: **كلمات عن القبلية والقبيلة**، تحدث فيها عن الاستياء من انتشار الثقافة القبلية في ليبيا, وكيف أنها بدأت بالتغلغل وسط شرائح مختلفة من المجتمع, وتكسب مساحات كبيرة على حساب الانتماء الوطني، في ظل غياب الإدراك بمخاطر هذه الثقافة, والآثار الوخيمة التي تفرزها, والسلبيات الناجمة عنها من مثل: تكريس مشاعر الاستياء والكراهية, وتفشي روح التنافس المحموم على تولي المناصب الحكومية باعتبارها سبلا للإثراء السريع، ومصدراً من مصادر السيطرة والهيمنة في المجتمع.

وفي مقالة أخرى لمهند مبيضين تحت عنوان: **غلبة السلطة السياسية على القبيلة,** تحدث فيها عن آراء بعض المفكرين والكتاب من أمثال عبد الإله بلقزيز في: **كتابه تكوين المجال السياسي الإسلامي، النبوة والسياسة(بيروت 2005)**, حيث يرى عبد الإله بلقزيز, أنّ الالتحاق الجماعي للقبائل العربية بعد فتح مكة طوعاً أو كرهاً جاء نتيجة رضوخ قريش للمشروع المحمدي الذي لم يترك مجالاً أمام غيرها للممانعة، ثم استعرض الكاتب رأي عبد العزيز الدوري, حين تناول قوة التيار القبلي و أشكال الردة المختلفة، أما علي الوردي في كتابه: **سسيولوجيا البداوة**, فقد ربط ربطاً أصيلاً بين نظرية ابن خلدون في التحضر والعمران وبين الأساليب الحديثة لعلم الاجتماع, ودراسة المجتمع العراقي كممثل للمجتمع العربي, والذي قرّر فيه أن دور البداوة كان خطيراً وهاماً؛ لأن جوهر الثقافة والسلوك البدويّ لا يكمن في العصبية, وإنما في التغلب، وقد تسرّب هذا الأمر إلى الفقه الإسلامي الذي أقر فيما بعد مبدأ " الغلبة لصاحب الشوكة "، أما إحسان النص في دراسته: **العصبية القبلية وأثرها في الشعر العربي الإسلامي,** فذهب مذهب الدوري في تفسير العلاقة بين الهجرات القبلية وحركة الفتوح، ورأى أنّ اعتناق الإسلام والهجرة إلى الأمصار المفتوحة أدخلت تعديلات نوعية على البناء

القبلي نفسه وعلى العصبية القبلية, ومن أبرز التعديلات تسريع عملية تجمع القبائل في الحواضر, وبالتالي تأسيس تحالفات قبلية واسعة، بما فيها ظهور عصبيات جديدة في المدن الجديدة.

وفي مقالة أخرى لشتيوي ألغيثي تحت عنوان: **المجتمع العربي واسترجاع القبيلة,** أوضح ألغيثي, أن التلاحم القبلي الذي تصبح فيه القبيلة هي المحرك الأول لكل التصورات التي تقوم عليها الحياة، قادت الوعي القبلي إلى القطيعة الكاملة أحياناً مع غير المنتمين إلى هذه القبيلة أو تلك, فألانا القبلية تنفي وجود الآخر غير المنتمي إليها إلا ما تتحقق به المصلحة, ونادراً ما كانت تتحقق في نوع من العصبية التي اشتهرت بها القبائل آنذاك "وما أنا إلا من غزية إن غوت غويت، وان ترشد غزية ارشد ", وهناك الكثير من المقالات التي تحدثت عن جوانب ذات تأثير ملحوظ في العمل الحزبي نذكر منها الدراسة التي قدمها جاد الكريم الجباعي, تحت عنوان:**التجربة الحزبية العربية مالها وما عليها**, حيث أوضح فيها بأن التجربة الحزبية بحاجة للإلمام بنشوء الأحزاب السياسية، ودراسة الملابسات المحلية والعالمية والعوامل الاجتماعية, والاقتصادية, والثقافية, والسياسية, التي أسهمت في تشكلها، وحددت على نحو ضمني أو صريح أهدافها وبرامجها, وشدد في دراسته على ضرورة وأهمية البناء الفكري, والسياسي, والتنظيمي للأحزاب.

وفي مقالة أخرى تناولتها جريدة الأخبار، **(العدد 19 كانون الثاني 2008)** وتحت عنوان: **المعارضة في منظمة التحرير الفلسطينية: تاريخ من الفشل**, تحدثت فيه عن منظمات ووقفات لمنظمة التحرير الفلسطينية كان من أهمها مرحلة التأسيس, ثم مرحة ما بعد حرب 1967، وما بعد حرب 1982. ولعل ما يجمع بين هذه المراحل هو الوجود الدائم لمعارضة فاعلة في وجه القيادة الرسمية للمنظمة, وصلت في بعض الأحيان إلى مستوى الصراع السياسي بل وحتى العسكري.

وفي دراسة أخرى جمعت عدداً من الباحثين تحت عنوان: **ظاهرة العنف تضرب أطنابها داخل نسيج المجتمع الفلسطيني وتهدد بسقوطه إلى الهاوية**، والتي قام بتحقيقها محمد كريزم،

تحدّثت عن قدرة وصمود المجتمع الفلسطيني في وجه الاحتلال، لكن ما بدأ يشهده المجتمع من ظواهر الفوضى والانفلات الأمني والاجتماعي, والعنف المتصاعد بين المواطنين، يكاد يعصف به إلى حافة الهاوية، ثم أوضح الدكتور موسى عبد الرحيم, بأن الخلل في منظومة القيم والأخلاق السائدة لها دور كبير في تردي حالة المجتمع الفلسطيني، ثم نبّه المحامي والباحث عبد العاطي إلى بعض الصراعات الحزبية والسياسية، والتي عوّل على غياب التسامح بين الفصائل في نشوبها لأن ذلك مدعاة لانتشار التعصّب والعنف وسيادة عقلية التحريم والتجريم، سواء على الصعيد الفكري, أو السياسي, أو الاجتماعي, أو الثقافي.

الفصل الأول

سيكولوجيّة التعصّب القبلي وتطّوره عبر العصور العربيّة والإسلاميّة

الفصل الأول

سيكولوجيّة التعصّب القبلي وتطّوره عبر العصور العربيّة والإسلاميّة

التّمهيد

يبحث هذا الفصل من الدراسة في مفهوم العصبية القبلية, وبيان مظاهرها, والأسس التي قامت عليها, والأسباب المؤدية لبلورتها, وكيف برزت كسلوك ممثل للجماعات عبر الموروث الثقافي العربي, وقد تمّ التركيز على وضع مجموعة من الأطر التاريخية التي مثلت هذا المفهوم على إطلاقه, مع الأخذ بعين الاعتبار أن السرد التاريخي لمجمل الأحداث التي طرأت على المجتمعات العربية لم تشكل غاية في نفس الباحث, وإنما الاهتمام كان منصباً في بيان أفق وتجليات هذه الظاهرة.

ولبلوغ ذلك, يحاول الباحث في هذا الفصل الإجابة عن ماهية التعصب, وكيف تمّ التّعاطي معه من خلال محطّات معينة قامت بتمثيله, وهل شكّلت العصبية إطاراً إيجابياً في تفاعلات المجتمعات, وذلك من خلال توقف الباحث عند مناقشة العصبية وأسبابها ودوافعها, وكيف تكون مع التأكيد على إبراز عوامل الضعف والقوة التي اعترت هذا المفهوم.

أولا: مفهوم التعصب والعصبية القبلية لغة ودلالة

"التَّعصُّب: من العَصبيَّة. والعصبية في اللغة: " مشتقة من العَصب وهو: الطيّ والشدُّ. وعصب الشيء يَعصِبُهُ عصباً: طواه ولواه، وقيل شدّه. والتَعصُّب: المحاماة والمدافعة."[1]

والعَصَبِيَّةُ:"أن يدعو الرجل إلى نصرة عصبيته, والتَّأَلُّب معهم، على من يناوئهم, ظالمين كانوا أم مظلومين. وقد تعصَّبوا عليهم إذا تجمَّعوا, فإذا تجمعوا على فريقٍ آخر, قيل: تعصَّبوا. وفي الحديث: العَصَبيُّ هو الذي يغضب لعصبيته, ويحامي عنهم. والعَصَبيةُ: الأقارب من جهة

---

[1] الأزهري, أبي منصور محمد بن أحمد: **تهذيب اللغة**.(ج2). تحقيق محمد علي النجار. د.ط. مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة. د.ت.ن. ص49.

الأب, لأنهم يُعَصِّبونه, ويَعتَصِبُ بهم أي يحيطون به, ويشتد بهم... والتَّعصُّب: المحاماة والمدافعة. وتعَّصبنا له ومعه: نَصَرناه, وعَصَبَةُ الرجل: قومه الذين يتعَصَّبون له...".[1]

والعصبية حسب المعجم الوسيط تعني: "الجماعة من الناس أو الخيل أو الطير, وفي التنزيل العزيز: " وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة ". وعصبة الرجل: بنوه وقرابته لأبيه, أو قومه الذين يتعصبون له وينصرونه (للواحد والجمع) (العصبيُّ): من يعين قومه على الظلم, أو من يحامي عن عصبته ويعصب, والمنسوب إلى العصب, يقال: رجل عصبيّ: سريع الانفعال. (والعَصَبّةُ): المحاماة والمدافعة عمن يلزمك أمره أو تلزمه لغرض".[2]

أما التعصب حسب الموسوعة العربية العالمية فيعني: اتخاذ مفاهيم خاطئة عن جماعات معينة, وإصدار أحكام عليهم دون الارتكاز على براهين للإدانة, وعدم الأخذ بالوقت كعامل يعطي أحكاما متأنية, فالتعصب يتجاهل الآخر ويعمل على إقصائه وتهميشه وإخراج الأحكام ضده, دون دلائل وبراهين.[3]

أما العَصَبَيَّةُ في الاصطلاح: فقد عرفها محمد عابد الجابري بقوله:" إنها رابطة اجتماعية سيكولوجية, شعورية ولا شعورية معاً, تربط أفراد جماعة ما, قائمة على القرابة, ربطاً مستمراً يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد، كأفراد أو كجماعة".[4]

وقد جاءت العُصبَة و العِصَابةِ: بمعنى " الجماعة"[5]من خلال قوله تعالى: (ونحن عُصبَةٌ) [يوسف: 8]. كذلك وردت لفظة عصيب بمعنى " شديد عظيم بلاؤه "[6]: من خلال قوله تعالى: (هذا يوم عَصِيبٌ) [هود: 77].

---

[1] ابن منظور, أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: **لسان العرب**. ط(1). بيروت: دار صادر للطباعة والنشر. د.ت. ص 167.

[2] **المعجم الوسيط**: (بع). د.ط. طهران: المكتبة العلمية.د.ت. ص 610.

[3] انظر, **الموسوعة العربية العالمية**: المجلد التاسع.ط(1). السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع. 1996. ص 12

[4] الجابري, محمد عابد: **فكر ابن خلدون العصبية والدولة**. مرجع سابق. ص 168.

[5] ابن كثير, عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي: **تفسير القرآن العظيم**. (م2). ط(5). الكويت: جمعية إحياء التراث الإسلامي, السعودية: دار السلام للنشر والتوزيع. 2001. ص 1442.

[6] المرجع السابق. ص 1420.

يتضح من خلال استعراض المفاهيم المتعلقة بالتعصب, أنه يقوم على محورين: وهما القرابة والملازمة, بحيث لا يتمكن الفرد من التعبير عن كيانه الشخصي إلا من خلال جماعته, التي تحميه وتدافع عنه ضد أي حدث خارجي ما دام هذا الفرد ممعناً في البقاء تحت لواء عصبته.[1]

من هنا برزت العصبية القبلية كظاهرة اجتماعية, تمتلك ترسانة الإلزام والقهر والخضوع والزجر والطرد, وهي بهذا إنما تمتلك وتحظى بتأثير أساسي في الدفاع عن الفرد وشعوره بالأمان, وتعمل حثيثاً على تدعيم أواصر الأخوة, وتدعيم مبادئ المساواة حسب المنطق الخاص بالقبيلة, ولكن وعلى صعيد آخر, نجد أن هذه الظاهرة قد عملت على عزل وتهميش وإقصاء قبيلتها من النواحي المختلفة, حيث نلحظ أن هذه العصبيات قد تعددت وأخذت أشكالاً متعددة,[2] فظهرت"عصبية الفصيلة: كالعصبية لبني العباس, أو لبني أبي سفيان. وعصبية الفخذ: كالعصبية لبني مخزوم، أو لبني أمية, وعصبية البطن: كالعصبية لبني عبد مناف, أو لبني الأحوص. وعصبية القبيلة: كالعصبية لمضر, أو لربيعة. وعصبية العمارة: كالعصبية لبني عبس, أو لقريش, وعصبية الشعب: كالعصبية لعدنان أو قحطان. وعصبية الأمة: كعصبية العرب على العجم".[3]

ثانياً: التعصب سيكولوجياً

يعرف التعصّب (prejudice) من وجهة نظر نفسية بأنه " اتجاه نفسي مشحون انفعالياً، أو عقيدة أو حكم مسبق مع أو في (الأغلب والأعم) ضدّ جماعة أو شيء أو موضوع، ولا يقوم على سند منطقي أو معرفة كافية أو حقيقة علمية بل ربما يستند إلى أساطير وخرافات".[4] فيما يرى آخرون أنه:"أحكام مسبقة غير قائمة على دليل على شخص أو جماعة محبوبة أو مكروهة,

---

[1] انظر, الجابري, محمد عابد: **فكر ابن خلدون العصبية والدولة**. مرجع سابق. ص 166- ص 170

[2] انظر, مشارقه, محمد زهير: **الحياة الاجتماعية عند البدو في الوطن العربي**. ط(1). دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. 1998. ص73- ص 74.

[3] مشارقة, محمد زهير: **الحياة الاجتماعية عند البدو في الوطن العربي**. مرجع سابق. ص73- ص 74

[4] زهران, حامد عبد السلام: **علم النفس الاجتماعي**. ط(4). القاهرة: عالم الكتب. 1977. ص 176

مع الميل إلى القيام بسلوك يتفق مع هذه الأحكام".[1] ويوصف أيضاً بأنه:" نمطٌ من العـــداء فـــي العلاقات بين الأفراد وهو موجه ضد جماعة ككل أو إلى أفرادها, وهو يشبع وظيفة غير منطقية معينة في صاحب هذا الاتجاه".[2]

يتضح مما سبق إنّ الطبيعة الانفعالية هي السّمة المميزة للتعصّب, والتـــي تلعـــب دوراً نفسياً لأصحابها, والمتميّزة عندهم بالجمود الذي لا يُقبل معه التعديل أو التغيير.

اشتُق مفهوم التعصب من الاسم اللاتيني "الحكم المسبق" (Praejudicium) والذي مـــرّ بثلاث تغيرات في معناه، فقصد به مبدئياً الحكم المسبق القائم والمدعّم بخبرات ودلائل فعلية، ثم أخذ معنى الحكم المسبق المطلق قبل فحص النتائج والأدلة والحقائق, ثم اكتسب بعد ذلك خاصية الانفعالية الإيجابية أو السلبية التي ترافق الحكم المسبق الذي يخلو من الحقائق والأدلة.[3]

وفي محاولات وتجارب علمية كثيرة, وجدت الكثير من المفاهيم التي تتجلّى فيها ظاهرة التعصب والتي تعطي مدلولات حقيقية في عدم التعاطي مع الحكم على أساس الخبرة والـــدلائل، وأيضا وجود مشاعر العداء والكراهية المستحكمة تحت ما يسمى بالتعصّب السّلبي (Negative Prejudice).[4]

ومن هذه المفاهيم ما ذكره بعض علماء النفس الاجتماعي من مثل:

"ألبورت: التفكير السيء عن الآخرين دون وجود دلائل كافية.

إيرليك: اتجاه عرقي يتسم بعدم التفضيل.

---

[1] Kline berg, O.(1968). **Prejudice:** The concept.Ind.Sills(Ed.) Encyclopedia of the social sciences, vol.12(pp.439-448.).new York:Macmillan

[2] Ackerman, N. ,& Jahoda , M. (1950).**Anti-Semitism and emotional disorders:** A psycho analytic inter prtation. New York: Harper.(pp2-3)

[3] انظر, عبد الله, معتز سيد: **التعصب دراسة نفسية اجتماعية**. ط(2). القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر. 1997. ص 56- ص 58.

[4] انظر, زهران, حامد عبد السلام: **علم النفس الاجتماعي**. مرجع سابق. ص 56- 58.

مارون وماير: التعصب اتجاه يتسم بعدم التفضيل ضد جماعة معينة يحط من قدرها ومن قدر كل أعضائها. نيوكمب وآخرون: "اتجاه بعدم التفضيل يمثل استعدادا للتّفكير والشعور والسلوك بأسلوب مضاد للأشخاص الآخرين بوصفهم أعضاء في جماعات معينة".[1]

الشخصية العصبيّة والسّلوك

يشكّل التعصّب سمة من سمات شخصية الإنسان، كما أشارت لذلك دراسة (أرجيل Argyle، 1961) حيث يميل المتعصب إلى العنف، ويدخل في الأحزاب وتنظيمات متطرفة، وتتميز شخصيته بالعدوانية وعدم تقبل الآخرين، ويهتمّ بالمنزلة الاجتماعية، ويعمل على حب الظهور من خلال امتلاكه للسيطرة والقوة، وتتمازج شخصيته بثلاثية العدوان والقلق والهدوء الذي يتحول فيما بعد إلى تهميش وإقصاء وتسلطية ضد الجماعات الأخرى.[2]

"من الحقيقي أن أي اتجاه سلبي يميل بطريقة ما وفي مكان ما إلى التعبير عن نفسه في صورة سلوك, والقليل من الناس يمكنهم إخفاء ذلك بصورة كاملة, وكلما زادت حدة هذا الاتجاه, زاد احتمال ظهوره في صورة فعل عدائي".[3]

وقد درج علماء النفس على تسمية خمس درجات تعبر سلوكياً عن التعصب:

"أسلوب كلامي معارض(Antilocution) أو التعبير اللفظي الحاد (Antipathy), والتجنب والتمييز عن طريق استثناء أعضاء الجماعة المقصودة من بعض الحقوق الاجتماعية, والعدوان الفعلي (Physical attack), والقتل (Extermination), وأضافوا سلوكيات ذات مستوى أدنى للتعبير عن التعصب منها: نبرة الصوت Voice Tone, وعدم احترام الحيز الشخصي للآخر, والتمييز الإسنادي (Attributional Bias), مثل تفسير السلوك السلبي

---

[1] عبد الله, معتز سيد: **التعصب دراسة نفسية اجتماعية**. مرجع سابق. ص 58.

[2] انظر, زهران, حامد عبد السلام: **علم النفس الاجتماعي**. مرجع سابق. ص 179.

[3] دكت, جون: **علم النفس الاجتماعي والتعصّب**. ترجمة عبد الحميد صفوة. ط(1). القاهرة: دار الفكر العربي. 2000. ص 109.

الصادر من أعضاء الجماعة الأخرى باعتباره أصيلاً ونابعاً عن طبيعتهم أكثر من تفسير ذلك باعتباره ناتجاً عن ملابسات الموقف الذي كانوا فيه, ويحدث العكس للسلوك الإيجابي".[1]

نلحظ ممّا سبق إنّ التعصب يحمل أنانية الأنا، مما يعمل على عزل المتعصب عن الآخرين، ولهذا فمشكلة التعصب ذات أثر بالغ في الحراك والتفاعل الاجتماعي.

تشير كثير من الدراسات أن التعصب مكتسب، فلا أدلة تشير إلى أنه غريزي أو فطري في النفس الإنسانية، ولكنه مكتسب متعلم كنتاج اجتماعي. تسهم عوامل معينة في بلورته، ويأتي على رأسها عوامل التنشئة الاجتماعية,[2] والتي تختلف درجات التعصب وفقها بحسب الاختلافات في نفس الفرد وتجاربه المتعددة.[3]

من هنا فالتعصب ينمو مع الفرد تدريجياً، من خلال عدم التلازم مع الجماعات الأخرى، الأمر الذي يجعل الفرد يلصق فيها ما يشاء من تهم تؤدي إلى تكريس التعصبية لديه, فالتعصب موجود في الشخصية منذ الطفولة بحيث تكون متمحورة حول الذات، ثم تنعكس عند الاندماج مع الجماعة "We-Feeling", وبعد ذلك تتضح بصورة جلية ما بين الجماعات وخصوصاً إذا ما لعبت الظروف الخاصة بالتنشئة الاجتماعية دوراً في تعزيز وتعميق الاختلافات بين الجماعات.[4] وعلى اعتبار أن الجماعة من وجهة نظر نفسية تعني الاتحاد لمجموعة من الأفراد في الأحاسيس والمشاعر، من أجل تحقيق أهداف معينة، تتقلب فيها طرق التحقيق، وتزداد فيها حدة المشاعر؛ إذ يعمل الفرد من خلال ذلك على تهميش وتعطيل القدرات الشخصية الفردية لصالح الجماعة.[5] من هنا ندرك عدم العقلانية كموارد للتعصب على اعتبار أن المجاراة هي التي تلعب الدور الأكبر في تعزيزه وتعميقه.[6]

---

[1] دكت, جون: **علم النفس الاجتماعي والتعصّب**. مرجع سابق. ص 109.

[2] انظر, زهران, حامد عبد السلام: **علم النفس الاجتماعي**. مرجع سابق. ص 176– ص 178.

[3] انظر, **الموسوعة العربية العالمية**: ط(1).(مج7). السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع. 1996. ص 12.

[4] انظر, زهران, حامد عبد السلام: **علم النفس الاجتماعي**. مرجع سابق. ص 178.

[5] انظر, يونس, انتصار: **السلوك الإنساني**. د.ط. مصر: دار المعارف. 1974. ص 202.

[6] انظر, عبد الله, معتز سيد: **التعصب دراسة نفسية اجتماعية**. مرجع سابق. ص61– ص 62.

يبدو أن الفرد يتوكأ على قبيلته وجماعاته لما توفره من إشباع حاجاته النفسية من مثل الانتماء وشعور الفرد بوجود ناصر له, وكذلك الحاجة إلى الأمن بإزالة عوامل التهديد الشخصي، والالتقاء نحو تحقيق الهدف المشترك.[1] ووفق ما جاء هنا فالجماعة تشكل "الإطار المرجعي الذي يحدث في داخله التفاعل الاجتماعي".[2]ويشكل السلوك الذي يقوم على وجود معايير مشتركة الأساس التنفيذي المعبر عن وحدة الجماعة، فللمعايير دور في تحديد السلوك المقبول، والتي يحدد من خلالها العقاب على الفرد الذي يخرج عنها.[3] فالسلوك هو مجموعة من العادات التي تحدد نوعية الأعمال والأنشطة التي يمارسها الفرد.[4]

هذه سمات تؤدي في النهاية إلى حصول أزمة في الشخصية تلتقي بصورة واضحة مع ظاهرة التعصب؛ إذ يخاف المتعصب من فقدان مركزه الاجتماعي، حيث يتوهم بذلك، أو حين يفقده فعلياً، ويميل كذلك إلى العدوان(Aggression) الذي يقوم على إنزال الأذى بالآخرين، إما بالإيذاء الجسدي أو اللفظي,[5] ويتأتى العدوان نتيجة إحباط سابق, حيث يؤدي في النهاية إلى سلوكيات مضطربة ومسالك خطيرة قد تصل بالمتعصب إلى حد الانتقام والثأر.[6]

لا تهتم الشخصية العدوانية المتعصبة بالمجتمع, ولا تتقبل قيمه ومعاييره السائدة فيه, وتعبر الشخصية عن ذلك بصورة التمرد والعدوانية والانحراف, وقد يصل الأمر إلى حد تشكيل مجتمع خاص بهم حسب توافقهم في أشكال وصور الانحراف المختلفة,[7]

---

[1] انظر, يونس, انتصار: **السلوك الإنساني** مرجع سابق. ص 216- ص 219.

[2] المرجع السابق. ص 210.

[3] انظر, المرجع السابق نفسه. ص 219.

[4] انظر, بكار, عبد الكريم: **اكتشاف الذات, دليل التميز الشخصي**. ط(2) عمان: دار الأعلام. 2002. ص 48.

[5] انظر, راجح, أحمد عزت: **أصول علم النفس**. ط(2). الإسكندرية: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر. 1970. ص 517.

[6] انظر, رياض, سعد: **الشخصية, أنواعها وأمراضها وفن التعامل معها**. ط(1). القاهرة: مؤسسة اقرأ. 2005. ص 118-119.

[7] انظر, المرجع السابق. ص 120.

من الصور التي يتصف بها المتعصب الجمود (Fixation) من خلال إمعان الفرد بتكرار تصرف بتحجرٍ مع علمه بأنه خطأ، بما يمكن أن نطلق عليه العناد الأعمى، المبني على رفض الآخر وتهميش آرائه, ومنها التبرير(Rationalization), حيث يقوم الشخص بانتحال أسباب معقولة لتبرير خطئه, لكنّها أسباب غير حقيقية, كفشل الطالب في امتحان ما, فيدعي أن الامتحان وسيلة غير عادلة للتمييز في الكفايات, [1] ويشكل الإسقاط(Projection) سمة من السمات التعصبية, "فهو يشير إلى ميكانزم (آلية) دفاعي يهدف إلى حل صراع داخلي عن طريق نسبة أو إسناد الدفعات أو السمات غير المقبولة والمكبوتة إلى آخرين".[2]وما دام الكبت والصراع الداخلي للدفعات غير المقبولة يعتبر مظهراً من مظاهر الحياة الاجتماعية الإنسانية, فيمكن اعتبار الإسقاط ميكانزماً شائعاً يكمن خلف الميل الإنساني لتكوين صورة نمطية جامدة سلبية للجماعة الخارجية, وبذلك يكرههم ويحقد عليهم.[3]يلحظ هنا أن التبرير يختلف عن الإسقاط، فالتبرير يحمل وجهة نظر دفاعية, في حين الإسقاط يحمل وجهة نظر هجومية بتلفيق التهم للغير؛ لأن ذلك يخفف الشعور بالذنب، وكذلك الإسقاط يعمي الشخص عن رؤية حقيقته، ويجعله بعيداً عن نقد الآخرين له مما يمكننا في النّهاية من وصفه بأنه حيلة خداعية يلجأ إليها المتعصّب لإخفاء الكثير من عيوبه.[4]

تفسير التعصب

يرى العديد من العلماء أن التعصب هو تعبيرٌ عما يختلج في النفس الإنسانية من حقدٍ وكراهيةٍ وكبت وفق طريقتي الإزاحة والإبدال(Frustration-aggression-Displacement) دفاعاً عن الذات وعن الأفراد الذين تبعهم, [5] وحيث إن الحياة الاجتماعية المنظمة تضم بعض الإحباط للحاجات الأساسية, يترتب على ذلك بالضرورة إمكان إزاحة مصدر الإحباط المتراكم

---

[1] انظر, راجح, أحمد عزت: **أصول علم النفس**. مرجع سابق. ص 554– ص 556.

[2] دكت, جون: **علم النفس الاجتماعي والتعصّب**. مرجع سابق. ص158.

[3] انظر, المرجع السابق. ص 158.

[4] انظر, راجح, عزت أحمد: **أصول علم النفس**. مرجع سابق. ص 554– ص 558.

[5] انظر, زهران, حامد عبد السلام: **علم النفس الاجتماعي**. مرجع سابق. ص180.

وما يرتبط به من العدائية(Hostility) غير المحددة(Free floating) إلى جماعات أخـــرى.[1] إلا أن هذا الفعل يخلو من المنطقية والعقلانية الرشيدة في إدارة موقفها إذ إنّ الفرد الذي يشـــعر بالإحباط, يحاول جاهداً أن يجد له كبش فداء ليرضي نفسه بالكمال, مقنعاً إياها بأنه يخلـــو مـــن العيوب خوفاً من مواجهة النقص.[2]

ويرى كرتش وكرتشفيلد (1948,Creech & Cruthfield) أن التعصّب لا يوجد فـــي الغالب إلا بين الشخصيات التي تعاني مـــن الســـادية ومشـــاعر العـــدوان والإحبـــاط والهـــذاء (البارانويا)، حيث يشمل السّلوك الاجتماعيّ للمتعصّب على علاقات بين الفرد والجماعة، وهـــذا السّلوك مكتسب، ويحتاج إلى تشغيل المراكز العليا في الجهاز العصبي[3]

رسم يوضّح نظرية كبش الفداء في التعصّب[4]

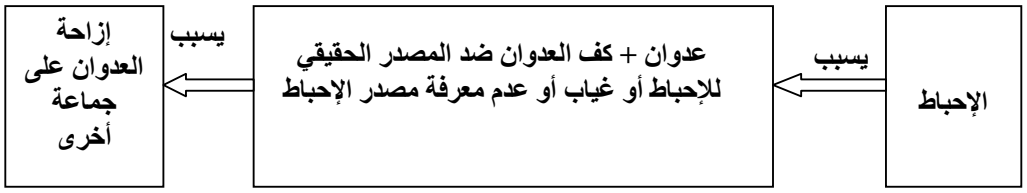

معايير الشّخصية العصبويّة

هناك ثلاثة معايير يتمّ من خلالها الحكم على الشّخصية العصبويّة وهي:

الأول: معيار اللاعقلانيّة (Irrationality) والذي يعني إصدار الأحكـــام بـــدون أدلـــة وبراهين عقلانيّة علميّة, أمّا الثاني: فهو معيار العدالة الذي يشير إلى عدم العدل بـــين النـــاس، والانزلاق في مشكلة التمييز بين فرد وآخر والتحيُّز, والثالث: هو معيـــار عـــدم الرضـــا عـــن

---

[1] انظر, دكت, جون: **علم النفس الاجتماعي والتعصّب**. مرجع سابق. ص 160.

[2] انظر, زهران, حامد عبد السلام: **علم النفس الاجتماعي**. مرجع سابق. ص180.

[3] انظر, المرجع السابق. ص9.

[4] المرجع السابق. ص 180.

الآخرين ورفضهم, والذي يؤدي إلى الانحراف واللامبالاة (Indifference) التي تنتهي بعداوة تجاه الآخرين (Active Hostility).[1]

من الملاحظ بأن هناك ثلاث مكونات أساسية للاتجاهات التعصبية وهي:

المكون المعرفي: أولاً: الإدراكات (Perceptions) والمعتقدات التي يحتفظ بها الشخص اتجاه أعضاء جماعة أخرى. ثانياً: المكون الانفعالي (التقويمي) إلى كل الموضوعات التي تتدرج تحتها (الصداقة العامة) – العداء نحو موضوع الاتجاه, والمشاعر النّوعيّة التي تُعطى للاتجاه الانفعالي, وهو على شقين: إيجابي ممثل بالعلاقات الوثيقة والإعجاب, وسلبيّ ممثّل بمشاعر الازدراء والحسد والخوف والاغتراب (Alienation). ثالثاً: المكوّن السُّلوكي فيشتمل على مجموعة من العمليات السّلوكية التي سيقوم بها الفرد اتجاه جماعات أخرى, والتّوجهات السُّلوكية التي ينبغي عملها اتجاههم.[2]

النظريات المفسرة للاتجاهات التعصبية

هناك أربعة من النظريات المفسّرة للاتجاهات التعصبية وهي:

أولاً: نظرية الصراع بين الجماعات (Croup Conflict Theories). تؤكد هذه النظرية على عوامل البيئة الثقافية في بروز الاتجاهات التعصبية، كما وتفترض أن العوامل التي تقود لتكوين الاتجاه التعصّبي يرتبط وظيفياً بعضوية الشخص في جماعة معينة والتي يتبنى معاييرها, ويعتمد عليها في تكوين وتنظيم خبراته وسلوكه, [3] وجدت حول هذه النظرية مجموعة من الأطر الإيضاحية بشأن معرفة الاتجاهات العصبويّة وهي:

أ – نظريّة الصّراع الواقعي بين الجماعات: (Realistic conflict Theory) تقوم هذه النظرية على أنه حين يحدث صراع بين جماعات معينة لأي عوامل تهديد خارجي، فإن

---

[1] انظر, عبد الله, معتز سيد: **التعصب دراسة نفسية اجتماعية**. مرجع سابق. ص 62–63.

[2] انظر, المرجع السابق. ص63– 76.

[3] انظر, المرجع السابق. ص118– 119.

ذلك مدعاة لوجود مشاعر العداء فيما بينهم، وهذا النوع من أشكال التعصب لا يمكن التخلص منه إلا أنه من الممكن التخفيف منه؛ لأنه ينشأ وفق حدث واقعي.[1]

ب – نظرية الصراع بين الريف والحضر(Rural-Urban conflict), تفترض هذه النظريّة أن منشأ التعصّب يرجع إلى الخوف التقليدي والعداوة المتبادلة بين أهل الريف والمدينة, فالتّشكيك والتّهديد والحذر مميزات للحياة الحضريّة المدنيّة, التي تؤدي لوجود مشاعر الاستياء والكراهيّة للجانب الآخر.[2]

ج– نظريّة الحرمان النسبي: تعترف هذه النظرية أن الحرمان النسبي لشخص دون غيره, يؤدي إلى تكوين التعصّب لديه.[3]

د– نظرية التهديد الجماعي في مقابل الاهتمام الفردي: إن الشعور الجماعي للأفراد بمصيرهم العام، بأنهم مستهدفون من قبل جماعة أخرى, يؤدي بالضرورة إلى تكوين اتجاهات تعصبية لديهم.[4]

ثانياً: النظريات المعرفية:" وهي النظريات التي تعطي وزناً أساسياً للعمليات المعرفيّة (Cognitive Processes), التي تحدث لدى الأفراد في نشأة الاتجاهات التعصّبية ونموّها, وإن اختلفت طبيعة هذه العمليات وديناميّاتها من نظرية إلى أخرى".[5]

وهناك منحيان يعبّران عن هذه النظرية:

أ – نظريّة السّلوك بين الجماعات: والتي تؤكد على الطريقة التي تُسهم بها العمليات المعرفيّة التي ترتبط بتكوين أفكار الأفراد عن الجماعات الدّاخلية والخارجيّة الموجودة في المجتمع.[6]

---

[1] انظر, عبد الله, معتز سيد: **التعصب دراسة نفسية اجتماعية**. مرجع سابق، ص 120. انظر كذلك. دكت جون: **علم النفس الاجتماعي والتعصّب**. مرجع سابق. ص 186.

[2] انظر, عبد الله, معتز سيد: **التعصب دراسة نفسية اجتماعية**. مرجع سابق. ص122.

[3] انظر, المرجع السابق. ص123– 124.

[4] انظر, المرجع السابق. ص 125.

[5] المرجع السابق. ص129.

[6] انظر, المرجع السابق. ص129– 130.

ب- نظريّة أنساق المعتقدات (Belief system): تقوم هذه النظريّة على أساس مفهوم الجمود في علاقته بمفهومي تفتح الذهن (open-minded) وانغلاقه (closed...), فالشخص ذو التفكير الجامد (منغلق الذهن) لا يستطيع أن يتقبل أفكار الغير أو يتفهمها, بينما الشخص (متفتح الذهن) يمكنه أن يفعل ذلك بدون أية صعوبات وذلك على الرغم من اختلاف مضمونها معه".[1]

ثالثاً: نظريّات التعلُّم: وهي التي عالجت التعصّب على أساس " أنه اتجاه يتمّ تعلّمه واكتسابه بنفس الطريقة التي تكتسب بها سائر الاتجاهات والقيم النفسية والاجتماعية".[2]

رابعاً: النظريات الديناميّة النفسيّة: وهي النظريات التي تنسب إلى نظريّة التحليل النفسي (لفرويد) التي يُبرز فيها أهمية اللاشعور في فهم مختلف جوانب الشّخصية، بما فيها التعصّب الذي يمكن تفسير نموه وارتقائه، في ضوء بعض الميكانيزمات مثل(الإسقاط) و (الإزاحة) و(التبرير) وغيرها.[3]

ثالثاً: التعصُّب سياسياً واجتماعياً

اكتظّت بلاد العرب قديماً بالوحدات السياسية التي عرفت بالقبائل، التي التصق ضمنها الأفراد، حيث لم تعرف بلاد العرب نظام الدولة السياسي، وخلت كذلك من التوافق في اللغة والجنس قبل مجيء الإسلام إليها.[4] في ظل ذلك ظهرت العصبيات القبلية كتعبير عن التعاضد والتعاون بين أفراد القبيلة الواحدة، وكمرجعية عمل يُلزم بها الأفراد داخل القبيلة، بعيداً عن فكرة اتحاد هذه القبائل في وحدة سياسية واحدة، الأمر الذي أدى إلى تمزق الناس وتشتت أهدافهم، وعملت على ضياع النموذج الأفضل في كل الأعمال، الأمر الذي يجعلنا ملزمين في البحث في هذه الظاهرة، ومدى اشتداد خطرها على المجتمع الذي تسوده, ومن الملاحظ بأن العلاقات بين

---

[1] عبد الله, معتز سيد: **التعصب دراسة نفسية اجتماعية**. مرجع سابق، ص 137- ص138.

[2] المرجع السابق. ص140- ص 141.

[3] انظر, المرجع السابق. ص 148- ص 149.

[4] انظر, حسن, علي إبراهيم: **التاريخ الإسلامي العام, الجاهلية, الدولة العربية,الدولة العباسية**. د.ط. القاهرة: مطبعة المعرفة. د.ت.ن. ص 33- ص 35.

القبائل تقوم على العصبية مستندة في ذلك على أمرين: القرابة والملازمة، بحيث تذوب " الأنا " في " نحن " التي يشعر فيها الفرد بأنها تحميه، وتدافع عنه ضد الآخرين. فأساس الرابطة العصبية هي المدافعة والمحاماة عن القريب، حيث يظهر الفرد عصبية شديدة للأفراد القريبين من النسب إليه " عصبية خاصة "، والعكس من ذلك فالعصبية تخفُ حدَّتها اتجاه الأفراد البعيدين في نسبهم، ويستغنى عن ذلك بما يمكن أن نطلق عليه المصالح المشتركة للجماعة.[1] يقول ابن خلدون: " وذلك أن صلة الرحم طبيعية في البشر إلاّ في الأقل، ومن صلتها النعرة على ذوي القربى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة،...فإذا كان النسب بين المتناصرين قريب جداً بحيث حصل به الاتحاد والالتحام كانت الوصلة ظاهرة... وإذا بعد النسب، تُنوسيَ بعضها، وتبقى فيها شهرة على النصرة لذوي نسبه بالأمر المشهور فيه فراراً من الغضاضة التي يتوهمها في نفسه من ظلم من هو منسوب إليه بوجهه ".[2]

قد يكون المقصود من وراء هذه العصبية هو المُلك، حيث يشكّل الغاية التي تنشأ العصبية من أجلها، وفي هذا يقول ابن خلدون: " فقد ظهر أن المُلك هو غاية العصبية، وأنها إذا بلغت إلى غايتها حصل للقبيلة المُلك، إمّا بالاستبداد أو المظاهرة على حسب ما يسعه الوقت المقارن لذلك، وإن عاقها عن بلوغ الغاية عوائق... وقفت في مقامها إلى أن يقضي الله بأمره".[3]

ولا بدّ فيمن يرأس القبيلة شروط، ممثلة بالنسب المبين الظاهر، ويعرف من نقاوة الدم "الأصل" وإما بطول المدة "المصالح", وكذلك فالحسب وقوامه الأخلاق الحميدة شروط لا بدّ منها في الرئاسة الخاصة، أما الرئاسة العامة فلا بدّ من توافر شرط الغلبة بإظهار قوة عصبة على غيرها من العصب لتسود عليها".[4] يقول ابن خلدون:" اعلم أن كل حي أو بطن من القبائل وإن كانوا عصابة واحدة لنسبهم العام، ففيهم أيضاً عصبيات أخرى لأنساب خاصة هي أشد التحاماً

---

[1] انظر, ابن خلدون, عبد الرحمن: **مقدمة ابن خلدون**. تحقيق أحمد حامد الطاهر. ط(1). القاهرة: دار الفجر للتراث. 2004. ص171.

[2] المرجع السابق. ص 171.

[3] المرجع السابق. ص 184.

[4] الجابري, محمد عابد: **فكر ابن خلدون العصبية والدولة**. مرجع سابق. ص 182- ص 184.

من النسب العام لهم... ولما كانت الرياسة إنما تكون بالغلبة وجب أن تكون عصبية ذلك النصاب أقوى من سائر العصائب".[1]

ويقول ابن خلدون عن العصبية العامة كمؤدى للحصول على الملك، بطريقة الاستبداد أو المظاهرة التالي: " ثم إذا حصل التغلب بتلك العصبية على قومها، طلبت بطبعها التغلب على أهل عصبية أخرى بعيدة عنها... فإن أدركت الدولة في هرمها ولم يكن لها مانع من أولياء الدولة أهل العصبيات استولت عليها، وانتزعت الأمر من يدها وصار الملك أجمع لها ".[2]

ويؤكد ابن خلدون على العصبية كقوة داعمة للدعوة الدينية، التي لا تتم إلاّ من خلالها. يقول: "إن الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد الذي في أصل العصبية، وتفرد الوجهة إلى الحق. فإذا حدث لهم الاستبصار في أمرهم لم يقف لهم شيء؛ لأن الوجهة واحدة والمطلوب متساوٍ (عند جميعهم)، وهم مستميتون عليه".[3]

ويعلل الجابري ذلك بقوله: إن الدعوة الدينية تقصي المرجعيات السابقة، وتتحد حول مرجعية واحدة، ويضيف عاملين يؤديان إلى إضعاف العصبية: الخنوع والضعف، الذي يفقد الفرد القدرة على المقاومة، والتنعم والثراء الذي يبعد الفرد عن الخشونة التي اعتاد عليها الأفراد.[4]

ويشير ابن خلدون إلى المراحل التي تمر بها الدولة، من حيث قدرتها على البقاء ضمن مفهوم العصبية فيقول: "إن عمر الدولة لا يعدو في الغالب ثلاثة أجيال: لأن الجيل الأول لم يزالوا على خلق البداوة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة... فلا تزال بذلك صورة العصبية محفوظة فيهم، فحسهم مُرهف، وجانبهم مرهوب، والجيل الثاني تحول حالهم بالملك (والرفه) من البداوة والحضارة ومن الشظف إلى الترف والخصب، ومن الاشتراك في المجد

---

[1] ابن خلدون, عبد الرحمن: **مقدمة ابن خلدون**. مرجع سابق. ص 174.

[2] المرجع السابق. ص205– ص 207.

[3] المرجع السابق. ص 205– ص 207.

[4] انظر, الجابري, محمد عابد: **فكر ابن خلدون العصبية والدولة**. مرجع سابق. ص 148– ص 193.

إلى انفراد واحد به... فتتكسر صورة العصبية بعض الشيء، وتؤنس منهم المهانة والخضوع... وأما الجيل الثالث فينسون عهد البداوة والخشونة كأن لم تكن، ويفقدون حلاوة العز والعصبية... فيصيرون عيالاً على الدولة... وتسقط العصبية بالجملة... وهذه الأجيال الثلاثة عمرها مائة وعشرون سنة ".[1]

تحدث ابن خلدون عن العصبية بوصفها البناية الداعمة للدولة للفترة التي ذكرها، إلاّ أن العصبية الآن بقيت ليست كجزئية بانية، وإنما كنظام قيم ينصر الأخ فيه أخاه ظالماً أو مظلوماً، والأخ قد يكون أخ الرحم أو الأيديولوجية الدينية أو الحزبية، والخطر القائم هو أن يصبح هذا الشعار هو المحرك للسلوك لدى الأفراد والجماعات.[2]

رابعاً: العصبية بنية المجتمع العربي

تشير العديد من الدراسات إلى إن الولاءات القبلية هي بين أكثر الولاءات رسوخاً في الحياة العربية, مما أدى لظهور تنظيم اجتماعي يقوم على مبدأ قرابة الدم الذي يحدد الولاءات والعصبية, من خلال القبيلة التي غدت وحدة اجتماعية وسياسية واقتصادية قائمة بذاتها.[3]

لقد كانت وحدة القبيلة في المجتمع الجاهلي تنم عن فئويّة دمويّه جامحة, فكانت بكل جوانبها موضع اهتمام وافتخار، تحت مفهوم: أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، وهو مفهوم قائم على استظهار القوة والبدائية المقيتة؛ كونه يحمل فئوية الدم,[4] وتعد القبيلة من أكبر الوحدات المعروفة في المجتمع العربي، والتي تقوم على الانتساب إلى سلف مشترك، قد يكون افتراضياً أو أسطورياً. [5] ويعتقد أفراد القبيلة انتماءهم إلى أصل واحد مشترك تجمعهم وحدة الجماعة المعبرة عن تضامنهم واندماجهم، فأضحت العصبية بذلك مصدراً للقوة السياسية التي تربط بين

---

[1] ابن خلدون, عبد الرحمن: **مقدمة ابن خلدون**. مرجع سابق. ص 220– ص 222.

[2] انظر, قباني, عبد العزيز: **العصبية بنية المجتمع العربي**. ط(1). بيروت: دار الآفاق الجديدة. 1997. ص 56.

[3] انظر, حيدر, فؤاد: **علم النفس الاجتماعي**. ط(1). بيروت: دار الفكر العربي. 1994. ص 244– ص247.

[4] انظر, قباني, عبد العزيز: **العصبية بنية المجتمع العربي**. مرجع سابق. ص 46– ص47.

[5] انظر, خمش, مجد الدين خيري وآخرون: **دراسات في المجتمع العربي**. ط1. عمان: اتحاد الجامعات العربية. 1985. ص186.

أفراد القبيلة، التي صارت على مبدأ " أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً".[1] وهو مبدأ قائم على قيم العصبية الملزمة.[2]

لقد كان العصر الجاهلي، ممثلاً للعصبية في أكثر من مكان، ونورد هنا ما ورد في كتاب العقد الفريد ما يلي:" وقال عبد الملك بن مروان لابن مطاع العنزي: أخبرني عن مالك بن مِسمع. قال (له): لو غضب مالك لغضب معه مائة ألف سيف لا يسألونه في أي شيء غضب، قال عبد الملك: هذا السؤدد".[3] وشهد هذا العصر معارك وحروباً دامية، سميت بأيام العرب، وهي وقائع كانت تنشب لأسباب متعددة سياسية, أو اقتصادية, أو اجتماعية, أو نفسية، فبعض القبائل كانت ترى الغزو أمراً طبيعياً لتسود وتسيطر وتستأثر بالرئاسة والسؤدد، كالحرب التي قامت في يثرب بين الأوس والخزرج.[4] التي قامت بسبب عوامل الثأر والمطالبة به,[5] أو لتتخلص من حكم أجنبي كالحرب التي قامت بين ربيعة واليمن بقصد رغبة ربيعة في التحرر من طاعة اليمن, وقد يكون الهدف اقتصادياً؛ لأن صعوبة الحياة في الجزيرة العربية أوجد حركة مستمرة نحو الماء والمرعى والتسابق على موارد المياه ومنابت العشب التي كانت سبباً في قيام الحرب بين المتسابقين,[6] بحيث أصبح الثأر الحاصل في تلك الأيام متأصلاً حتى أنه أصبح من أقوى الأنظمة الدينية والاجتماعية في حياة البدو. لقد شكلت العصبية التي كانت تكسو شخصية المتحاربين عنواناً لهذه الوقائع، وذلك من خلال "يوم خزازى" الذي قام بين (معدٍ ومذحج) بسبب التنازع على الزعامة.[7]

---

[1] الجميلي, رشيد: **تاريخ العرب في الجاهلية وعصر الدعوة الإسلامية**. ط(2). بغداد: مطبعة الرصافي. 1976. ص38.

[2] انظر, قباني, عبد العزيز: **العصبية بنية المجتمع العربي**. مرجع سابق. ص46– ص47.

[3] الأندلسي, عبد ربه: **كتاب العقد الفريد**. (ج1). ط(3). القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. 1965 ص135.

[4] انظر, علي, جواد: **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ج4. ط(1). بيروت: دار العلم للملايين، بغداد: مكتبة النهضة، 1970. ص 214.

[5] انظر, ابن الأثير, عز الدين أبي الحسن: **الكامل في التاريخ**. (م1). د.ط. بيروت: دار صادر. د.ت.ن. ص 171.

[6] انظر, حتى, فيليب وآخرون: **تاريخ العرب مطول**. (ج1). ط(1). بيروت: دار الكشاف للنشر والتوزيع والطباعة. 1965. ص 130– ص 132. انظر كذلك. علي, جواد: **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**.(ج5). ط(1). بيروت: دار العلم للملايين, بغداد: مكتبة النهضة. 1970. ص 341.

[7] انظر, سالم: السيد عبد العزيز: **دراسات في تاريخ العرب, تاريخ العرب قبل الإسلام**. (ج1). د.ط. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة. 1967. ص 276– ص 278.

فهذا عمرو بن كلثوم التغلبي يفتخر بإعانة قومه بني نزار في محاربتهم لليمن، ويقول:

ونحن غداة أوقد في خزازى رفدنا فوق رفد الرّافدينا

برأس من بني جُشم بن بكر نُدُقّ به السّهلة والحزونا [1]

وتدلّل حرب البسوس بين بني جشم وبني شيبان، وحرب داحس والغبراء بين بني عبس وذبيان على وحدة الجماعة ونعرتها الفئوية ونصرتها لنفسها ظالمةً أو مظلومةً تدليلاً على قوة ومنعة هذه القبيلة أو تلك.[2]

من الواضح أن هذه الأيام قد كشفت عن مجمل الأخلاق العربية، والتي تميزت في الفردية. فالعربي هناك يأبى النظام، وباتت العصبية هي الديدن الذي تدافع به القبيلة عن نفسها؛ لتتمكن بالتالي من السيطرة على جميع الثروات؛ لتضمن بقاءها وامتدادها, فالعصبية في العصر الجاهلي أخذت جانباً مغايراً لإرادة الحياة، وكانت بدائية في تحقيق النصر ومعناه بسبب الانغلاق والتبعية للآخر.[3] ومن الصفات التي تتضح فيها معالم العصبية في العصر الجاهلي عدم المبالاة بالموت، حتى أن بعضهم قد أخذ على قريش انشغالها بالتجارة وابتعادها عن الحرب، ومن ذلك قول الأعشى:

لسنا كمن جعلت إياد دارها تكريت تنظر حبها أن يحصدا

قوماً يعالج قمّلاً أبناؤهم وسلاسلاً أجُداً وباباً مؤصداً

جعل الله طعامنا في مالنا رزقاً تضمنه لنا لن ينفذا [4]

---

[1] الزوزني, الحسين بن أحمد بن الحسين: **شرح المعلقات العشر**. د.ط.، بيروت: دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر. 1979، ص112- ص117.

[2] انظر, قباني, عبد العزيز: **العصبية بنية المجتمع العربي**، مرجع سابق. ص 46- ص47. انظر أيضا. سالم, السيد عبد العزيز: **دراسات في تاريخ العرب, تاريخ العرب قبل الإسلام**، مرجع سابق. ص 158, انظر أيضا. علي, جواد: **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، مرجع سابق. ص 381. انظر أيضا. حتي, فيليب وآخرون: **تاريخ العرب مطول**، مرجع سابق. ص 119- ص122.

[3] انظر, قباني, عبد العزيز: **العصبية بنية المجتمع العربي**. مرجع سابق. ص 50.

[4] فرحات, يوسف شكري: **ديوان الأعشى**. ط(1). بيروت: دار الجيل. 1992. ص86.

نلحظ أن العرب في الجاهلية، قد اتخذوا من الظلم والبغي طريقاً للوصول بواسطته إلى الحق، ويعبر عمرو بن كلثوم عن ذلك بقوله:

إذا ما الملك سام الناس خسفاً أبينا أن نقر الذل فينا

لنا الدنيا ومن أمسى عليها ونبطش حين نبطش قادرينا[1]

وقد جعل العرب في الجاهلية الحق هو القوة، وفي ذلك قول زهير بن أبي سلمى في معلقته:

ومن لم يذد عن حوضه بسلاحه يهدم ومن لا يظلم الناس يظلم[2]

وكذلك فقد أحب الجاهلي الموت في المعركة واستطابه، مع أنفة مبطنة بالكبرياء والاعتزاز بالقبيلة، ومن ذلك قول السموأل:

وإنا لقوم لا نرى القتل سُنَّةً إذا ما رأته عامرٌ وسلولُ

يقرب حب الموت آجال لنا وتكرهه آجالهم فتطول

وما مات منا سيد حتف أنفه ولا طل يوما حيث كان قتيل

تسيل على حد الظبات نفوسنا وليست على غير الظبات تسيل[3]

ومن عادات العرب في الجاهلية أن الأسير يساق وهو مقيد بالحديد بعد انتهاء المعركة، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم:

فآبوا بالنهاب وبالسبايا وأبنا بالملوك مصفدينا[4]

إن أكثر ما يميز هذا العصر هي العصبية القائمة على رفض الآخر وكراهيته, بعدم الاعتراف لما هو مخالف لنهج جماعتها، المتميزة بالانغلاق الفئوي الأناني اللاعقلاني على الذات، بما يحمله هذا من عدوان وعنف واستبداد وانعزال عن الجماعات الأخرى.[5]

---

[1] الزوزني, الحسين بن أحمد بن الحسين: **شرح المعلقات العشر**. مرجع سابق. 224.

[2] المرجع السابق. ص 153.

[3] **ديوان السموأل:** تحقيق عيسى سابا. د.ط.. بيروت: مكتبة صادر.د.ت.ن. ص 46- ص47.

[4] الزوزني, الحسين بن أحمد بن الحسين: **شرح المعلقات العشر**. مرجع سابق. ص 218.

[5] انظر, قباني, عبد العزيز: **العصبية بنية المجتمع العربي**. مرجع سابق. ص 50- ص51.

حركة التمرد في القبيلة: الصعاليك نموذجاً

من الواضح أنه بالرغم من هذه العادات والصفات، ومن ذلك السوِّار الفولاذي، الذي تمثل في عصبية القبيلة اتجاه أفرادها، إلاّ أننا نلحظ بأن هناك فئة قد تمردت على هذا الواقع، الأمر الذي يقودنا للبحث في الطبقات الاجتماعية للمجتمع الجاهلي, فقد كان المجتمع منقسماً إلى ثلاثة طبقات، طبقة الأبناء الصرحاء في نسبهم، والموالي الذين انضموا للقبيلة بحكم الجوار، أو ترابط المصالح, وطبقة العبيد، وقد كانت القبيلة تعتمد على طبقة القبيل (الصرحاء) في رد الظلم والدفاع عن شرف القبيلة؛ لأنهم مرتبطون بعلاقة الدم، ولا يجوز للفرد أن يتمرد عليها، وإذا ناصب الفرد منهم قبيلته العداء، ولم يلتزم بما تريده، نبذته القبيلة، واعتبرته خليعا عنها، بينما الرابطة في الطبقة الثانية مؤقتة ولها طقوس خاصة، تشبه المعاهدات في الوقت الحاضر، إلاّ أن هناك قبائل لم ترتبط بتحالفات نظراً لما تمتلكه من قوة أبنائها، وقد أطلق على هؤلاء اسم جمرات العرب. أما طبقة العبيد فقد تميزت بعددها الكبير، وكانوا محرومين من أي امتيازات، ولا يتحرر الفرد فيها من سيده إلاّ من خلال عمل خارق أو خدمة كبيرة.[1]

أمام هذا التقسيم، من المتوقع أن ينقسم المجتمع إلى طبقتين، فريق ينعم بالعز والثراء، وآخر يعاني الفاقة والعوز، مما أدى في النهاية إلى ظهور فئة الصعاليك، الذين طردوا من قبائلهم بسبب عدم طاعتها، لكثرة جرائرهم، التي أدت لعجز القبيلة عن حمايتهم.[2]

""والصعلوك في اللغة (الفقير) وصعاليك العرب: ذؤبانها، والتصعلك: الفقر".[3] لقد كان لطبيعة الأرض في الجزيرة العربية، واختلافها بين الخصوبة والفقر، الأثر الأكبر في وجود هذه الظاهرة، ثم إن من تلفظه العصبية القبلية، لا يجد إلاّ طريقتين للعيش: إما الاحتماء بالولاء، وإما باللجوء إلى الصحراء. ويتعلل الصعاليك بأنهم فئة خرجت على قبائلهم؛ لأنها أنكرت عليهم حق

---

[1] انظر, سالم, السيد عبد العزيز: **دراسات في تاريخ العرب, تاريخ العرب قبل الإسلام**. مرجع سابق. ص 383-385.

[2] انظر, أبو ذباب, خليل: **الأدب الجاهلي**. د.ط. د.م.ن. دار عمار. د.ت.ن. ص297، انظر كذلك, يوسف, حسن: **المواقف الإنسانية في الشعر الجاهلي, الالتزام والاغتراب والتمرد**.ط(1). القاهرة: دار الثقافة للنشر. 1989. ص183.

[3] طليمات, غازي، والأشقر, عرفات: **الأدب الجاهلي، قضاياه، أغراضه، أعلامه، فنونه**. ط(1). بيروت: دار الفكر المعاصر. دمشق: دار الفكر. 2006. ص 277.

الحياة والبقاء، وأنهم لم يلاقوا العناية النفسية من قبائلهم، مما جعل هؤلاء يعتمدون على بسالتهم وشجاعتهم من أجل إرضاء نفسياتهم التي ترفض الخضوع، وبما أنهم خرجوا عن قبائلهم، فقد سحبت منهم جنسية قبائلهم وفق متطلب العصبية.[1]

لقد مثلت ظاهرة الصعلكة رفضاً للعقلية المحكومة للقبيلة، وبات واضحاً أن هناك مطالبة بالاهتمام برأي الفرد.[2] فالصعلوك كان يعتبر نفسه قوة مستقلة، له كيان خاص. لهذا نلحظ بأن الواحد منهم كان يتصدى لقبيلة كاملة، وكأنه قوة تشابه قوة قبيلة بأكملها، كما فعل الشنفرى في بني سلامان، وكما فعل تأبّط شراً مع بني لحيان من هذيل.[3] وقد أُطلق على الصعاليك أسماء متعددة منها: ذؤبان العرب، الذين رفضوا الخضوع لتعاليم وتقاليد القبيلة، ومنهم غربان العرب؛ لأن العرب لم يعترفوا بهم؛ لأنهم أبناء إماء، وقد وجدت فئة أخرى نهجت منهج الصعاليك وذلك بسبب شذوذهم.[4]

وعليه, تخلص الشعراء الصعاليك أيضا من الشخصية القبلية في شعرهم داخل دائرة الصعلكة بعد أن خلعتهم قبائلهم، حيث كانوا ينظمون أشعارهم بضمير الأنا.[5]

نلاحظ هنا أنه وبالرغم من وحدة القبيلة وتشابك مصالحها، إلا أننا نقرأ في ثنايا هذا النظام تقسيماً اجتماعياً مذهلاً، فهناك زعماء القبائل الذين مثلوا الجانب السياسي في قبائلهم، ونلحظ ذلك الترتيب والتقسيم الاجتماعي من مزارعين وعبيد وموالي,[6] ومن هنا فالوحدة القبلية

---

[1] انظر, طليمات, غازي, و الأشقر, عرفات: **الأدب الجاهلي، قضاياه، أغراضه، أعلامه، فنونه**. مرجع سابق. ص 278- ص281.

[2] انظر, زيدان, عبد القادر: **التمرد والغربة في الشعر الجاهلي**. ط(1). الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر2002. ص61.

[3] انظر, حفني, عبد الحليم: **شعر الصعاليك منهجه وخصائصه**. د.ط. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1987. ص320.

[4] انظر, علي, جواد: المفصل. **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**. مرجع سابق، ص 601- ص602، انظر أيضاً: الخواجة, إبراهيم شحاده: **عروه بن الورد، حياته وشعره**. ط(2). نابلس: مطبعة النصر. 1987. ص 11.

[5] انظر, خليف, يوسف: **الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي**. د.ط. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1987. ص320.

[6] انظر, مروة, محمد رضا: **الصعاليك في العصر الجاهلي، أخبارهم وأشعارهم**.ط(1). بيروت: دار الكتب العلمية. 1990. ص15.

تقوم على أساس مصالحها التي يجب الحفاظ عليها من خلال تدعيم العلاقة وتماسكها بين زعيم القبيلة وفرسانها فتبقى تلك الوحدة ما دام هذا التماسك قائماً.[1]

شكل الإسلام بظهوره ثورة في مختلف جوانب الحياة، حيث أصبح للأفراد والجماعات معتقد واضح، حقق لهم الكيان السياسي الذي تعدى القبيلة التي خلت من وجود نزعة قومية شاملة,[2] وبدخول الإسلام تحولت الجماعة المسلمة من الارتباط على أساس الدم إلى الارتباط على أساس الدين، حيث أصبحت العقيدة هي الدين الجامع, ويظهر ذلك من خلال قول جعفر ابن أبي طالب عندما ذهب للنجاشيّ ملك الحبشة يحدثه عن فضل الإسلام.

يقول: "أيها الملك كنّا قوماً أهل جاهلية نعبد الأصنام ونأكل الميتة, ونأتي الفواحش, ونقطع الأرحام, ونسيء الجوار, ويأكل القوي منّا الضعيف, فكنّا على ذلك حتى بعث الله إلينا رسولاً منّا نعرف نسبه وصدقه وأمانته وعفافه, فدعانا إلى الله لنوحده ونعبده ونخلع ما كنّا نعبد نحن وآباؤنا من دونه من الحجارة والأوثان, وأمرنا بصدق الحديث وأداء الأمانة, وصلة الأرحام وحسن الجوار, والكف عن المحارم والدماء, ونهانا عن الفواحش وقول الزور, وأكل مال اليتيم, وقذف المحصنات, وأمرنا أن نعبد الله لا نشرك به شيئاً, وأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام[3]...., فصدقناه وآمنّا."[4]

مثلت الخلافة في الإسلام بعد الرسول –صلى الله عليه وسلّم– الجانب السياسي فقط من خلال تنظيم أمور المسلمين، وحماية الدين، ولم تمثل الجانب الديني, أو الزعامة الدينية التي لم تكن إلاّ للرسول –عليه السلام–, حيث أن هذه الزعامة مرتبطة بالرسالة التي جاء بها الوحي, ولم تكن الخلافة بعد وفاة الرسول–عليه السلام– وراثية تماماً، لكنها تكون في أكبر أفراد القبيلة

---

[1] انظر, ظاهر, مسعود: **القبيلة كمؤسسة سلطوية في المشرق العربي الحديث**. مجلة الوحدة. عدد11. 1985. ص5.

[2] انظر, سالم, السيد عبد العزيز: **تاريخ الدولة العربية، تاريخ العرب منذ ظهور الإسلام حتى سقوط الدولة الأموية**.د.ط. الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية. 1974. ص 9– ص103.

[3] الواقع أن فريضة الصوم لم تحدد حتى انتقل الرسول إلى المدينة أي بعد الهجرة إلى الحبشة بزمن طويل.

[4] حتي, فيليب وآخرون: **تاريخ العرب مطول**. مرجع سابق. ص25، انظر أيضاً. حتي, فيليب، وآخرون: **تاريخ العرب**. مرجع سابق. ص 244– ص246. وكذلك: الرفاعي, أنور: **الإنسان العربي والحضارة**. د.ط. دمشق: دار الفكر. 1970. ص189.

سنّاً. وبوفاة الرسول-عليه السلام- ظهرت كثير من الفرق المتضاربة التي تـدّعي حقهـا فـي الخلافة، من مهاجرين وأنصار، وجماعة النص والتعيين والأمويين. ومع نهاية عهد الرسـول- عليه الصلاة السلام- بدأت الحروب الأهلية من أجل السيادة أولاً: بين علي وطلحة والزبير، ثم بين علي ومعاوية بن أبي سفيان، زعيم البيت الأموي، الذي ينتمي إليه عثمان بن عفان. [1]

وبعد مناقشات وسجال في سقيفة بني ساعدة أستقر الرأي على أبي بكر الصديق، الـذي بدأ خلافته بالدعوة إلى استبدال قيم العصبية بقيم جديدة، ويظهر ذلك مـن خـلال ثنائـه علـى الأنصار، والدعوة إلى وحدة الجماعة، وقد تميّزت خلافته بحروب الرّدة,[2] التي قامت لمجموعة من الأسباب منها: رفض وصاية قريش على العرب، ورفض دفع الزكاة، وعدم التقيّـد بتعـاليم الإسلام، والثأر لمن قتل في الجاهلية، بالإضافة لعوامل التدخّل الخارجي من قِبل الجوار المُمثّل بالروم والفرس والأحباش.[3] أما في زمن عمر بن الخطاب، فقد وجِدت طريقة أخرى للانتخاب مُثِّلت من خلال قيامه بتشكيل مجلس الانتخاب المكون من ستة أعضاء وأمـرهم بـألاّ يجعلـوا الخلافة من بعده لابنه، وهذا ما حدث في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان.[4]

نلحظ في خلافة علي الذي حاول التخلص من منافسيه طلحة والزبير، والتـي حاولـت عائشة إجهاض خلافته، لأنه ارتاب بها، يوم تخلفت عن ركب الرسول (صلى الله عليه وسـلم)، وقد نزلت آيات من القرآن تبرئ السيدة عائشة:(سورة النور: 11-12)، فحدثت معركة الجمـل التي انتصر فيها علي بن أبي طالب، فكانت أول معركة بين المسلمين. التقـى الجيشـان فـي صفين، جيش معاوية وجيش علي, حيث انتهت المعركة بقبول علي بمبدأ التحكيم، بعد الخديعـة من طرف معاوية الذي عبر عن رغبته بإيقاف المعركة بعد أن شار عليه عمرو بـن العـاص

---

[1] انظر, حتي, فيليب وآخرون: **تاريخ العرب**.ط(5). د.ط. د.م.ن.: دار غندور للطباعة والنشر والتوزيـع. 1974. ص 195- ص196

[2] انظر,يكن, أمير: **العصبية القبلية والإمام المظلوم**. ط(1). دمشق: دار المعرفة. 1992. ص 82- ص85.

[3] انظر, يكن, أمير: **العصبية القبلية والإمام المظلوم**. مرجع سابق. ص 95. انظر أيضاً. يكن, سيد أمير: **مختصر تاريخ العرب**. ترجمة عفيف البعلبكي. ط(3). بيروت: دار العلم للملايين.1967. ص 29- ص30.

[4] انظر, حتي, فيليب وآخرون: **تاريخ العرب**. مرجع سابق. ص 237- ص238، انظر كذلك. حتي, فيليب: **تاريخ العرب مطول**. مرجع سابق. ص 237- ص238.

بذلك, حيث لجأ إلى رفع المصاحف على رؤوس الرماح مما منع علي من مواصلة القتال، وقبوله لمبدأ التحكيم. من ضمن النتائج التي تمخضت عن اتفاق التحكيم نرى بأن الخوارج قد رفضوا تحكيم العباد، قائلين بأن " لا حكم إلاّ لله "[1] وانشقوا عن جيش علي, وأدى هذا الانقسام إلى حدوث انقسامات كثيرة فيما بعد، حيث كانت هذه نقطة أساسية لظهور الفرق والأحزاب لاحقاً.[2] وقد انتهى عصر الخلافة الراشدة بقتل علي من قبل الخارجي عبد الرحمن بن ملجم بطلب من قطام التي قتل أبوها وأخوها في النهروان، حيث جعلت زواجها منه مشروطاً بقتل علي رضي الله عنه في أوائل كانون الثاني سنة 661م، حيث قتل وهو عائد من داره بالكوفة إلى المسجد.[3]

العصبية الأموية

نلحظ بأن مفهوم العصبية في العصر الأموي قد ظهر بشكل واضح من خلال فكرة ابتكار ولاية العهد، وكذلك محاولة معاوية الفصل بين قبائل العراق والشام، حيث أن ولاية الأمويين قد قامت على المضريين الذين عرفوا بالقيسيين(عرب الشمال)، واليمنيين الذين عرفوا بالكلبيين(عرب الجنوب)، وقد صار معاوية يتعصب لليمن على مضر، وهذا أدى إلى تنعم اليمنيين من قبل معاوية، وحرمان القيسيين من العطاء، مما أدى إلى حدوث معركة مرج راهط سنة 65هـ والتي انتهت بهزيمة القيسيين.[4]

من الواضح بأن مذبحة كربلاء وموقعة الحرة التي قام بها الأمويون ضد الحسين بن علي قد شكلتا القمة في تمثيل العصبية، حيث حملت الرؤوس على أسنة الرماح، وقتل الكثير من المهاجرين والأنصار، ومُثِّل بهم ببشاعة لم يشهد التاريخ مثلها، وبعد وفاة يزيد، استخلف ابنه

---

[1] اليعقوبي: **تاريخ اليعقوبي**.(ج2). د.ط. بيروت: دار صادر. ص 191.

[2] انظر, أبو فرحه, جمال الحسيني: **الخروج على الحاكم في الفكر السياسي**. ط(1). القاهرة: مركز الحضارة العربية. 2004. ص 9.

[3] انظر, حتي, فيليب وآخرون: **تاريخ العرب**. مرجع سابق. ص241.

[4] انظر, آل نجف، عبد الكريم: **دور العصبيات في إضعاف الكيان الإسلامي " الأمويون والعباسيون نموذجاً**. استخرج بتاريخ 2008/5/8
./biorg/Arabic/nashat/elmia/markaz/nashatat/elmiamatboat/resalataltaghrib/27/10.htm

معاوية الثاني، الذي لم يدم كثيراً في الحكم، وبموته انتهى حكم فرع أبي سفيان مما أعطى فرصة كبيرة لبني العباس فيما بعد لتحطيم الأمويين والفتك بهم.[1]

لعل التعصب القبلي والعرفي الإقليمي في هذا العصر، قد حلّ محل العصبية الدينية، وصار التفاخر بالأنساب بديلاً عن الدين، وقد ساعد العصر الأموي عبر مراحله على ذلك.[2]

العصبية العباسية

"ينتسب العباسيون إلى العباس بن عبد المطلب، عم رسول الله، وقد توفي سنة 32هـ حيث أنجب أربعة هم: عبد الله والفضل وعبيد الله وكيسان. يعرف عبد الله في التاريخ بابن العباس الذي ولد في مكة سنة 619م ".[3] لقد ظهرت عصبية العباسيين من خلال تمسكهم بالعصبية لأسرهم، التي اتخذت كذريعة للبقاء في الحكم. ونلحظ في هذا العصر أن الشعور العربي بالتوحد لم يكن حقيقياً، حيث نرى الحمدانيين من تغلب يتعصبون لبني كلب وبني عقيل، ثم نرى أن عقبة بن سالم والي عُمان والبحرين قد فتك بالقيسيين تعصباً لقومه, ونلحظ التعصب واضحاً كذلك في كلام إبراهيم الإمام بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عندما وجه أبا مسلم الخراساني إلى دعاته، ووصاهم أن يسمعوا له ويطيعوا, وقال له:" إنك رجل من أهل البيت، احفظ وصيتي، أنظر هذا الحي من اليمن فأكرمهم واسكن بين أظهرهم فإن الله لا يتم هذا الأمر إلاّ بهم، واتهم ربيعة في أمرهم، وأما مضر فإنهم العدو القريب الدار، اقتل من شككت فيه وان استطعت أن لا تدع بخراسان من يتكلم بالعربية فافعل، وأيما غلام بلغ خمسة أشبار تتهمه فاقتله".[4]

---

[1] انظر, يكن, سيد أمير: **مختصر تاريخ العرب**. مرجع سابق. ص 90- ص 95. انظر, عاقل, لبنه: **خلافة بني أمية**. ط(3). د.م.ن: دار الفكر. 1975. ص409- ص 422.

[2] انظر, السّليمي، ميرزا: **خروج الحسين بن علي عليهما السلام، ضرورة لا مفر منها**. استخرج بتاريخ 2008/5/8. http://www.alahsao.net/fikr/fikr2-3.asp

[3] يكن, سيد أمير: **مختصر تاريخ العرب**. مرجع سابق. ص135.

[4] المقريزي, تقي الدين: **النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم**. إعداد صالح الورداني. د.ط.: د.م.ن: الهدف للإعلام. د.ت.ن. ص 79.

لقد شكلت العصبية من خلال ما سبق نظام قيم؛ لأنها ملزمة لجميع أفرادها وجماعاتها، وفقاً لهذا فإن المجتمع العصبوي مبدد للطاقة الإنسانية الخلاقة بنزاعاته وخلافاته الداخلية, وعداوته الفئوية التي دافعها الانتقام والثأر والحسد، وكذلك فالعصبية نظام سلطوي تمييزي فئوي متساند، حيث السلطة فيه مطلوبة لذاتها، وتمثّل أداة الذات في فرض السيطرة على الآخرين، فالفرد في مجتمع العصبية يعبد السلطة والوسائل المؤدية إليها، ثم أن المعارضة فيه هي معارضة سلطة أكثر من كونها تعمل على التغيير والبناء والتطور، والسلطة السياسية فيه تمثل أعلى السلطات، والحقُ في هذا المجتمع هو تفرد في اتخاذ القرار بالالتزام والخضوع والإكراه، والحق في السلطة تراتبي نابع من تراثها فلا حق للمناقشة والاعتراض عليه، ومن الملاحظ بأن السلطة في المجتمع العربي كممثل للعصبية يعيد إنتاجها بالتعبير عن نموذجها في السلطة والحكم.[1] من هنا فلا مجال للصراع النفسي في البيئة القبلية سوى ما هو ناشئ عن عدم رد العدوان بالعدوان، والثأر بالثأر، خشية عار الهزيمة والسكوت عليها. [2] يتضح كذلك أن الفرد في هذا المجتمع، لا يعمل على التغيير فيما تتعارف جماعته عليه خوفاً من إضعافها، ونلحظ ذلك بالانغلاق الذي يمارسه رافضاً الجماعات الأخرى، والفرد داخل قبيلته لا يمارس النقد عليهم؛ لأن ذاتيته مسلوبة. ويوجه اهتمام جماعة العصبية إلى السلطة على اعتبار أنها تمثل المنطق الاستعلائي الذي لا يتضمن أطر العدل والمساواة، فهي تمارس السلطة من منطق الفئوية، والتحيز لأفرادها فقط، حيث لا يؤمنون إلاّ بالمصلحة الفئوية الخاصة، والحرية في المجتمع العصبوي مفقودة لحلول البطش والبغي والظلم مكانها، وعليه فهو يرفض التناوب الحر على السلطة، ويتحول الحزب السياسي وفق هذه المعطيات إلى قبيلة من القبائل التي تتعارك مع غيرها فاقدة بذلك قيم الإنسانية القائمة على الايثارية التي توجب مشاركة الغير لتحقيق الصالح العام، ومن هنا تتصف الذات في المجتمع العصبوي بالعدوان والانغلاق الذي يؤدي إلى تعطيل مفهوم التكامل الشامل، حيث النظام السياسي القائم على العصبيات المسيَّسة هو في حقيقته منغلق على الذات، ومُستَغل من الآخر، الأمر الذي يؤدي إلى تفجير الصراعات والاقتتال.[3]

---

[1] انظر, قباني, عبد العزيز: **العصبية بنية المجتمع العربي**. مرجع سابق. ص 40- ص84.

[2] انظر, المرجع السابق. ص 84.

[3] انظر, المرجع السابق. ص 110- ص139.

أثبت علم النفس من خلال خوضه بسيكولوجية التعصب، أن للتعصب نتـائج خطيـرة على المجتمع الذي تسوده، من خلال تفسيره لظاهرة التعصب وتجلياتها والصفات التـي تميّـزُ الشخص المتعصّب، والدوافع والميول المؤدية إلى احتضان فكرة التعصّب, ويتضح مـن هـذا الفصل أن هناك ظروفاً أدت إلى بروز العصبية في القبائل، والتي قامت على عصبية الدم، التي أدت إلى تضامن واندماج أفراد القبيلة، من خلال ما يسمى بعصبية النسب.

لقد شعر الأفراد داخل قبائلهم بالأمن والطمأنينة، واعتبروها الحامي والمدافع عن مـالهم وشرفهم، فأصبحت العقلية القبلية تلامس الإحساس بذلك مما أوجد في داخلهم حـب السـيطرة، واستهوتهم المغامرات والغارات والحروب، وهم بذلك إنّما يعبّرون عمّا زُرع بداخلهم من فكـر يتعلق بأمنهم الشخصي، والذي ارتبط بدوره بالقبيلة.

لعل الانقسام القبلي كان له الدور الأكبر في عدم وجود كيان سياسي موحّد في العصـر الجاهلي، والذي اصطبغ بوحدات سياسية متناثرة ومتقاتلة، كان التعصّـب يسـيرها ويقيـدها, ويحيلها إلى عقول مغلقة تعمل على تهميش وإقصاء الآخر ورفضه.

انتهى عصر الجاهلية، وأتى الإسلام بنوره، فخبت نار العصبية للدم واستبدلت بالعصبية للدين، فتوحدت الجماعات والقبائل، وأصبح هدفها المنشود مسير بفكر عصبوي تقـوده العقيـدة الإسلامية نحو الآخر.

نلحظ بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، أن بذور التيارات العصبية قد بـدأت مـن جديد, ففي عهد الخلافة الراشدة، حدثت المؤتمرات وعقدت الجلسات التي كانـت تـدور حـول اختيار الخليفة، الأمر الذي استمرّ لفترات تاريخية طويلة فيما بعد وشكّل بؤرة حقيقية وأساسـية في انبعاث العصبيّة من جديد, ومن الواضح أن عهد الخلافة الراشدة كان يسير باتجـاه إقامـة حكومة مدنية دنيوية، ولهذا لم يجد العرب مشكلة في الخروج على هذه الحكومة الدنيوية، فلقـد كانت عندهم ثقة بأنهم لا يختلفون في أمر من أمور الدين، وكذلك نزاعهم كان ذا طابع سياسـي لا يمسّ دينهم ولا يزعزع إيمانهم, في حين أن العصر الأموي، مثّلـه معاويـة الـذي انطلـق

للحصول على السلطة بما يمثله من امتداد عصبي مع بني أمية، ومما يثبت الواقع القبلي في العصر الأموي ما شهدناه من خلاف بين علي ومعاوية، الأمر الذي كانت له تبعات خطيرة على وحدة المسلمين فيما بعد. ولقد كان هذا العصر تجسيداً حقيقياً للعصر الجاهلي بما فيه من عصبية قبلية، حيث فاقه في قضية مهمة، وهي إدخال الدين كواجهة في الحصول على السلطة، وارتكاب المذابح والمعارك الدامية بين المسلمين بهدف الحصول على السلطة. في حين شكل العصر العباسي ميزة جديدة، حيث كُسرت حدة النظام القبلي القديم، وبات الشعور بالتوحد قائماً فيهم، ومع هذا فإننا لاحظنا بعض المظاهر التي مثلت العصبية في ذلك العهد.

لقد كنّا نقرأ العصبية من خلال المعارك الدامية بين المسلمين، على اعتبار أن العصبية ذات مؤدّى خطير على المجتمع، مما جعل العصبية بما فيها من خصائص ظاهرة تستحق البحث والدراسة، الأمر الذي سيقودنا في الفصل التالي إلى البحث في تجليات هذه الظاهرة فلسطينياً, من خلال وجود بعض المؤشرات القوية التي تدل دلالات واضحة على ما يتسم به الحراك السياسي الفلسطيني من تعصبية مقيتة نذكر أهمها, أولاً: التشتت التي تعرض له الشعب الفلسطيني نتيجة الاحتلال الصهيوني أثر في تعدد المرجعيات الحاكمة للسلوك الفصائلي. ثانياً: الصراع والتنافسية بين الفصائل حول قدرة كل فصيل على قيادة الشعب الفلسطيني تحت مبررات مختلفة ساقها كل فصيل بهدف إثبات ذاته. ثالثاً: الصراعات السياسية والعسكرية بين الفصائل أثرت على مجمل النشاط والتفاعل السياسي بينها. رابعاً: الجمود والانغلاق أصبح ميزة ومرجعية للعلاقة القائمة بين الفصائل على اختلاف مرجعياتها. خامساً: وقوع الفصائل تحت تأثير الحلول الإقليمية والدولية الرامية إلى إيجاد حل للقضية الفلسطينية, وانسياقها خلف مصالحها الذاتية دمغ الحراك الفلسطيني بالتعصبية المقيتة.

يبدو أن الواقع الفلسطيني يعمل وفق ما جاءت به نظرية التهديد الجماعي في مقابل الاهتمام الفردي, فشعور الفصائل بأنها مستهدفة من قبل بعضها عمل على بروز الاتجاهات التعصبية التي تمثلت بسلوكها الظاهر والواقعي على الساحة الفلسطينية, وحتى في المحطات التي تواجدت بها.

الفصل الثاني

الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة
والسّلوك السّياسي التعصّبي

الفصل الثاني

الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة والسّلوك السّياسي التعصّبي

التّمهيد

يبحث هذا الفصل في آلية قيام الأحزاب السياسية بصورة عامة, ثم يتناول الفصل البحث في الفصائل الفلسطينية التي عبّرت عن الحركة السياسية الفلسطينية آخذين بالمبادئ التي رسمها كل حزب لنفسه, وترجمها كبرنامج سياسي يوضح أفكاره السياسية, ثم تتجه الدراسة للبحث معمقاً في خط العلاقات البينية القائمة بين الفصائل ومدى تلاقي هذه العلاقات مع الجمهور (الشعب الفلسطيني), وبهدف الوصول إلى الغاية المنشودة, تستعين الدراسة بالأدلة التاريخية التي لن تكون مقصودة لذاتها, ولكنّها ستساهم في كشف الحقيقة عن طبيعة السلوك الذي مارسته الفصائل, ومدى تلاقيه مع الأهداف التي وجدت من أجلها, وستعمد الدراسة إلى الاتكاء على هذه الأدلة ضمن ما يخدم الظاهرة من براهين وأدلة؛ لتدعيم تحليلنا ووصفنا لأفق الحركة السياسية الفلسطينية, ومدى تلاقي آلية عملها مع العصبية القبلية موضوع الدراسة.

التعريف بالحزب السياسي

المعنى اللغوي: جاء في لسان العرب لابن منظور أن الحزب يعني:" النوبة في ورد الماء, وجاء بمعنى الطائفة والسلاح والجماعة من الناس, وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم, وإن لم يلتق بعضهم ببعض. ولفظة سياسي مأخوذة من كلمة "سياسة" والسياسة تعني الوقوف على شؤون الرعية, وقد جاءت بمعنى الإرشاد والهداية ".[1]

المعنى الاصطلاحي: الحزب يعني:"جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم, بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين".[2] ويعرف كذلك بأنه "عبارة عن محالفة وولاء

---

[1] ابن منظور, الفضل جمال الدين محمد: **لسان العرب**. مرجع سابق. ص208.

[2] الطماوي, سليمان: **السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي**. ط(1). القاهرة: دار الفكر العربي. 1979. ص569.

بين جماعات, تربط بينهم مصالح مشتركة ورغبة في تولي زمام الحكم".[1] وعرف بأنه " ذلك الجمع من الأفراد المتحدين. والذين يعملون بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم, أو المشاركة فيه بهدف تنفيذ وتحقيق برامج سياسية معينة".[2] وعرف كذلك بأنه " الهيئة المنظمة الناطقة بلسان أفراد مجتمع نشيطين سياسياً, وهؤلاء هم الذين تهمهم السيطرة على القوة الحكومية, والذين يتنافسون مع جماعة أخرى تحمل وجهات نظر مغايرة من أجل التأييد الجماهيري, أو على الأقل أن يكون لها دور ملموس في تصريف شؤون الدولة, وعقيدة واضحة, والأدوات اللازمة لكسب التأييد الجماهيري للأفكار والطموحات المطروحة".[3]

تنطوي هذه التعريفات على وجود جماعة من الناس ينضمون إلى الحزب, وينتمون إليه, ويدافعون بكل قوة عن مصالحه, ويعملون على نشر مبادئه, ولا بد للحزب من وجود برنامج سياسي يلقى الإجماع من قبل أعضائه, وهو بحاجة إلى تنظيم يقوم بداية على العضوية التي تعد الركن الأساس في تفعيل الحزب وزيادة مشاركته في الأطر التي صنفتها برامجه, وتأتى العضوية للحزب عبر مجموعة من القنوات, فإما أن تأتي عن طريق التطوع بهدف الإعلاء من قيمة الحزب ونشر مبادئه, وإما أن تأتي عبر قناة المصلحة بزواياها المختلفة,[4] وكلما زاد عدد الأعضاء زادت قوة الحزب وفاعليته,[5] وتشكل عوامل أخرى هذه الفعالية والقوة للحزب من أهمها: الوفاء والإخلاص, وتدعيم ذلك في أذهان المنتمين للحزب, وتقوية العملية السياسية من خلال تفعيلها في نفوس المنتمين؛ لأجل تمكين الحزب من ترجمة برنامجه السياسي, وإعلام الأعضاء بخطط الحزب ونشرها على الجمهور بأسلوب سهل يستطيع الجمهور تفهمه, والاختيار الدقيق لمرشحي الحزب الذين سيتولون المراكز والمقاعد البرلمانية.[6]

---

[1] خليل, محسن: **النظم السياسية والدستور اللبناني**. ط(1). بيروت: دار النهضة العربية. 1973. ص412.

[2] الخطيب, نعمان: **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**. د.ط. الكرك: جامعة مؤتة. 1994. ص15.

[3] كوهين, أمنون: **الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني 1949- 1967**. تعريب خالد حسن. ط(1). القدس: د.م. 1988. ص40.

[4] انظر, الخطيب, نعمان: **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**. مرجع سابق. ص17.

[5] انظر, الهاشمي, طارق: **الأحزاب السياسية**. ط(1). بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية. 1968. ص80.

[6] انظر, الخطيب, نعمان: **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**. مرجع سابق. ص17.

إن الغاية المنشودة للحزب هي الوصول إلى سدة الحكم, على اعتبار أن الحياة السياسية تقوم على التصارع, فالأجدر أن تكون هذه المواجهة منظمة وتخضع للنظام, فالحزب السياسي لن يتمكن من ضبط إيقاع حركته السياسية إذا لم يجسد هو نفسه النظام ويحافظ عليه. فالظاهرة الحزبية من الظواهر السياسية المهمة التي يعيشها العالم المعاصر بوصفها أداة من أدوات الحضارة المعاصرة وركيزة من الركائز المهمة في مدلولات العمل السياسي,[1] ويحتل البعد التنافسي على السلطة بالتزامن مع العامل الاقتصادي أسباباً موجبة في الانحراف عن تأدية الصالح العام؛ ذلك أن الدعم الاقتصادي للحزب من الآخرين لا يتم إلا من خلال دفاع الحزب عن أهداف الفئة المتبرعة, وكذلك فإن التنافس على استلام السلطة يعطي رؤية غير واضحة لما سيكون عليه الصالح العام (نسيان العام لصالح الخاص), [2] وتشكل الأحزاب السياسية أحياناً أدوات تفتيت لوحدة الأمة, فتكتل التجمعات والجماهير في خنادق وأفكار خاصة مغلقة يؤدي إلى الانعزالية والانقسام وتغليب المصلحة الخاصة على العامة, من هنا ينشأ التنافس والتصارع المؤدي لقضم وحدة المجتمع وتهديد أركانه مما يعمل على اضطراب الحكم وزعزعته.[3]

نلحظ إنّ هذه الأحزاب لم تأتلف على معارضة الفكرة بالفكرة, واتباع المنطق السليم بالحجة والدليل للوصول إلى الحقيقة, الأمر الذي يشكل عنصراً أساسياً من عناصر القبلية المقيتة. ينطبق هذا الواقع على ما يحدث في الساحة الفلسطينية, فنجد غالباً العنف بدلاً من الكلمة, والثأر بدلاً من التسامح, والرأي المنفرد المستبد بدلاً من الحقيقة, والتشتت بدلاً من الوحدة, الأمر الذي قاد الساحة الفلسطينية إلى مستنقع ضحل يصعب الخلاص منه في ظل حديثنا عن الواقع الحزبي الفلسطيني ومرجعياته والأرضية التي انطلق منها, وتُعدّ الأحزاب وفق هذا السياق وسيلة من وسائل تزييف وتشويه للرأي العام, فالأحزاب السياسية تقوم بأعمال كثيرة تختلط فيها بؤر الخير مع بؤر الشر, فهي تستخدم الدعاية والإعلام وتحاول بقدر المستطاع احتكارها, وتعمل على طبع اللافتات والكتيبات التي تضعها بيد أعضائها وبيد الجماهير

---

[1] انظر, الهاشمي, طارق: **الأحزاب السياسية**، مرجع سابق. ص62.

[2] انظر, أبو رأس, الشافعي: **التنظيمات السياسية الشعبية**. ط(1). القاهرة:عالم الكتب. 1974. ص71. انظر كذلك, متولي,عبد الحميد: **أزمة الأنظمة الديمقراطية**. د.ط. القاهرة: منشأة المعارف الإسكندرية. 1964. ص75.

[3] انظر, الهاشمي, طارق: **الأحزاب السياسية**. مرجع سابق. ص62.

لتبصيرهم ببرامجها, بحيث لا نجد في الكثير من الأحيان إلا برنامجاً واحداً بيد المنتخب, ومن هنا فإن مقولة: إن الأحزاب تشكل مرآة صادقة للرأي العام تحمل مبالغة إذ إنها وفي أغلب الأحيان لا تحمل إلا فكر مناصريها ومؤيديها.[1]

من هنا يتخذ الصراع بين الأحزاب في الغالب صفة الأنانية والذات, فالحزب على صواب والباقي قد يملكون شيئا من الحقيقة, وهذا الأمر يلتقي ويتقاطع بصورة واضحة لا مجال للشك فيها بالعصبية القبلية التي تؤدي بالمجتمع إلى الانحدار والانزلاق والتخلف, فالغلاف الذي يغطي هذه الانتقادات موسوم بالعصبية المبنية على الانغلاق الفئوي الضيق الذي يقوم على رفض الآخر, وعدم القبول برأيه, ويقوم كذلك على استخدام كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لإثبات ذاته, وهو لأجل ذلك يعتبر الآخرين أعداء لا شركاء في العملية السياسية, فالصراع بين الأحزاب يتخذ منطق الغاب المبني على الجهل والتخلف والعداوة والتزمت بالرأي, وتجنيد كافة القوى والعناصر بهدف الفوز الذي يعد بنظر الفائز كسراً لإرادة الآخر وحطّاً من قيمته ومنع فاعليته, بحيث يصبح الحزب الفائز مستبداً يعمل على تحقيق مصالحه الشخصية, باستخدام العدوان ضد الآخر.

الحركة الوطنية الفلسطينية

تجسيداً لما سبق لم تشهد فلسطين خلال الحكم العثماني أية تقاليد للعمل السياسي الحديث الذي عرف في البلاد الأخرى, حيث خلت الساحة الفلسطينية من وجود أطر تنظيمية أو حزبية. فالتمثيل للجماعات ومصالحها كان يقوم على عادات قائمة على الاستبداد والإقطاع أكثر من كونه قائماً على برامج سياسية تخدم المجتمع؛ فالشريحة التي اعتلت سدة الحكم ولو من قبيل التزعم الإسمي بقيت محصورة في عاصمة الدولة ومدنها الهامة مثل: بيروت ودمشق.[2]

---

[1] انظر, متولي, عبد الحميد: **أزمة الأنظمة الديمقراطية**. مرجع سابق. ص23.

[2] انظر, الحوت, بيان نويهض: **القيادات السياسية والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948**. ط(3). بيروت: دار الهدى. 1986. ص27– ص 29.

لقد شهدت الفترة ما بين (1908–1912) وجود بعض الجمعيات السياسية ومثلتها: جمعية الإخاء العربي والمنتدى الأدبي, والكتل النيابية العربية, وجمعية العهد, والجمعية العربية الفتاة.[1]

لم تتمكن هذه الجمعيات من تطوير صيغ سياسية قادرة على إحداث أي تغيير في الواقع العملي السياسي بسبب اندثارها في فترة زمنية قصيرة, وقلة عدد المشاركين والمساهمين فيها, إضافة للبعد الديمغرافي المنفصل عن فلسطين. من هنا فالخبرة المكتسبة من وراء هذه الجمعيات تكلّست وأصبحت غير ذات أهمية في الواقع السياسي الفلسطيني.[2]

احتوت الساحة الفلسطينية قبل عام 1948, على مجموعة من القيادات السياسية والشعبية والحزبية, فظهرت في عهد الانتداب البريطاني[3] في فلسطين أحزاب سياسية بأطر فكرية جديدة عملت على التأثير في الواقع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد,[4] وصفت بأنها تقوم على الإقطاعية والعشائرية,[5] وفي العقود الأخيرة من الحكم العثماني قسمت فلسطين من الناحية

---

[1] تأسست جمعية الإخاء العربي في الآستانة عام 1908 بهدف الدفاع عن القومية العربية والوقاية من خطط الاتحاد والترقي, وكذلك المحافظة على مناصب مؤسسي الحركة, عرف من مؤسسيها شكري الحسيني. وأسس المنتدى الأدبي في الآستانة عام 1909, تحت شعار الاهتمام بالثقافة والعلم, مؤسسه عبد الكريم الخليل, انتهى وجود المنتدى الأدبي عام 1915, بسبب تنكيل العثمانيين بأعضائه بحجة خطورته السياسية. وتأسست الكتلة النيابية العربية في الآستانة عام 1911, وهدفت إلى الدفاع عن حقوق العرب, ومن أعضائه عبد الحميد الزهراوي, شكري العسلي, سعيد الحسيني, روحي الخالدي. وتأسست جمعية العهد في الآستانة بقيادة عزيز علي, وهدفت إلى: تحقيق الاستقلال الداخلي لبلاد العرب, على أن تظل متحدة مع حكومة الآستانة, وبضرورة بقاء الخلافة الإسلامية بأيدي العثمانيين. وتأسست الجمعية العربية الفتاة في باريس سنة 1911, بقيادة أحمد قدري, وهدفت إلى النهوض بالعرب وتطويرهم. انظر, الحوت, بيان نويهض: **القيادات السياسية والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948**. مرجع سابق. ص31 – ص32.

[2] انظر, حوراني, فيصل: **جذور الرفض الفلسطيني 1918– 1948**.د.ط. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2003. ص253 – ص254.

[3] صدر في 20 نيسان 1920 عن مؤتمر سان ريمو, حيث عينت الحكومة البريطانية السير هربرت صموئيل مندوباً سامياً على فلسطين, وحين تعيينه كان في الخمسين من عمره, وقد شغل سابقاً منصب مستشار دوقية لانكستر, كما شغل منصباً وزارياً. انظر, الحوت, بيان نويهض: **القيادات السياسية والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948**، مرجع سابق. ص137.

[4] انظر, قاسم, عبد الستار:**القيادة الفلسطينية قبل عام 1948 وأثرها على النكبة**. ط(1). نابلس: مكتبة الرسالة. 1992. ص1– ص10.

[5] انظر, ياسين, عبد القادر, سعد, أحمد صادق: **الحركة الوطنية الفلسطينية1948– 1970**. د.ط. القدس: منشورات صلاح الدين. 1978. ص65.

الإدارية إلى متصرفية القدس التي ترتبط ارتباطاً مباشراً مع وزارة الداخلية في الآستانة, وقد كان لفلسطين نواب في البرلمان العثماني(لما أعلن الدستور سنة 1876, ولما أعيد سنة 1908). أما من الناحية العسكرية فقد كانت فلسطين جزءاً من القيادة العامة السورية في العهود الأخيرة من الحكم العثماني, ووضعت فلسطين بعد ذلك كسائر أجزاء المنطقة تحت الأطماع الأوروبية, وتعرضت أثناء الحكم التركي إلى ثلاثة أحداث رئيسة تمثلت في إعلان الثورة على الأتراك في 10 حزيران عام 1916, وتوقيع اتفاقية سايكس بيكو عام 1916, وتصريح بلفور 2 تشرين الثاني عام 1917.[1]

اتبع الأتراك سياسة معينة في التعامل مع المنطقة الفلسطينية, فعملوا على إعطاء سكان الأرياف المقيمين على المرتفعات نفوذاً مميزاً عن غيرهم بهدف استقطابهم وتسهيل سيطرتهم على باقي المناطق, فتعمدوا إعطاءهم نفوذاً في جمع الضرائب وتوسيع مساحات الأرض التي تقع ضمن مسؤولياتهم, منعاً للهجمات التي تشن عليهم من الفلاحين, وإحكاماً لسيطرتهم على باقي القبائل والعائلات الفلسطينية, وقام الأتراك بتأسيس مركزية حكومية تُشرف على أكثر من ناحية خوّلت بجمع الضرائب, مما أنشأ تبعية للعائلات الفلسطينية لصالح الحكومة المركزية, وبمقدار التلازم والانصياع للمركزية تزداد الثروة أو تقل.

لم تعرف فلسطين عبر تاريخها الطويل طراز الدولة الحديث, فالمواطنون العرب الذين كانوا يدينون بالولاء للعشيرة, أو للعائلة, أو للدين في ظل الحكم العثماني وجدوا أنفسهم يحملون هويات المنطقة التي يقيمون عليها بعد ضعف سيطرة الدولة العثمانية على المنطقة العربية, وفشل العرب في منع قيام دولة إسرائيل عام 1948, ولم ترغب الحركة الوطنية الفلسطينية تأسيس دولة فلسطينية بموجب قرار التقسيم رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة في 1947/11/29, هذا القرار الذي نص على قيام دولة عربية إلى جانب دولة يهودية مع وضع القدس تحت الإدارة الدولية.[2]

---

[1] انظر, مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **فلسطين تاريخها وقضيتها**. ط(1). فلسطين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 1983. ص18– ص22.

[2] انظر, أبو فخر, صقر: **الحركة الوطنية الفلسطينية:من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح/فكر– سياسة**. ط(1). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 2003. ص11.

في الواقع أن الساحة الفلسطينية كانت تفتقر لوجود قيادة في بداية عهد الانتداب, وفي ظل بحث الفلسطينيين عن كيانية تمثلهم وجدت الجمعيات الإسلامية- المسيحية[1] التي بقيت محكومة بقانون الجمعيات العثماني, حيث لم ترق هذه الجمعيات إلى المستوى السياسي الذي قامت من أجله, إذ إنها بقيت محكومة ضمن إطار عملها في المحافظة على الطابع الأدبي والمعيشي, أما الحضور السياسي لها فلم يتعد تنظيم مظاهر الاحتجاج ضد المظالم التي تقع على المجتمع آنذاك.[2]

من خلال هذه الجمعيات تأسس الحزب الموالي لبريطانيا[3] في حيفا سنة 1918 بقيادة نجيب نصار الذي أبدى الموالاة لبريطانيا على اعتبار أنها مُخلّصة الأوطان من مظالم الحكم التركي, وتأسس في نفس العام النادي العربي في القدس, والذي قام على هدفين: وحدة سورية, ومكافحة الصهيونية. وعلى غراره ووفق الأهداف ذاتها قام المنتدى الأدبي في القدس.[4]

لم تحدث هذه الجمعيات أية نقلة من شأنها أن تغير طبيعة الأحداث في فلسطين, ذلك أن الانقسام والرؤية السياسية في الأوساط الفلسطينية كان لها أكبر الأثر في ذلك, فالأغلبية الوطنية رأت في التعاون مع بريطانيا طريقاً أفضل لكسب الحقوق, في حين أنها تناست الخطر البريطاني وما سيجره من ويلات على الأرض الفلسطينية باستقدامها ودعمها للصهيونية,

---

[1] كان المحرك لوجودها الحركة العربية والاستقلال, حيث كان السكان يطمحون أن تتبع فلسطين (سوريا الجنوبية) الدولة المنشودة في دمشق. حضر مندوبون عن هذه الجمعيات للمؤتمر السوري عام 1919 لمناقشة الهجرة اليهودية ووعد بلفور. تعد هذه الجمعيات أول مظهر للوعي السياسي فقي فلسطين اثر الاحتلال العسكري حيث قامت رداً على وعد بلفور, فيما اعترفت بها السلطات البريطانية كجمعيات ممثلة لسكان البلاد. انظر, الحوت, بيان نويهض: **القيادات السياسية والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948**. مرجع سابق. ص80.

[2] انظر, حوراني, فيصل: **جذور الرفض الفلسطيني 1918- 1948**. مرجع سابق. ص255- ص 257.

[3] المؤسسون هم: أمين عبد الهادي, نجيب نصار, رشيد نصار, وعبد الله مخلص, حيث وافق الحاكم العسكري الميجور نوت على تأليف هذا الحزب الذي لاقى ترحيباً من الانجليز لأنه لم يقم على صبغة سياسية, وإنما كان موجهاً لترويج التجارة وتأليف الشركات. انظر, الحوت, بيان نويهض: **القيادات السياسية والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948**. مرجع سابق. ص85.

[4] انظر, الحوت, بيان نويهض: **القيادات السياسية والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948**. مرجع سابق. ص27 – ص29 ومن ص31 – 32. انظر كذلك, حوراني, فيصل: **جذور الرفض الفلسطيني 1918- 1948**. مرجع سابق. ص258.

وتميزت هذه الفئة بالثروة والجاه, ولهذا بقيت في مكان لا يراوح الاحتجاج السلمي من منطلق المحافظة على مصالحها الذاتية.[1] أسس بعد ذلك الحزب الوطني عام 1923, الذي أُتهم الكثير من أفراده بالتعاون مع بريطانيا, إضافة إلى احتوائه على مجموعة اتُّهمت ببيع الأراضي للمحتل, لذلك لم يلق هذا الحزب أي دعم شعبي, وتأسس على غراره حزب الزُراع الذي اتخذ من فكرة التفريق بين الريف والمدينة أساساً لعمله. هذان الحزبان ساهما في تأجيج الانقسام في أوساط الحركة الوطنية بسبب التعاون مع البريطانيين, وفي عام 1925 تأسس حزب الأهالي في نابلس الذي قدم مجموعة من الأفكار, والتي تصب في الحركة الوطنية وتدعمها بالرغم من أنه دعا إلى رفض المشروع الصهيوني, إلا أنه كان يهادن بريطانيا مما أعطى طابع الأحلام لأمانيهم في التحرر, ونشأ بعد ذلك الحزب الحر الفلسطيني عام 1927 الذي عبّر عن نفس المضامين التي جاء بها حزب الأهالي. انتهت تجارب التنظيم السياسي في العشرينات بتأسيس جمعية الشبان المسيحيين عام 1928 التي انهارت بسبب وجود الأحزاب الجديدة, وتوزع الأفراد العاملون في الحقل السياسي عليها, فتطور العمل الوطني, وانقسم بين مجلسيين ومعارضين ساهموا في إضعاف هذه الجمعيات.[2]

الكتل السياسية تشكل أحزابها

تبلورت في الثلاثينات ثلاثة تيارات في أوساط النخبة السياسية في البلاد, التيار الأول: تمتع بالأغلبية واشتهر باسم المجلسيين, وضم الأفراد الذين تأثروا من المشروع الصهيوني, ورغبوا في التعاون مع بريطانيا, شريطة أن تكف عن دعم الصهيونية, وانعقدت زعامة هذا التيار للحاج أمين الحسيني صاحب الحضور الكبير في الأوساط الريفية وملاك الأراضي, أما التيار الثاني: اشتهر بالمعارضة, ومثلته عائلة النشاشيبي من خلال راغب النشاشيبي الذي خفف نبرة العداء للبريطانيين من خلال عدم التشدد بالشرط القاضي برفض المشروع الصهيوني, والتيار الثالث: مثله المتعلمون من الفئات الوسطى, الذين تولدت لديهم قناعات بعدم جدوى

---

[1] انظر, حوراني, فيصل: **جذور الرفض الفلسطيني 1918– 1948**. مرجع سابق. ص258 – ص260.

[2] انظر, المرجع السابق. ص258– ص 260.

مقاومة المشروع الصهيوني دون إبداء العداء للبريطانيين, وفيما يتعلق بالانحياز الشعبي لهذه التيارات فهي على الأغلب قد تأثرت بالمجلسيين, وذلك بسبب تأثير وقوة العامل الاقتصادي والديني, والموقف من بريطانيا, غير أن البلاد لم تعرف حزباً خارج إطار أحزاب النخبة حزباً واحداً يمثل الأوساط الشعبية العربية.[1]

تأسس سنة 1932 حزب الاستقلال كردة فعل على عدم رفع راية العداء لبريطانيا, مع إبراز الميل من قبل قيادات الحزب في عدم معاداة المجلسيين الذين لم يتولد لديهم قناعة بمعاداة بريطانيا, ثم انحل الحزب بسبب الأزمة المالية التي وقع بها مما جعل الكثير من أفراده ينضوون من جديد تحت لواء الزعامة الحسينية. يؤخذ على هذا الحزب أنه فئوي؛ إذ رفض إجراء انتخابات داخلية لأفراده خوفاً من انتقال القيادة لآل النشاشيبي, ولم يتعد عمله السياسي أكثر من إصدار بيانات الاحتجاج, وعلى الرغم من أنه ادعى لنفسه تجاوز الاعتبارات العائلية إلا أن الكثير من أفراده لم يكونوا بمنآى عن هذه الاعتبارات, وعلى غرار هذا الحزب تأسس حزب الدفاع الوطني عام 1934 بقيادة راغب النشاشيبي الذي حاول أن يضفي عليه صفة العصرية والتحضر, فجعل للحزب دستوراً وهيئة عامة, ودعا فيه لاستقلال فلسطين, وتأليف حكومة وطنية تمثل الشعب الفلسطيني, والسّعي لتقدم البلاد في النواحي المختلفة, وقد لبَّت هذه الأطروحات شيئاً من الطموح الوطني الشعبي على الرغم من خلوها من أية صيغة رافضة للانتداب أو لوعد بلفور. في سنة 1935 تأسس الحزب العربي الفلسطيني بقيادة جمال الحسيني الذي نادى باستقلال فلسطين, ورفض الانتداب, وحاول الالتفاف على التهمة الفئوية والتنصل منها لتحقيق دعم جماهيري للحزب, وذلك من خلال جعل العضوية في الحزب على وجهين: عضوية عاملة "طبقية", وعضوية مؤازرة, في حين أن حق الانتخاب والترشيح لا يتمّ إلا للحاصلين على العضوية العاملة, ونذكر هنا أن جمال الحسيني تربطه علاقة قربى مع الحاج أمين الحسيني الذي لم يتول رئاسة الحزب خوفاً من فقده زعامة البلاد أو التأثير عليها.[2]

---

[1] انظر, حوراني, فيصل: **جذور الرفض الفلسطيني 1918– 1948**. مرجع سابق. ص 276– ص 278.

[2] انظر, المرجع السابق. ص278– ص281.

المؤتمرات العربية الفلسطينية

أوضحنا بأن فلسطين عبر تاريخها الطويل لم تشكل وحدة إدارية واحدة, حيث وزعت في العهد العثماني على أكثر من ولاية ومتصرفية كجزء من أرض الشام, لذا فالبحث عن كيانية فلسطينية مستقرة لم تكن موجودة ومتأصلة في المجتمع الفلسطيني, إلا أنه وبعد تعرض فلسطين لهجمة استعمارية شرسة حاول الفلسطينيون البحث عن طُرق لمواجهة هذا الخطر, وتنسيق العمل ضده. فشهدت الفترة ما بين عام 1919 – 1928 سبعة مؤتمرات تمت بمعرفة الجمعيات الإسلامية المسيحية.[1]

عبَّر المؤتمر الأول عام 1919 عن المخاوف من وجود الصهيونية, أما الثاني فقد تعثر بسبب منع سلطات الاحتلال الأعضاء من الوصول إلى مكان الانعقاد, في حين أن المؤتمر الثالث قد كرَّس رفضه للمشروع الصهيوني وتنازل عن وحدة سوريا مع الميل للتعاون مع بريطانيا, انطلاقاً إلى المؤتمر الرابع الذي شهد تنافساً حميماً بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي حول منصب رئاسة بلدية القدس ومنصب مفتي القدس.[2]

أدت هذه المنافسات إلى التعارك السياسي العلني, وإلى شق وإضعاف الحركة الوطنية, ونذكر هنا بأن المنافسة قد احتدمت بين العائلتين لدرجة استدعت التدخل من بعض الشخصيات العربية, وهذا نموذج يوضح الأثر الكبير لهذه المنافسة على الصعيدين العربي والفلسطيني, فهذا أمين الريحاني الذي قام بنشر مقال في جريدة الجامعة العربية التي كانت تصدر في القدس, والتي يتحدث فيها عن هذه الزعامة, يقول:

> " **وإذا كان لكلمتي العربية الصريحة الصادقة التي لم تخرج مرة عن كونها عربية صريحة صادقة شيئا من التأثير فجل ما أبغيه أن يكون ذلك في سبيل التوحيد, بل في سبيل القوة الكافية في التوحيد. أما إذا كان الحسينيون أو النشاشيبيون أو الطوقانيون أو العبدهادون, أو غيرهم من السلائل الفلسطينية**

---

[1] انظر, الحوت, بيان نويهض. **القيادات السياسية والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948**. مرجع سابق. ص178.

[2] **انظر**, المرجع السابق. ص 178.

المعروفة, لا يرون في الأحزاب غير تلك الوطنية التي لا تقوم إلا بهم ولا تعزز إلا باسمهم, ولا يرون في الجامعة العربية غير جامعة بيتية ومصلحة عائلية, فخير لهم أن ينضموا إلى الحزب الصهيوني وأن يرسلوا أولادهم إلى الجامعة العبرية في جبل الزيتون. يقول الحسينيون أن النشاشيبيين يمالئون الصهيونيين ويساومونهم على حقوق الأمة. ويقول النشاشيبيون هذا القول في الحسينيين. وأنا لا أصدق- أو أني لا أحب أن اصدق- القولين. أما إذا كان صحيحاً فنبذ زعامة الأثيم من أقدس الواجبات, وإذا كان في القولين شيء من الصدق فهذه الطامة الكبرى. إني افترض الحالة الأخيرة وأرجح عكسها, واني في حال الافتراض أرى من واجب الأمة أن تنبذ الزعامتين أو أن تؤلف من الصالح في الحزبين زعامة جديدة ".[1]

لقد شهدت المؤتمرات الأخرى مزيداً من الصراع والانقسام, ولعل السبب في ذلك يعود إلى ظاهرة التمايز الطبقي مما عمل على إضعاف الامتداد الجماهيري لهذه المؤتمرات.[2]

إن هذه الأحزاب وتشكيلاتها قد تناغمت إلى حد ما مع العاملين الاقتصادي والسكاني اللذين مثلا سبباً رئيساً لتولي زعامات ترضخ لأبعاد النفوذ العائلي وتشتط به, الأمر الذي انعكس على قوة الحركة الوطنية فيما بعد, وإذ نقر بأن هذه الأحزاب قد ساهمت إلى حد ما في إبراز فكرة الدفاع عن المضطهد المظلوم الذي تسلب حقوقه, إلا أن هذه الأحزاب من وجهة نظر وظيفية لم يتعد صوتها ذلك السياج الذي حاصرت به نفسها من خلال التعصب والجهوية والنفوذ الذي جعلها تتحكم في نظم الحركة الوطنية الفلسطينية أكثر مما شكله دافع الإرادة الحرة المتميزة بالتوق إلى الحرية والانعتاق من ربقة المحتل البريطاني, وما صاحبه من اجترار للصهيونية على فلسطين.

---

[1] الحوت, بيان نويهض: **القيادات السياسية والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948**. مرجع سابق. ص178.

[2] انظر, حوراني, فيصل: **جذور الرفض الفلسطيني 1918- 1948**. مرجع سابق. ص270- ص 272.

الفلسطينيون غداة النكبة

انهارت حركة المقاومة التي قادها الحاج أمين الحسيني بين 1947-1949, وسَلَّمت بريطانيا المشكلة الفلسطينية بما تحمله من اضطراب متزايد إلى هيئة الأمم المتحدة حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1947/11/29 القرار 181 الذي تنص بنوده على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية, وإخضاع مدينة القدس للإدارة الدولية, حيث أعلنت بريطانيا أنها ستسحب قواتها من فلسطين في موعد أقصاه 1948/5/14, على إثر ذلك بادر ديفيد بن غوريون إلى قراءة وثيقة استقلال إسرائيل, وإعلان قيام دولة إسرائيل.[1]

بسقوط فلسطين اندثرت الأحزاب الفلسطينية والمؤسسات السياسية التي كانت قائمة قبل عام 1948, وبسبب التشتت الفلسطيني إثر عمليات التهجير, لم يتمكن الفلسطينيون من تشكيل هيئة سياسية تجمعهم, مما أدى إلى انخراطهم في الأحزاب العربية, مع بقاء رفض النكبة في نفوسهم, وابتداء من عام 1952 قامت مصر بتأسيس قوة فلسطينية دُعيت باسم الفدائيين, وقامت سورية بتأسيس كتيبة الاستطلاع 68, وفي الأردن أُلفت قوة باسم "فرقة خالد بن الوليد", وأعلن العراق عن تأسيس فوج التحرير الفلسطيني بهدف مقاومة الصهاينة.[2]

من خلال المذابح التي مارسها العدو, أيقن الفلسطينيون بأن الأنظمة العربية غير قادرة على مواجهة إسرائيل, فمذبحة شرفات عام 1951, ومذبحة قبية عام 1953, ومذبحة كفر قاسم عام 1956أعطت جميعها زخماً لتأسيس فصائل فلسطينية تكون بعيدة ومستقلة عن النظم العربية, وظهرت كتيبة الحق في غزة ومؤسسها خليل الوزير (أبو جهاد), وشارك خالد اليشرطي بتأسيس جبهة التحرير الفلسطينية في لبنان, كما أسس صلاح خلف (أبو إياد) في غزة جبهة الكفاح الثورية, وأسس زكريا عبد الرحيم في لبنان المنظمة الفلسطينية الثورية, وأسس صبحي ياسين منظمة طلائع الفداء القومي لتحرير فلسطين. [3]

---

[1] أبو فخر, صقر: **الحركة الوطنية الفلسطينية: من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح / فكر- سياسة.** مرجع سابق. ص 14- ص16.

[2] المرجع السابق. ص 16- ص 20.

[3] المرجع السابق. ص20- ص 24.

شكلت هذه المنظمات نواة حقيقية لبروز وبلورة أهم الحركات السياسية العربية, وهما: حركة فتح,[1] وحركة القوميين العرب.[2]

لقد شهدت الساحة الفلسطينية ولادة الكثير من التنظيمات والفصائل السياسية في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات مستفيدة من ظروف معينة مثل: نجاح الثورة الجزائرية سنة 1962, وفشل تجربة الوحدة المصرية السورية 1958- 1961.[3]

منظمة التحرير الفلسطينية

قامت منظمة التحرير الفلسطينية في 28 أيار 1964 بتوافق عربي, فالمساحة الجغرافية التي تمثلت فيها المنظمة كانت تحت السيطرة العربية, فالضفة الغربية تحكمها الأردن, وقطاع غزة تحت الإدارة المصرية, وجزء من المجتمع الفلسطيني تواجد تحت حكم إسرائيل.[4]

منذ قيامها أُدخل البعد القومي العربي كمقوم من مقوماتها, حتى أن ميثاقها سميَّ بالميثاق القومي الفلسطيني, الذي أشتمل على مجموعة من المبادئ مثل: رفض الهجرة الصهيونية إلى

---

[1] تعتبر حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح) أول حركة فلسطينية, تنشأ بعد وقوع النكبة عام 1948 وتستمر. حدث اللقاء الأول بين أعضاءها الخمس في النصف الثاني من عام 1957, وفي عام 1958 تكونت الخلية الأولى في تنظيم فتح السري. تتوقف أهمية فتح عند كونها أول حركة فلسطينية ويضاف لذلك وزنها النوعي في الحركة الوطنية الفلسطينية, وتعتبر مبدأ الكفاح المسلح الذي تبنته فتح جوازاً لمرورها وعبورها في داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية (انظر, عبد الرحمن, أسعد وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية, جذورها, تأسيسها, مساراتها**. د.ط .د.م.ن: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية. 1987. ص39-40.

[2] تعتبر من أهم المؤسسات الحزبية العربية التي نشأت في الخمسينات, وهي تشابه حزب البعث على صعيدي العقيدة القومية والأهداف السياسية, إلا إنها تميزت عن سائر التنظيمات العربية بسمات فلسطينية واضحة سواء من حيث النشأة, أو من حيث برنامج العمل والغايات الأساسية, إذ أن الحركة قد قامت أساسا كرد مباشر على نكبة عام 1948 وما سببته من تمزق عربي- فلسطيني. انظر, عبد الرحمن, أسعد وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية, جذورها, تأسيسها, مساراتها**. مرجع سابق. ص48- ص 49.

[3] انظر, صالح, محسن محمد: **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**. د.ط. عمان: دار الفرقان. 2003. ص365.

[4] انظر, الحوراني, عبدالله وآخرون: **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين**. ط(1). غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق. 2000. ص 388.

فلسطين, واعتبار قضية فلسطين قضية عربية فلسطينية, ورفض قرار التقسيم, مع اتخاذ الكفاح المسلح وسيلة لتحرير فلسطين.[1]

نشأت المنظمة, وأُسِس مجلسها الوطني الممثل للحياة النيابية الفلسطينية الذي اتخذ من مبدأ التمثيل النسبي القائم على اعتبارات جغرافية ووظيفية وسياسية أساساً لتكوينه, ويقوم هذا المبدأ على أن يتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الجاليات العربية في الوطن والشتات, الأمر الذي لم تنفذه المنظمة بحجة أن الأقطار العربية لم تشهد الانتخابات النيابية إلا في وقت متأخر, مما أعطى الفرصة للفصائل في التحكم في عمل هذا المجلس الذي أصبح ممثلاً للفصائل أكثر من كونه برلماناً يمثل الشعب الفلسطيني, وبالرغم من الدعوات المتكررة في إعادة النظر في العملية الانتخابية, إلا أن الفصائل قد استهوتها الذاتية وافتعال مبررات تتعلق بالمحيط العربي؛ كونه المانع لهذا التغيير, فالتغيير غير مبرر؛ لأنه يعمل على تحريك الخلافات الداخلية بين الفصائل ومن شأنه ألا يكون عادلاً؛ كونه لا يخضع لإرادة فلسطينية.[2]

نصت المادة الخامسة من مواد النظام الأساسي للمجلس الوطني الفلسطيني الذي أقره المؤتمر على أن" ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني,"[3] لكنّ المجلس في عهد الشقيري عقد ثلاث دورات ما بين الأعوام 1964– 1967, دون أن يتمّ انتخاب أي عضو عن طريق الانتخاب المباشر, حيث لعبت رغبة رئيس المنظمة دورها في اختيار أعضاء المجلس الوطني الأول, مما أدى إلى تحرك تيار ضده في الدورة الثالثة, وقد ظهر تيار آخر داخل المجلس الوطني يطالب بالتنسيق بين القوى الثورية ومنظمة التحرير لتوحيد أداة الثورة بالرغم من تجاهل الشقيري للمنظمات الفدائية خلال المؤتمر, والشقيري يعترف بأنه كان يتخذ قرارات دون الرجوع إلى اللجنة التنفيذية أو المجلس الوطني الفلسطيني, وكان يعمل على عدم الكشف عن المفاوضات التي يجريها مع الزعماء العرب

---

[1] انظر, قاسم, عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**. د.ط. نابلس: د.م.ن. 1998. ص 18– ص 19.

[2] انظر, الحوراني, عبدالله وآخرون: **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية**. مرجع سابق. ص 388.

[3] حميد, راشد: **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني, 1964– 1974**. د.ط. بيروت: مركز الأبحاث– م.ت.ف–. 1975. ص 51.

والأجانب, فقد رفض بعد زيارته مع وفد فلسطيني للصين الشعبية, الإفصاح عما دار في مفاوضاته مع شوإن لاي رئيس وزراء الصين آنذاك للوفد الفلسطيني الذي كان بانتظاره والمكون من اثني عشر شخصاً, حيث لم يعرفوا بتفاصيل هذا التفاوض إلا من خلال وسائل الإعلام, لهذا أُتخذ موقف ضد الشقيري وسياساته المختلفة القائمة على الارتجال والتخبط والترضيات التي أصبحت تميز أعمال قيادة المنظمة, والتي جعلت منها سبيلاً للارتزاق أكثر مما جعلت منها مجالا حقيقياً لخدمة أهداف التحرير المقدسة. هذا جعل الكثير من بعض مديري مكاتب المنظمة يقومون بتقديم استقالاتهم, والتي عكست عمق هذه الخلافات.[1]

قام الشقيري بتأسيس المجلس الثوري في نهاية عام 1966 متجاوزاً بذلك دستور المنظمة؛ كون رئيس المنظمة انفرد بتعيين أعضائه, واتهم الرئيس كذلك باتخاذ قرارات فوقية كقرار نقل شفيق الحوت مدير مكتب المنظمة في بيروت إلى مكتب المنظمة في نيودلهي عقاباً له على انتقاده لقيادة المنظمة مما دفع الحوت لشن هجوم على الشقيري واتهامه بطرد القيادة الجماعية في المنظمة. تفاقمت الخلافات في نهاية عام 1967, وجاء البيان الانقلابي الأول ضد الشقيري من مكتب المنظمة في بيروت, الذي بدأ ينسق مع المنظمات الفدائية دون الرجوع إلى رئيس المنظمة, وتطور الموقف بعد اجتماع سبعة أعضاء[2] من اللجنة التنفيذية طالبوا فيه باستقالة الشقيري بسبب سياساته الفردية.[3]

حاولت المنظمة في العام الثاني التأكيد على الهوية المستقلة للفلسطينيين, ولهذا تحرك الشقيري في عدة اتجاهات في محاولة منه لحشد الطاقات الفلسطينية وتنظيمها, فقام بقرار من المجلس الوطني الفلسطيني بإنشاء مؤسسات خاصة للمنظمة تمثلت بدايةً في بناء جيش التحرير الفلسطيني, ورأى الشقيري أنه لا فائدة من القول بالتحرير دون توفر الوسيلة لتحقيق ذلك, فعمل على أخذ موافقة الزعماء العرب على تأسيس وحدات عسكرية فلسطينية على أن تكون تابعة

---

[1] انظر, عبد الرحمن, أسعد وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية, جذورها, تأسيسها, مساراتها**. مرجع سابق. ص9.

[2] الأعضاء هم: عبد الخالق يغمور, بهجت أبو غربية, أسامه النقيب, يحيى حموده, وجيه المدني, نمر المصري, ويوسف عبد الرحيم.

[3] انظر, عبد الرحمن, أسعد وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية, جذورها, تأسيسها, مساراتها**. مرجع سابق. ص9.

للقيادة العربية الموحدة التي تم تشكيلها في مؤتمر القمة العربي الثاني, فَوجِدت بناءً علـــى ذلـــك قوات حطين في سوريا, والقادسية في العراق, وعين جالوت في غزة, وكانت هذه الجيوش تحت إمرة الدول العربية, وما يدلل على ذلك قيام رئيس الأركان المصري الفريق محمد فوزي بتولي وحدة إنشاء جيش التحرير الفلسطيني في غزة دون تدخل القيادة الفلســطينية, وكــذلك غضــب الرئيس المصري عبد الناصر من الشقيري لطلبه السلاح من الصين وشحنه عن طريق مينـــاء الإسكندرية دون استشارته.[1]

قام الشقيري بإعادة تشكيل اللجنة التنفيذية التي لم تخضع لرغباته, وعمل على خفــض أعضائها وجعلها مقتصرة على من لم يوقعوا عليها, إلا أن ذلك لم يلق قبولاً وأُجبــر الشــقيري تحت ضغوط معينة بتقديم استقالته. قال:

> " **أقدم استقالتي إلى الشعب الفلسطيني, الشعب الأسير الطريد, المهاجر الطريــد, وأقدم استقالتي كذلك إلى الفدائيين الأبطال الذين يخوضون في هذه الأيام غمرات النضال عل أرض الوطن الحبيب, وابتهل إلى الله العلي القدير أن يحفــظ شــعب فلسطين ويحفظ قضيته, وأن يصون نضاله ويصون منظمته, وعهدي لمن يــأتي بعدي أن أكون له سنداً وعضداً أضع بين يديه كل تجربتي وطاقتي, فــي طاعــة الجندي بين يدي القائد, تلك سيرة سيدنا خالد, قاتل قائداً وقاتل جندياً والحمد لله أولاً وآخراً.**"[2]

لقد حدث تنافر بين جيش التحرير واللجنة التنفيذية للمنظمة بعد مرحلة الشقيري, وذلــك تحت تأثير عاملين, الأول: تركيبة جيش التحرير, والثاني: تأثير الدول العربية المتواجــد فيهــا على قراراته إلى حد اتخاذ مواقف متعارضة مع موقف اللجنة التنفيذيــة للمنظمــة, وأصــدرت القيادة العامة لجيش التحرير في شهر تموز عام 1968 بياناً دعت فيه اللجنــة التنفيذيــة بعــدم التدخل في شؤون الجيش, كما طالب البيان المنظمات الفدائية بالتصدي لمثل هذه التدخلات.[3]

---

[1] عبد الرحمن, أسعد وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية, جذورها, تأسيسها, مساراتها**. مرجع سابق، ص 83- 84.

[2] المرجع السابق. ص100

[3] المرجع السابق. ص 86

لعل نشوء هذه الجيوش فوق الأراضي العربية مكَّنها من اتخاذ مواقف لا تتفق مع رؤية اللجنة التنفيذية, خصوصاً أنها قد تناغمت بطريقة أو أخرى مع نظام الدولة التي تقيم عليها, وربما يعود ذلك إلى عدم قدرة القيادة السياسية الفلسطينية في المنظمة على التحكم بتوجيه وتنظيم هذا الجيش, إضافة للتدخل العربي في شؤونه.

يبدو أن تأسيس جيش التحرير الفلسطيني قد أعطى المنظمة نقلة نوعية, وشعوراً فوقياً مكَّنها من التدخل في الشؤون العربية, وبقيت هذه الأوضاع قائمة حتى حرب حزيران 1967, حيث هزم العرب, وبدأت القناعات السياسية والعسكرية لديهم تتراجع لصالح الإسرائيليين, مما عمل على التفاف الجماهير العربية حول المنظمة؛ على اعتبار أنها المنقذ والمخلص للشعوب العربية ضد إسرائيل من ناحية, ومن ناحية أخرى دُعمت المنظمة ولاقت الرضا من قِبل بعض الزعامات العربية الذين رأوا فيها متنفساً لهم عما حل بهم من هزيمة. في ظل هذه الأوضاع تعددت الفصائل الفلسطينية؛ بهدف مواجهة القوة الإسرائيلية, فنشطت حركة فتح بقيادة ياسر عرفات والتي تصدرت العمل الفدائي ضد إسرائيل, وظهرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي اتفقت مع الرؤية السياسية القومية للمنظمة مخالفة بذلك الرؤية السياسية لتنظيم فتح. هذا الاختلاف بين التنظيمين لم يكن مانعاً لإنزال الأذى بإسرائيل, حيث إن التنافس جاء ضمن معطيات التحرير والذي تغلبت فيه فتح على غيرها من التنظيمات الأخرى, لأسباب متعددة تتعلق بالخبرة التنظيمية, والحصول على الدعم المالي. باشتداد شوكة التنظيمات الفلسطينية, تمكنت الفصائل الفدائية من السيطرة على المنظمة ومؤسساتها[1], وأجبرت الشقيري[2] الذي قاد المنظمة منذ تأسيسها إلى تقديم استقالته في 1967/12/24, حيث تولاها بالوكالة يحيى حموده,[1]

---

[1] انظر, قاسم, عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**. مرجع سابق. ص 19

[2] من مواليد عكا, محامي فلسطيني عمل ممثلاً في الأمم المتحدة(1951– 1958), ثم ممثلاً ووزير دولة(1959– 1963), وفي عام 1963 أصبح مندوباً لفلسطين في جامعة الدول العربية, وتسلَّم رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية(1964– 1969).

[1] محامٍ سابق كان قبل عام 1948 من مؤيدي حزب الاستقلال والحاج أمين الحسيني, ثم نشط بعد ذلك في الحزب الشيوعي الأردني, بالإضافة إلى انه خدم فترة في الجيش السوري. انظر, صالح, محسن محمد: **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**. مرجع سابق. ص80– ص 81. أنظر كذلك, كوبان, هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**. مرجع سابق. ص367.

وفي المجلس الخامس في القاهرة عام 1969 تولاها ياسر عرفات,[2] زعيم حركة فتح, ثم تسلمها محمود عباس الذي ما زال قائماً على قيادتها حتى اليوم.

منظمة التحرير الفلسطينية والواقع التعصُّبي

في 21 آذار 1968, حدثت معركة الكرامة التي دارت بين القوات الإسرائيلية من جهة وبين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني من جهة أخرى, حيث هدفت إسرائيل إلى استئصال المقاومة الفلسطينية الموجودة في مخيم الكرامة في غور الأردن, وبسبب الصمود القوي للمقاومة الفلسطينية في مواجهة إسرائيل, تمكَّنت من الحصول على الدعم المالي والشعبي من الأقطار العربية والإسلامية.[3]

حصل توافق بين المنظمات الفدائية والأردن في 21 آذار 1968, بسبب دفاع الفدائيين المستميت ضد هذا الهجوم, ولكنّ المنظمة لم تستغل هذا الإنجاز في تدعيم نفسها, إذ إنها أصبحت تتعامل مع الآخرين بصفة الفوقية, وأصبح جهازها الأمني مخترقاً ومكشوفاً أمام الأعداء, ويؤخذ على المنظمة أنها تعاملت مع القيادة الأردنية وكأنها حاكمة له, وتحولت المنظومة الأخلاقية للمنظمة إلى قيم الجاهلية الأولى؛ فقاموا بالابتزاز والاعتداء على النساء, وأهانوا الضباط في الجيش, وعبثوا بالمؤسسات العامة والاستعمال الارتجالي للسلاح, وبدأوا منذ ذلك الحين بتحدي السلطات الأردنية, حيث قاموا بحملات تنظيمية لسكان المخيمات, وتعرضوا لأفراد الجيش والأجهزة الأمنية, وقاموا علناً بممارسة مهام الأمن والتفتيش, ونصب الحواجز

---

[2] ولد عرفات في حي السكاكيني في القاهرة, والذي سكنه خليطا من العرب واليهود, وولد في هذا الحي شقيقه فتحي, وتوفيت والدته في الحي المذكور عام 1933 تاركة سبعة أطفال, أربعة صبية هم:عبد الرؤوف, فتحي,خالد, ومصطفى. وثلاث بنات هن: أنعام, خديجة, ويسار. تسلم ياسر عرفات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1968. انظر, حسين, غازي: **ياسر عرفات والحل الصهيوني لقضية فلسطين**. د.ط. دمشق: د.م.ن. 1999. ص14.

[3] الخلايلة, أحمد عبد الرحيم سالم: **الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية جذورها حاضرها – مستقبلها**، مرجع سابق. ص318 – ص319.

على الطرق, ثم قاموا بطرح شعار "السلطة للمقاومة". وقامت مجموعة من الفدائيين بنصب كمين لسيارة شرطة أردنية, فقتلوا ثلاثة أفراد واحتجزوا أربعة آخرين.[1]

زادت حدة هذا الخلاف بسبب تظاهرة للطلاب الفلسطينيين في عمان, بعد أن أطلق مجهول النار على مركبة للجيش, الأمر الذي دعا الجيش لإطلاق النار على المتظاهرين, وألقت السلطات الأردنية اللوم على فصيل فلسطيني هو كتائب النصر, واعتقلت زعيمه طاهر دبلان, ولم تستطع فتح الدفاع عن هذا الفصيل واتهمته بالعمل سراً لصالح الاستخبارات الأردنية, مع أن الارتباطات السرية لدبلان كانت بالاستخبارات السورية.[2]

بعد أن قام الأردن بالموافقة على مبادرة روجرز للسلام[3], قام الفدائيون بتوجيه الهجمات الإعلامية المتلاحقة ضد النظام الأردني, وقامت بعض المنظمات الفدائية بعمليات القتل والاستفزاز, وسلب الممتلكات بحجة أن هؤلاء يشكلون عملاء وتابعين للنظام الأردني, وقد تعرض موكب الملك حسين عام 1970 لعملية هجوم من إحدى المنظمات الفدائية, وهاجمت المنظمات مصنع الفوسفات.

يبين الجدول التالي جزءاً من تعامل المنظمة وتنظيماتها الفدائية في التعامل مع الملف الأردني, الذي عمل على تصفية العمل الفدائي بالكامل في تموز 1971.[4]

---

[1] الخلايلة, أحمد عبد الرحيم سالم: **الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية جذورها حاضرها – مستقبلها**. ص 318– 319. انظر كذلك, قاسم, عبد الستار, **الطريق إلى الهزيمة**. مرجع سابق. ص 318–319.

[2] صايغ, يزيد: **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**. ترجمة باسم سرحان. ط(1). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2002. ص282.

[3] رفضت من قبل المنظمة,لأنها تقود إلى الاعتراف بإسرائيل, وتتجاهل الأراضي التي اغتصبت عام 1948, وهي لا تنص على الانسحاب الكامل من أراضي 1967, وتقوم على الموافقة على قرار 242 الذي يعمل على تصفية القضية الفلسطينية, ووقف العمل العسكري ضد إسرائيل. أنظر, قاسم,عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**. مرجع سابق.ص52.

[4] الخلايلة, أحمد عبد الرحيم سالم: **الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية جذورها حاضرها – مستقبلها** مرجع سابق. ص322.

نوع الحادث	عدد الحوادث
إلقاء القبض على مواطنين وتعذيبهم	7367
قتل أشخاص	849
جرح أشخاص	5781
اقتحام منازل	4663
اختطاف	2082
اغتصاب	411
سرقة	6148
اعتداء على عسكريين ورجال أمن	3407
اعتداء على مدنيين	6252
دهس وصدم	720
تهريب	1875
اعتداء على أملاك الدولة	528
تزوير وثائق رسمية	3314
المجموع العام	43397 حادثة

من جانب آخر, نرصد بعض ما كتب في الصحف الأردنية من تقارير وبيانات توضح التنافس في العمليات بين المنظمات الفدائية التي باتت أسيرة لفوقيتها وغرورها. "عمليات ناجحة للثوار تستهدف مواقع ومنشآت حيوية للعدو في أنحاء المناطق المحتلة نفذتها فتح وجبهة التحرير العربية, وقوات التحرير والصاعقة, والجبهة الشعبية.[1]."قصفت فتح مصنع البوتاس ومستعمرة ومعسكراً وعدة مواقع وآليات للعدو. الشعبية (القيادة العامة) قضت على دوريتي هندسة, والصاعقة هاجمت عدة نقط مراقبة وآليات, والشعبية دمرت مركز الشرطة بمخيم النصيرات.[2] " لقد حفلت الصحف الأردنية عام 1969 بالعمليات التنافسية بين المنظمات الفلسطينية, وفي عام 1970 بقي التنافس قائماً واستمرّت الصحف في الإعلان عن العمليات البطولية للمنظمات والتي حملت ثوب التنافس نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي. "هاجمت الديمقراطية مطاراً حربياً وأحرقت طائرتي ميراج وطائرة هليكوبتر– فتح نسفت بناية

[1] **صحيفة الدستور الأردنية**. عمان. العدد (407). 1969/1/16. ص8.

[2] المرجع السابق. العدد (330). 1969/11/8. ص8.

في مستعمرة بالجليل, وجبهة النضال نسفت مصنعاً, وفلسطين العربية نسفت مستودع أدويـــة.[1] "أقتحم ثوار فتح وقوات التحرير مركز قيادة العدو في أم الأوتاد وفتكوا بضباطه– دمرت جبهـــة النضال 3 مجنزرات– الديمقراطية فاجأت دورية وقتلت أفرادها– قناصة الهيئة العاملـــة قتلـــوا ثلاثة جنود.[2]

من باب التنافسية غير المنضبطة شهد الواقع الفصائلي الفلسطيني الكثير من الادعاءات غير الدقيقة فيما يتعلق بإنزال الخسائر بالجيش الإسرائيلي, ففي عام1967 أدَّعت فتح والجبهـــة الشعبية لتحرير فلسطين وقوات التحرير الشعبية أنها قتلت وجرحت أكثر من مئة وستة وسبعين جندياً إسرائيلياً(هذا في فترة عشرة أيام), وتفاخرت الجبهة الشعبية/القيادة العامة, بأنهـــا أوقعـــت بمفردها خلال العامين الأولين من عملها ثلاثة آلاف وخمسمائة إصابة بين الإسرائيليين, ودمَّرت ثلاثمائة وثمانين عربة عسكرية في مقابل اثنين وخمسين قتيلاً وثلاثين أسيراً من جانبهـــا. لقـــد شكلت هذه الادعاءات ذريعة لهذه الفصائل لإيجاد مكان لنفسها في الحركة الوطنية الفلســـطينية, ووسيلة جيدة من أجل تلقي الدعم المالي, إذ لم تتوانَ الفصائل في رفع تقارير غير دقيقة ووهمية فيما يتعلق بقيامها بعمليات ضد إسرائيل.

لعل التشكيك في مصداقية هذه الادعاءات قد قادت إلى تشكيل قيـــادة الكفـــاح المســـلح الفلسطيني عام 1969, حيث لا بد لكل تنظيم من أن يقوم بتقديم مخطط قبـــل القيـــام بعملياتـــه؛ لإثبات ادعائه لاحقاً, إلا أن ذلك لم يحصل؛ بسبب خوف الفصائل مـــن أن تقـــوم هـــذه القيـــادة باحتكار إصدار البيانات, وبالتالي حرمانها من الدعم المالي, والأخذ من إنجازاتها على الصـــعيد العملياتي ضد إسرائيل, ومن ذلك إعلان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين, حـــين لـــم تكن تضم سوى بضع عشرات من الفدائيين بأنها قامت بعملية في وادي الأردن, وأطلقت عليـــه اسم(الخط الأحمر), وقتلت ودمَّرت وجرحت الكثير من الإسرائيليين, وادَّعت كذلك أنها حاولـــت احتلال مدينة القنيطرة وقرية بيت عجم في هضبة الجولان في هجوم منفصل سمته(هوشي منه), وتبع ذلك عمليتا(مناجل الشمال)و(تشي غفارا), ومن الادعاءات قيام فتح عام 1969, بقولها إنها

---

[1] **صحيفة الدستور الأردنية**. عمان. العدد(1037). 1970/2/23. ص8.

[2] المرجع السابق، العدد(1093). 1970/3/3. ص8.

استولت على قرية الحمة المهجورة قرب الحدود السورية- الأردنية, ومن باب التنافس قيام عرفات بإنشاء ما يسمى القطاع الغربي, وقيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بإنشاء ما يسمى بقيادة الداخل.[1]

لعل هذا التنافس غير المنضبط بين الفصائل, قد أدى إلى وقوع الكثير من العناصر بيد الكماشة الإسرائيلية, فعلى سبيل المثال كان العمل العسكري وحده مقياس النضال فيما يخص الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية, مما أضعف هاتين الجبهتين اللتين لم تتلفتا إلى النواحي الحياتية الأخرى, ومع انعدام الأمن التنظيمي للمنظمات, لجأت التنظيمات إلى تكوين ما يسمى بدوريات المطاردة في الضفة الغربية, وبدلاً من أن تكون هذه الدوريات مهاجمة للقوات الإسرائيلية, بدا وكأنها قامت من أجل تأسيس قواعد قتالية, الأمر الذي أضاعت فيه التنظيمات الكثير من الوقت والعمل غير المجدي. على كل الأحوال, انتهت هذه الدوريات عام 1970؛ بسبب الخناق الإسرائيلي عليها.

إنّ شعور المنظمة بالفوقية والغرور المبالغ فيه قد أفقدها توازنها, فلم تعد تكترث كثيراُ بملفها الأمني الذي أعطى الفرصة الكافية للعملاء المجندين من إحداث اختراقات خطيرة فيما يتعلق بشن الهجمات العسكرية ضد إسرائيل, وبالتالي كانت هذه العمليات عرضة للقتل أو الاعتقال أو الفشل في تحقيق المهمة, على حين قيام القيادات الفلسطينية بالوقوف والإعلان عن انتصارات وهمية ضد العدو الإسرائيلي, مما يشير إلى تضخم نرجسية الذات على حساب تفتيت الفكرة الفلسطينية القائمة على التحرير, ومن ناحية أخرى شهدت الفصائل الفلسطينية تنافساً محموماً ضد بعضها البعض لإثبات زعامتها على الآخرين, ففتحت الفصائل النار على بعضها, وشنت غزوات متبادلة على تجمعاتها وقواعدها العسكرية بقصد إثبات الزعامة, ولأجل ذلك هاجمت الفصائل بعضها بعضاً تحت ذرائع إثبات القوة واستئصال الآخر ونفيه عن الساحة الفلسطينية.[2]

---

[1] انظر, صايغ, يزيد: **الكفاح المسلم والبحث عن الدولة.** مرجع سابق. ص 308 – ص314.

[2] أنظر, الخلايلة, أحمد عبد الرحيم سالم: **الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية جذورها حاضرها – مستقبلها**، مرجع سابق.ص320 –326. كذلك انظر, قاسم,عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة.** مرجع سابق. ص22 –36.

أما قوات التحرير الشعبية في غزة, فقد تمكَّنت مع سائر التنظيمات الفدائية عـام 1970 من السيطرة على قطاع غزة ليلاً حيث تحكموا في الحياة اليومية للأهالي, لكن هذا الأمر جعـل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تُعلن في نفس العام أنها وحدها التي تقود أبرز ما في المقاومـة من أمجاد, وأنها أكثر التنظيمات قدرة على الضرب في الأراضي المحتلة وإسرائيل.[1]

أما فيما يتعلق بتنافسية الفصائل وقيامها بالعمليات الخارجية, وجِد اختلاف بين الفصائل, ففي حين قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باختطاف طائرة تابعة لشركة(إل عال) متجهـة من روما إلى تل أبيب وبإنزالها في الجزائر, وإعلان المختطفين بأن طـاقم الطـائرة وركابهـا سيظلون رهائن إلى حين الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين في سجون إسـرائيل قامـت جبهـة النضال الشعبي الفلسطيني بمهاجمة مكتب(إل عال) في أثينا, ثم قامت الجبهة الشـعبية- القيـادة العامة-, فدمرت طائرة تابعة للخطوط الجوية السويسرية في عام 1970, وقامت جبهة النضـال الشعبي باختطاف طائرة تابعة لشركة أوليمبيك للطيران لتأمين إطلاق عضويها اللذين اعتقلا في هجوم أثينا. أما منظمة الصاعقة التي ترعاها سورية فقد امتنعت عن القيام بمثل هذه العمليـات ولكنَّها لم ترفضها, وفيما يتعلق بموقف الجبهة الديمقراطية فقد أدانت العمليات؛ لأنهـا تنـدرج تحت أعمال فردية ساوت بين العمل الجماهيري والإرهاب الفردي,[2] واحتجت فتح على هـذه العمليات حيث أعلن عرفات عام 1969 بقوله:" إننا نرفض ونعارض كلياً مثل هـذه الهجمـات على الطائرات, إذ إنها تأتي في وقت بدأنا نحقق فيه مكاسب سياسية على الصعيد العالمي".[3]

واقع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان

فيما يتعلق بوجود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان, وانتقال ثقل المقاومة الفلسـطينية إلى هناك, فقد ظهر بأن المنظمة لم تأخذ العبرة من تجربتها السـابقة فـي الأردن, حيـث قـام أفرادها بنفس السلوكيات التي أَلّبت الجماهير عليها. فالمنظمة وفق ذلك شكلت جزءاً من العقليـة العربية المتمردة والمتأثرة بالقبلية المبنية على حب الظهور والمفاخرة واللهاث وراء المصـالح

---

[1] صايغ, يزيد: **الكفاح المسلم والبحث عن الدولة**. مرجع سابق. ص 315- ص 318.

[2] المرجع السابق. ص 318- ص 325.

[3] المرجع السابق. ص 325.

الذاتية أكثر من البحث عن فكرة التحرير والتضحية بالنفس, فالسلاح استخدم لتدنيس الأعراض, والدعايات التي حملت مبالغات في وصف خسائر العدو, لدرجة أن بعض هذه الدعايات كانت تصدر عن قائد مخمور, إضافة إلى السلوكيات التي ألحقت العار بالشعب الفلسطيني.[1]

لقد استشرت العصبية القبلية بين الفصائل بصورة سريعة بسبب رفع الحكومة اللبنانية القيود المفروضة على مخيمات اللاجئين, فمظاهر التسلح والغرور وعدم الانضباط شكّلت عناوين لسلوك الفصائل الفدائية حيث شهدت الأرض اللبنانية تحرُّشات بالموظفين اللبنانيين ورجال الشرطة.-كما حدث في الأردن- كما أن الفصائل الفلسطينية بدأت بعمليات الاستعراض في المناسبات المختلفة, من إطلاق الأعيرة النارية, وخطف رهائن لبنانيين, ووضع حواجز على الطرق, وإجراء التدريبات العسكرية في المخيمات القريبة من الطرق الرئيسة والمناطق السكنية.[2]

ما سبق يُعدَّ تجاوزاً لهيئة ومهمة المقاتل الذي من المفروض أنه نذر نفسه للدفاع عن القضية الفلسطينية, فالأفق الذي عمل به الفدائي تحوصل في مفاهيم الأنانية والتفاخر واللهاث وراء المصالح والتجني على الغير, فالتربية الصحيحة للمقاومة قد غابت عن مداركه, في حين أن التهافت على إحراز المكاسب الشخصية لأفرادها جعلهم في حالة صراع مستمر على أهداف بعيدة عن هدف التحرير المعلن منهم, بحيث تبلورت لديهم عقلية ثورية تؤمن فقط بما تريد, متناسية الغير من المشاركين في معركة التحرير من زاوية, ومن زاوية أخرى فقد غُلّفت هذه العقلية بأوهام العظمة والفردية في التعامل مع القضية الفلسطينية, الأمر الذي ستكشفه الصفحات اللاحقة.

الفصائل والتنظيمات الفلسطينية

شهدت الفترة من 1967-1969 نمو مجموعة من التنظيمات الفلسطينية, والتي بدت وكأنها تزاحم فتح في السيطرة على الحركة الوطنية الفلسطينية, ففي عام 1974 اتفقت أربعة

---

[1] قاسم, عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة:** مرجع سابق. ص 36- ص 48.

[2] صايغ, يزيد: **الكفاح المسلم والبحث عن الدولة.** مرجع سابق. ص 282.

تنظيمات خارج فتح مع بعضها في جبهة الرفض[1] معارضة نهج فتح ومنظمة التحرير في عقد تسوية دبلوماسية للقضية الفلسطينية, لكن الواقع أثبت قدرة فتح على مواجهة كل هذه التنظيمات؛ بسبب تشديد قبضتها على المنظمة في شباط 1969.[2]

سيطرت حركة فتح على م.ت.ف., وقررت حمل التنظيمات الفدائية الأخرى معها إلى القيادة, الأمر الذي يعني أن فتح لن تتمكن من احتكار الحركة الوطنية, فكان لزاماً عليها أن تتعايش مع هذه الحركات في الإطار الشامل للمنظمة, وبالرغم من هذا التشابك في العلاقات إلا أن وزن فتح واتساعه مكّنها من إدارة المنظمة بالطريقة التي تريدها, ليس هذا فحسب وإنما استخدمت الكثير من الأساليب التي مكّنتها من استمالة كثير من القادة الآخرين للفصائل والمعروفين بعقائدهم المتأججة, واستطاعت أن تفرض نوعاً من الرعاية الأبوية على أشد المنتقدين لها.[3]

نذكر هنا موقف الجبهة الشعبية التي كانت في طليعة جبهة الرفض المناهضة لسياسة أبي عمار الاستسلامية, إذ حينما أصيب جورج حبش بعارض صحي سنة 1980 افقده نفوذه للشرائح المتباينة في الجبهة الشعبية, وحينما أصبح قادراً على ممارسة شيء في الحياة السياسية كان رأيه محترماً كشيخ من شيوخ السياسة الفلسطينية وحكمائها برعاية كبار فتح لا بصفة التحدي العلني لدورهم.[4]

بالرغم من كثرة التنظيمات الفلسطينية في نهاية 1967, إلا أن حركة فتح كانت في وضع أفضل من التشكيلات الفدائية الأخرى؛ بسبب الدعم المقدم لها من الجزائر والصين وسوريا, إضافة للخبرة التنظيمية, وتركيبة قيادتها التي لم تتغير منذ إنشاء منظمة التحرير

---

[1] ضمت كل من الجبهة الشعبية– القيادة العامة–, وجبهة التحرير العربية الموالية للعراق, وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني. انظر, كوبان, هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**. مرجع سابق. ص 230.

[2] انظر, كوبان, هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**. مرجع سابق. ص 217– ص 218. انظر, قاسم, عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة:** مرجع سابق. ص 50– ص53.

[3] انظر, كوبان, هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**. مرجع سابق. ص217– ص218. انظر كذلك, قاسم, عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**. مرجع سابق. ص50– ص 53.

[4] انظر, كوبان, هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**. مرجع سابق. ص40.

الفلسطينية. هذه الأسباب مضافاً إليها ما حققته التنظيمات في معركة الكرامة دفعتها بالتقدم بمذكرة إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد في القاهرة في كانون الأول 1967 طالبت فيها مع الجبهة الشعبية ومنظمات أخرى بتنحية الشقيري؛ بسبب الطريقة التي يدير بها المنظمة. إثر ذلك قدم الشقيري استقالته وأراد تسليم مقاليدها لفتح التي رأت أن تكون المنظمة شاملة لكل التجمعات الفلسطينية كما رأينا في الصفحات السابقة.[1]

الردود الفصائلية اتجاه (م.ت.ف)

قادت عمليات التهجير للفلسطينيين من ديارهم إلى التأثير على انتماءاتهم السياسية, إذ دخل كثير منهم في الأحزاب السياسية العربية, انضموا إليها ونصب أعينهم ما حل بهم من كارثة أودت بمستقبل فلسطين وأهلها إلى مصير غامض لا يعرف كنهه أحد.

على أن هذه الأحزاب كانت تعمل بمرجعيات وأيديولوجيات مختلفة, فمنها الإسلامية التي وجد فيها بعض الفلسطينيين وسيلة صحيحة للعودة إلى فلسطين, ومنها الشيوعية العربية, ومن الفلسطينيين من تشبث بفكرة الوحدة العربية كطريق للتحرير, ومنهم من تخلى عن هذه الأطروحات لصالح فكرة البدء بالكفاح المسلّح ومحاولة التأسيس لحرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد.[2]

كانت حركة فتح من المنادين بهذا الطرح, ومن الداعمين لفكرة الاستقلالية عن المحيط العربي, الأمر الذي عبر عنه من خلال مجلة فلسطيننا الناطقة باسم الحركة والتي دعت إلى قيام تنظيم فلسطيني مستقل, وقالت أن الكيان" مطلب أساسي من مطالبنا نحن عرب فلسطين المشردين والكيان حق شرعي لنا".[3]

---

[1] انظر, كوبان, هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**. مرجع سابق. ص 78- ص 81.

[2] انظر, عبد الرحمن, أسعد وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية, جذورها, تأسيسها, مساراتها**. مرجع سابق. ص 63- 64.

[3] ***فلسطيننا***: بيروت. (عدد11). تشرين الثاني/ 1960.

كما نلحظ أن مجلة فلسطيننا, ومن خلال محرريها ممثلين بخليل الوزير وياسر عرفات, قد دعت منذ تأسيسها إلى قيام حركة فدائية في جميع الأراضي العربية, مركزة تعليلها على أن وجود مثل هذه المجموعات يجعلها مستقلة عن كل ساحة عربية بعينها, وهي بمأمن من القمع بحجة أن عملهم مستوحى به من دولة عربية أخرى, وكذلك إيجاد وسيلة لمشاركة العرب غير الفلسطينيين في حركة التحرير, وإذا ما نجحت هذه المجموعات فإنها سوف تتحد لتنشئ كياناً فلسطينياً مستقلاً. نُشرت هذه الأفكار عام 1962, وقد دعمها آنذاك الزعيم العراقي الراحل عبد الكريم قاسم, لكن العروبيين رفضوا ذلك لأنها تعمل على تجزئة الوطن العربي. من هنا نلحظ بأن مفهوم فتح لإنشاء الكيان كان قائماً على إنشائه من قبل الفلسطينيين, ومن القاعدة إلى القمة, إلا أن الكيان الذي ظهر في عام 1964 كان مختلفاً عن هذا المفهوم.[1]

من هنا رأت فتح في المنظمة منافساً لها فيما تعتقده؛ إذ إنها تؤمن بالوطنية الفلسطينية كنقيض لتلك المؤمنة بالقومية العربية, كما رأت في المنظمة تأخيراً لفكرة تجسيد الكفاح المسلح التي أعدت نفسها له.[2]

إن التصورات الحزبية الفلسطينية ومنذ بداية إنشاء المنظمة قد تعددت وتوزعت في أكثر من اتجاه, وحاول كل حزب أن يشكل المنظمة بطريقته, فالبعثيون أرادوها ثورية قاعدتها الضفة وقطاع غزة, وإجراء انتخابات لاختيار أعضاء المؤتمر الوطني الأول واختيار قيادة (م.ت.ف), أما القوميون العرب فقد اشترطوا إجراء انتخابات حرة لتدعيم هذا الكيان, والحقيقة هي أن موافقة هؤلاء على إنشاء الكيان ظلت مرهونة بمواقف جمال عبد الناصر الساعي لتشكيله, أما حركة فتح فقد أشارت على أن إجراء مثل هذه الانتخابات قد يؤدى إلى إفراز شخصيات لا علاقة لها بالوضع الفلسطيني, لذا أرادوا أن يكون هذا الكيان مرتكزا للثورة الفلسطينية وليس بديلا عنها.[3]

---

[1] انظر, كوبان, هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**. مرجع سابق. ص56- ص 58.

[2] انظر, المرجع السابق. ص 60.

[3] عبد الرحمن, أسعد وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية, جذورها, تأسيسها, مساراتها**. مرجع سابق. ص72- 74.

حملت اللجنة التحضيرية التي شكلها الشقيري لعقد المؤتمر الأول جميع هذه الأطياف وغيرها من الشخصيات المرتبطة بمصالح مع الأنظمة العربية المحيطة, إلا أن الشقيري قد صرح بأن الذين سيشاركون في المؤتمر سيشاركون بصفتهم الشخصية وليس التنظيمية.[1]

بالرغم من هذه الدعوات القائمة على إجراء الانتخابات, إلا أن هذا الإجراء قد تم تجاوزه من قبل أحمد الشقيري بحجة أن الوطن يحتاج للبندقية وليس لمرشحين ومنتخبين.[2] انتصرت هذه النظرة وعُقد المؤتمر الأول- كما أوضحنا- وتم اتخاذ قرارات ذات جوانب سياسية وعسكرية ومالية.[3]

شاركت فتح في المؤتمر الأول للمنظمة تحت مبررات عدم الانقطاع عن الحياة السياسية الفلسطينية, والاستفادة من المنظمة في التغطية على النشاطات السّرية التي تقوم بها الحركة, ولم تأتي المشاركة لتعزيز المطالب السياسية وتقويتها لصالح كيان حصل بطريقة أو أخرى على مباركة عربية تمتعه من المضي في تقوية الصفوف وجمع الكلمة خصوصاً بعد ما ألم بها من اضطهاد وتشريد.[4]

تجاهلت حركة فتح تأسيس المنظمة؛ كونها لا تجسد الطموح السياسي لديها, فقد حاولت الالتفاف على المنظمة عن طريق التعاون مع بعض الأنظمة, كالنظام السوري الذي عمل على إقحام بعض عناصر الحركة وتدريبهم في جيش التحرير الفلسطيني دون اكتشاف هوياتهم التنظيمية من جانب, ومن جانب آخر فقد شنت فتح عملياتها العسكرية في 31/ كانون الأول 1964 دون الأخذ بموقف المنظمة.[5]

---

[1] عبد الرحمن, أسعد وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية, جذورها, تأسيسها, مساراتها**. مرجع سابق. ص77.

[2] المرجع السابق. ص 75.

[3] الموسوعة الفلسطينية: **هيئة الموسوعة الفلسطينية**. (مجلد 4) د.ط. دمشق: 1984. ص 64- ص 66.

[4] انظر, شاليان, جيرار: **المقاومة الفلسطينية**. ترجمة. صباح كنعان. ط(1). بيروت: دار الطليعة للنشر والتوزيع. 1970. ص 72- ص 75. كذلك انظر, عبد الرحمن, أسعد وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية, جذورها, تأسيسها, مساراتها**. مرجع سابق. ص79.

[5] كوبان, هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**. مرجع سابق. ص64- ص 68.

من هنا رأت فتح في المنظمة منافساً لها فيما تعتقده؛ إذ إنها تؤمن بالوطنية الفلسطينية كنقيض لتلك المؤمنة بالقومية العربية, كما رأت في المنظمة تأخيراً لفكرة تجسيد الكفاح المسلح التي أَعدت نفسها له.[1]

مما سبق نلحظ التعددية في الآراء الفصائلية المؤيد والرافضة لتشكيل الكيان الفلسطيني من جانب, ومن ثم الاختلاف في المرجعيات التي بنيت عليها هذه التعددية؛ إذ أنه وبدلا من التعاضد بين الفصائل على فكرة التحرير إلا أننا قد شهدنا ضياعها لصالح التعصبية الداعية لتحقيق شوفانية الفصائل من خلال التخندق بآيديولوجيات وشعارات أثبت التاريخ الفصائلي الفلسطيني زيفها وعدم ارتباطية أقوالها بأفعالها.

فالتعدد في الآراء ينبغي أن يصب لصالح الفكرة الاساسية القائمة على التحرير وليس استغلالها لصالح إحراز المكاسب الشخصية على حساب أولئك الذين شردوا من أراضيهم, والتطاول على حقوق من بقي منهم في فلسطين, وإذ كانت الأرض التي اُغتصبت, والشعب الذي شُرد هما المرتكز لقيام هذه الأحزاب, وهما البؤرة التي ارتكزت عليها مبادئ هذه الفصائل من مثل الكفاح والتحرير, إلا أن الفصائل قد ابتعدت بسلوكها عن هذه المرتكزات لصالح تحقيق المصالح الشخصية من باب الدفاع عن القضية الفلسطينية وثوابتها الاساسية.

تجسدت المصالح الشخصية والشوفانية الفردية والجماعية للفصيل من خلال مجموعة من المفردات التعصبية التي بدت كسلوك سياسي ظاهر, فالتفرد والاستئثار بالقرار السياسي, والاستقالات الفردية والجماعية, والاقتتال والصراع بين الفصائل, وتنافسها, واختراقها, والتطاول على الثوابت الفلسطينية, والالتفاف على قرارات المجالس الوطنية وقرصنة أحكامها لصالح الفصيل, شكّلت بالمجمل فكر تعصبي يقوم على الأنانية وحب الذات(ذات الفرد أو الفصيل), والفكر كذلك فهو لا يعنى بمفهوم الآخر, ومشاركته في صنع القرار السياسي الصائب لإحداث عمليات التنمية والتطوير اللازمة للنهوض بأعباء القضية الفلسطينية ومتطلباتها.

---

[1] كوبان, هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**. مرجع سابق. ص 60.

شهدنا في صفحات سابقة التفردية التي تجلت في سلوك القيادة الفلسطينية, والسؤال المطروح: هل نجحت الفصائل الفلسطينية الفدائية وعلى رأسها فتح في توجيه البوصلة السياسية إلى الطريق الصحيح؟. أم أنها أمعنت في السيطرة والتفرد والأنانية والتلاعب السياسي, فكانت الانشقاقات والصراعات, والخروج على مقرارات المجالس الوطنية سمة يطابق سلوكها على ما في التعصّب من مفردات.

الصراع في حركة فتح وانشقاقاتها

يعدُّ ياسر عرفات, وصلاح خلف, وخالد الحسن من المؤسسين لحركة فتح. تمكنت هذه الحركة من بسط سيطرتها على (م.ت.ف) في شباط 1969, وبذلك أضحت هي الفصيل القائد للحركة الوطنية الفلسطينية.

ومع الانتقادات التي وجهتها الحركة لقيادة المنظمة, والتي اشتملت على اتهامها بالتفرد والسلطوية, والارتباطية مع النظم العربية, وسياسات الترجل والتخبط, إلا أن فتح لم تسلم هي الأخرى من سلوكيات خاطئة ألبت كثيرا من عناصرها, التي انتقدت هذه السياسات, وعبّرت هذه العناصر عن سوء القيادة بصور وأشكال مختلفة مثل: الانشقاقات, والصراعات, والتراشق الإعلامي, والتنافس العسكري, والتآمر بهدف التصفية السياسية, ليس هذا فحسب وإنما اتخذت هذه التعبيرات أقسى أشكالها بوصولها إلى الفتك بالآخر ومحاولة التصفية الجسدية والسياسية له.

من هذا الباب شهدت فتح العديد من حركات الانشقاق مثل: فتح الخط الصحيح التي أعلن عنها صبري البنا(أبو نضال) سنة1974, وأخذت لنفسها اسم المجلس الثوري, احتجاجاً على تماشي الحركة مع الحلول الاستسلامية للقضية الفلسطينية, كما تعرضت الحركة لانشقاق آخر بقيادة أحمد عبد الغفور(أبو محمود), في أيلول 1974, وحركة فتح الثوار التي قام بها أبو سائد عام 1981, وكانت هذه الحركات احتجاجية سطحية يقودها شخص واحد في أغلب الأحيان.[1]

[1] الحمد, جواد: **المدخل إلى القضية الفلسطينية**. ط(1). عمان: دار البشير للنشر والتوزيع. 1997. ص355.

يبدو أن حركة فتح قد بدأت تبتعد عن مبادئها من جانب, ولعلّ التسلطية في التعامل مع المعارضين, أو أصحاب الرأي الآخر قد قاد إلى مثل هذه الانشقاقات من جانب آخر.

كما يظهر أن التصلب في المواقف ومحاولة إقصاء الطرف الآخر من المشاركة في صنع القرار الفلسطيني قد قاد إلى انشقاق آخر أثر بشكل مباشر على الحركة وقوتها, تمثل ذلك بالانشقاق الذي قامت به مجموعة أبو موسى وأبو خالد العملة في 1983/5/9, التي اتخذت لها في البداية اسم(فتح- القيادة المؤقتة), ثم تحولت لاحقا إلى (فتح الانتفاضة).[1] ففي النصف الأول من أيار 1983 أصدر أبو عمار عدداً من القرارات تضمنت نقل أربعين ضابطاً إلى مواقع عسكرية أخرى في السودان وتونس والجزائر وبغداد واليمنين الشمالي والجنوبي آنذاك, الأمر الذي لاقى معارضة شديدة من أبي موسى وجماعته, وعدّوه انقضاضاً على الآراء الرافضة لمشاريع التسوية الأمريكية, وفي النصف الثاني من أيار 1983 وزِّع تعميم على الوحدات العسكرية حمل توقيع القيادة العامة للعاصفة, انتقاداً لقرار التشكيلات العسكرية, وطالب بإلغائها, كما طالب بعزل كل الذين وصفوا بالمتخاذلين والمتواطئين في حرب 1982, وإصدار قرار يقضي بالتصدي للمشروع الأمريكي الصهيوني المتمثل بمشروع ريغان وقرارات فاس والكنفدرالية مع الأردن.[2]

انضم إلى حركة أبي موسى, وأبي خالد العملة, عضوا اللجنة المركزية للحركة نمر صالح أبو صالح[3], وسميح كويك قدري, وهاجم هؤلاء حوار قيادة المنظمة مع الأردن, وعلاقتها بمصر, ومشروع ريغان, ووسع أبو موسى وجماعته محاولات السيطرة بالقوة على مراكز فتح في سوريا والبقاع اللبناني.[4]

---

[1] تنظيم فلسطيني تشكل سنة 1983, من قبل أبو صالح والعقيدين أبو موسى وأبو خالد العملة وأبو فاخر عدلي الخطيب, إثر انشقاقهم عن حركة فتح, والذي أدى إلى نشوب معارك في البقاع وطرابلس ضد الموالين لسياسات ياسر عرفات.

[2] نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة**. ط(1)، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع. 2001. ص70.

[3] طرد أبو صالح من عضوية اللجنة المركزية لحركة فتح في 1983/11/5, وتوفي في دمشق في 1991/10/5.

[4] نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة**. مرجع سابق. ص70 – ص71.

لاقت حركة أبي موسى الدعم من منظمة الصاعقة, والقيادة العامة, وجبهة النضال الشعبي بقيادة سمير غوشه, ومجموعة انشقت عن جبهة التحرير الفلسطينية, ومجموعة عربي عواد المنشقة عن الحزب الشيوعي الفلسطيني, وشكل هؤلاء ما سُمّي بالتحالف الوطني.

فيما رفضت الجبهتان الديمقراطية والشعبية والحزب الشيوعي تأييد الانشقاق, وأدان هؤلاء اللجوء إلى السلاح لحسم الخلافات الداخلية, كما حرصت الجبهتان على إبقاء العلاقة مع عرفات, وعملتا على حماية أوضاعهما الذاتية من تأثيرات الأزمة, وشكلتا في حزيران 1983 قيادة سياسية وعسكرية مشتركة.[1]

نتيجة لهذا التحشيد الفصائلي, والاستئثار بالقرار, وقعت اشتباكات فتحاوية داخلية سقط فيها عشرات القتلى, هذا وقد وسع أبو موسى وجماعته دائرة هجومهم ضد القيادة الفلسطينية وضد كل الداعمين لها, ولم تتوان عن توجيه الاتهامات ضد أولئك الذين لم يؤيدوا الانشقاق والانفصال عن الحركة الأم ممثلة بحركة فتح.[2]

بعد خروج م.ت.ف من بيروت, وحدوث مجزرة صبرا وشاتيلا التي قامت بها القوات اللبنانية بقيادة إيلي حبيقة, بتشجيع من وزير الدفاع الإسرائيلي(شارون) يوم 17 أيلول 1982, تصاعدت الخلافات داخل حركة فتح, فيما كثُر الحديث والجدل حول دور بعض ضباطها في الحرب, والاتفاق مع فيليب حبيب, وقرارات قمة فاس, والعلاقة مع مصر والعلاقة الفلسطينية السورية, وطوَّرت المجموعات المعارضة مجموعة عسكرية فتحاوية أطلقت على نفسها يسار فتح /التيار الديمقراطي الوطني, التي أخذت تعمل على حدوث حركة انقلابية داخل فتح ومنظمة التحرير, وقد اُتهمت هذه المجموعة بعد ذلك باغتيال اللواء سعد صايل" أبي الوليد" عضو اللجنة المركزية لفتح يوم 29 / أيلول 1982.[3]

---

[1] نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة**. مرجع سابق. ص71.

[2] المرجع السابق. ص72.

[3] المرجع السابق. ص66 – ص68.

قامت القيادة الفلسطينية في 10 أيار 1983 باستبعاد عدد كبير من الموظفين عن المواقع التنظيمية والسياسية والعسكرية المؤثرة- كما أوضحنا سابقاً-, ويشير العقيد أبو موسى إلى الصراع السياسي القديم في فتح, حيث وجدت فئة تؤمن بتحقيق البرنامج السياسي والنظام الأساسي للحركة, مما جعل مسألة الحوار مع القيادة فيما يتعلق بإسرائيل مسألة وجهة نظر, وأطلق على هذه الفئة اسم المحاولين مثّلها أبو موسى والمقدم أبو رعد,[1] وعلى إثره قامت القيادة بفصل أبي صالح[2] من المجلس الوطني, ومُنع قدري[3] من الحديث أمام المجلس وطرد أبو أكرم منه, وتحت مظلة الدفاع عن سياسات أبي عمار فقد وجد رأيان: الأول يسلم بوجود فساد في الحركة ورعاية أبي عمار له مضطراً؛ بسبب مسايرة الطلبات الرسمية العربية, والثاني: وعي أبو عمار بأن طريق القتال أصبح مسدوداً, وأنه بدأ بتجريب طريق المساومة.[4] عادت الخلافات إلى فتح بعد الخروج من بيروت من خلال قيادة المنظمة التي استأثرت بالقرار السياسي, وبترقية المسؤولين عن الهزيمة في لبنان, والتي تمثلت في شخص الحاج إسماعيل قائد قوات الجنوب اللبناني, الذي فرَّ إلى الشمال, وترقية أبي هاجم الذي رفض أبو عمار محاسبته, مستأثراً بالقرار السياسي.[5]

في آب 1983, اجتمع المجلس المركزي في تونس لمناقشة الانشقاق الذي قام به أبو موسى وجماعته, وبناء عليه تمّ تشكيل لجنة من ثمانية عشر عضواً لرأب الصدع داخل فتح,

---

[1] هو واصف عريقات عضو المجلسين العسكري الأعلى والثوري في فتح, قائد المدفعية في بيروت وقائد قوات سعد صايل. انظر, منشورات الانتفاضة: **خلفيات وأبعاد ما يجري في فتح**. د.ط. عمان: مكتبة عبد الحميد السائح. د.ت. ص78.

[2] هو نمر صالح, عمل سائقاً في الكويت, ثم أصبح قائدا لمليشيا كافة الفصائل المقاومة في الأردن, في عام 1971 وفي مؤتمر فتح الثالث تم انتخابه عضواً في اللجنة المركزية للحركة ممثلاً لليسار, رفض رأي أبو عمار بالانسحاب من المعركة التي جرت مع القوات السورية عان 1976, وكان أحد قادة التصحيح في فتح. انظر, منشورات الانتفاضة: **خلفيات وأبعاد ما يجري في فتح**. مرجع سابق. ص74- ص75

[3] هو عضو اللجنة المركزية لفتح, ومسؤول التنظيم والتعبئة فيها, بعد معركة الكرامة أصبح مسؤول لجنة إقليم فتح في الأردن, سُجن بعد أن قام أبو الزعيم (مسؤول الاستخبارات العسكرية في فتح), بتحريض السلطات السورية عليه, انتخب عضوا في اللجنة المركزية في مؤتمر فتح الرابع عام 1980, وعرف بمعارضته الشديدة لعمليات التسوية. انظر, منشورات الانتفاضة: **خلفيات وأبعاد ما يجري في فتح**. مرجع سابق. ص 75.

[4] منشورات الانتفاضة: **خلفيات وأبعاد ما يجري في فتح**. مرجع سابق. ص60- ص 67.

[5] المرجع السابق. ص 67- ص 69.

واُتخذت قرارات منها: وقف إطلاق النار ووقف الحملات الإعلامية, وأن يصدر عن لجنة فتح بيان يرفض كافة مشاريع التسوية, والتأكيد على النهج الديمقراطي والقيادة الجماعية, وتعزيز التحالف مع سوريا, وقد رفضت فتح استخلاصات اللجنة واتهمها أبو عمار بالانحراف عن مهمتها سعياً لكسب ودِّ سوريا, ومحاولة فرض الوصاية على فتح, وبفشل مهمة اللجنة تكرَّس الانقسام داخل فتح, وانعكست تأثيراته على منظمة التحرير الفلسطينية.[1]

رغم المواقف الدولية والإقليمية الرافضة والمؤيدة للانشقاق, الذي حاول كل طرف منها جذبه لخدمة مصالحه, نجد ياسر عرفات قد قرر العودة إلى لبنان لمواجهة المحايدين وفضح مواقف السوريين الداعمين لهم, ووصل في أيلول 1983 سراً عن طريق البحر إلى مدينة طرابلس, واشتعلت بوصوله نيران قتال حقيقي بين الطرفين استخدمت فيه كل مختلف أنواع الأسلحة المتوفرة, وانضمت القيادة العامة, وقوات الصاعقة, وجماعات فلسطينية صغيرة بجانب المحايدين, وشاركتهم القتال ضد عرفات, وقد حاول المحايدون اغتيال أبي جهاد خلال إحدى جولاته على مواقع القوات, في حين وصل أبو جهاد من طرابلس إلى بعلبك, وعلم المحايدون والمخابرات السورية بوجوده, فقرروا القيام بعمل ضده شخصياً, حيث طوقوا المدينة, وأقاموا الحواجز على طريق بعلبك- الهرمل- طرابلس, وتعذر على أبي جهاد مغادرة المدينة بعد محاصرتها, إلا أنه نجح وبمساعدة قوات من الجبهة الديمقراطية المتواجدة في البقاع من الإفلات. طور المحايدون بعد ذلك مناوشاتهم العسكرية ضد فتح في مدينة طرابلس ومخيّمي عين البارد والبداوي, وحاصروا المدينة والمخيمين, وقصفوهما بالأسلحة الثقيلة, وشنوا هجوماً شاملاً بمساندة القيادة العامة, والصاعقة, وجبهة النضال, وجيش التحرير الفلسطيني المرتبط بالأركان السورية, ودارت من جديد معارك ضارية بين الطرفين سقط فيها مئات القتلى والجرحى.[2]

في تشرين الثاني/1983, عقد ممثلو الجبهتين الديمقراطية والشعبية, والحزب الشيوعي الفلسطيني, وجبهة التحرير الفلسطينية"جناح طلعت يعقوب" اجتماعا مشتركاً, أدانوا فيه الاقتتال,

---

[1] نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة**. مرجع سابق. ص74- ص 76.

[2] المرجع السابق. ص75.

وقصف المخيمات, ودعوا إلى وقفه, واعتبروا أن ذلك يقود إلى مزيد من التشرذم والتدمير الذاتي, وتدخلت أطراف عربية ودولية لفك الاشتباك وإخراج أبي عمار وقيادة فتح وقواتها من طرابلس, وقد نجحت هذه الجهود بإخراج عرفات مرة أخرى من طرابلس والمخيمات يوم 19/كانون الأول 1983 بحماية قوات البحرية الفرنسية.[1]

يبدو إنّ علاقة فتح مع التنظيمات الفلسطينية الأخرى قد غلب عليها التوتر والشك في النوايا؛ ذلك أن هذه الفصائل قد أصبحت تقوم على تنفيذ رغبات ومصالح الدول الأخرى, خصوصاً بعد قيام السادات بتوقيع معاهدة كامب ديفيد مع الإسرائيليين.[2]

قام الاتحاد السوفييتي –سابقاً– بدعم الفصائل اليسارية التي تمثلت في الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية, وتحريضهما ضد سياسة أبي عمار المهادنة مع المصريين؛ أملاً منها بالإطاحة باليمين الفلسطيني المتمثل بحركة فتح للحد من السيطرة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط, كما أقدمت كل من ليبيا وسوريا على دعم الفصائل والتنظيمات السياسية المخالفة لنهج فتح, إذ قدَّمت ليبيا للجبهة الديمقراطية مليون دينار شهرياً مع تسديد كامل مشترياتها العسكريّة, وقدَّمت للجبهة الشعبية مبلغاً مماثلاً, أما القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل فقد قدَّمت لها مليون ونصف المليون شهرياً عدا عن مشترياتها العسكرية, وحصلت جبهة الصاعقة[3] الموالية لسوريا على نصف مليون شهرياً, وجبهة النضال على أربعمائة ألف دولار, ثم قدَّمت ليبيا للجبهة الشعبية اثنتي عشرة راجمة صواريخ Rm21, وبطارية مدفعية عيار 130 ملم وبطارية أخرى من عيار 122 ملم مع وحداتها النارية, وقدَّمت الأعداد نفسها للجبهة الديمقراطية. أما القيادة العامة فقد حصلت على خمسَ عشرةَ راجمة من نفس العيار, والصاعقة على أربع راجمات,

---

[1] نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة**. مرجع سابق. ص76.

[2] المرجع السابق. ص34.

[3] هي الجناح العسكري لطلائع حرب التحرير الشعبية الموالية لحزب البعث الموالي لسوريا, قادها كل من ضافي جمعاني ومحمود المعايطة, وقد ساعدت الصاعقة فتح في السيطرة على منظمة التحرير. قام الأسد بشن حملة على هذا التنظيم في إطار الصراع بين الجناح العسكري المعارض في حزب البعث وسيطرته على تقاليد الحكم عام 1970, حيث عين زهير محسن بديلا عنهما. حاول زهير جاهدا التنسيق بين ما تريده المنظمة وبين الطموحات السورية إلا أنه فشل في مسعاه, وحصل ارتداد جماعي في التنظيم لصالح المنظمات الفدائية أثناء زحف سوريا على لبنان في حزيران 1967. انظر, كوبان, هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**. مرجع سابق. ص 241– ص 246

وجبهة النضال الشعبي[1] بقيادة سمير غوشه على ست راجمات, يضاف إلى ذلك آلاف الرشاشات الخفيفة, ومئات القذائف المضادة للدروع RBG. من هنا امتلكت هذه الفصائل القوة لشن العمليات العسكرية ضد إسرائيل, كما شكّلت هذه الفصائل نوعاً من التهديد لحركة فتح.[2]

شكّ أبو عمار بنوايا سوريا وليبيا من خلال الإعداد للإطاحة به, وإسقاط قيادة فتح التي يصفونها بأنها حركة يمينية مستسلمة ومهادنة لنظام كامب ديفيد,[3] وممّا يدلل على ذلك قيام الفصائل اليسارية بالرد على الخرق الإسرائيلي للهدنة التي قام بها فيليب حبيب بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي في كانون الثاني 1982, فحينما طلب أبو عمار عدم الرد على هذا الخرق, لم تتقيد الفصائل اليسارية بطرحه. حيث أرادت إثبات استقلاليتها التنظيمية والسياسية وقدرتها على تحدي مواقف ياسر عرفات, وخرق الاتفاقات التي يوقعها.[4]

يظهر مما سبق أن هناك أسباباً أدت إلى الشعور بالغطرسة والفوقية للفصائل الفلسطينية, إنها فصائل متناحرة, تمجد ذاتها وتعمل على إسقاط غيرها ممن يشاركونها الدفاع عن الحق الفلسطيني, ليس هذا فحسب بل أن هناك حقد وأنانية مفرطة تصل إلى حد التعاون مع أعداء القضية في سبيل السيطرة وفرض الأمر بالقوة, إن علاقات الأفراد بتنظيمها, وكذلك علاقات الفصائل ببعضها, تقوم على تعصبية لا تعرف إلا ذاتها, ولا تقبل إلا بآرائها.

الصراع في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وانشقاقاتها

رأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن حركة فتح تمثل مجموعة من الفلسطينيين البرجوازيين المرتبطين بجماعة الإخوان المسلمين, وبالدول الرجعية العربية. من هنا شكلت

---

[1] أسسها صبحي غوشه عام 1968, واتسمت بالنزعة اليسارية, التحقت بجبهة الرفض, وتعرضت نظير ذلك للانشقاق عام 1992, على قاعدة الموقف من الهج السياسي للرئيس ياسر عرفات. انظر, أبو فخر, صقر: **الحركة الوطنية الفلسطينية: من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح / فكر- سياسة.** مرجع سابق. ص5455.

[2] نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة.** مرجع سابق. ص 35.

[3] المرجع السابق. ص 35- ص 36.

[4] المرجع السابق. ص44.

الجبهة تحدياً لسيطرة فتح على المنظمة عقب استقالة أحمد الشقيري من رئاسة المنظمة, مما أدى إلى مقاطعتها المجلس الوطني الفلسطيني حتى عام 1970.[1]

إن تمسك حركة فتح بالحلول السّلمية أعاد أجواء التوتر مع الفصائل الفلسطينية من جديد, فبعد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الذي أقر برنامج النقاط العشرة, قالت الجبهة إنّ القيادة الفلسطينية قد فسّرت البرنامج بشكل مختلف عما فهمته الجبهة, وأن القيادة قد قبلت بالبرنامج إمعاناً بالدخول في معادلة الحلول السِّلمية, ومن أجل ذلك فقد تم تشكيل جبهة الرفض التي أُعلن عنها في العراق يوم 10/ تشرين الأول1974.[2]

وقفت الجبهة ضد النهج السياسي لرئيس المنظمة الفلسطينية ياسر عرفات,[3] حيث حَمَلَت الحرب الأهلية في لبنان 1975-1976 بذور الاختلاف الأيديولوجي لفتح والجبهة الشعبية, ففيما عملت فتح على اجتناب التورط في القتال اللبناني أطول فترة ممكنة نجد أن الجبهة الشعبية قد دعمت اليسار اللبناني بقيادة كمال جنبلاط؛ على اعتبار أنه يشكل جزءاً أساسياً في حركة التحرير الوطني العربية, وفي ظل الأزمة بين فتح والشعبية عام 1976 قررت فتح الاتفاق مع السوريين الذين نجحوا في الانقضاض على اليسار اللبناني, والتي أضعفت جبهة الرفض حيث جاءت إلى المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر في آذار1977 منهكة وضعيفة.[4]

وبحلول عام 1983, كانت الجبهة الشعبية قد قادت تحديين لسيطرة فتح على الحركة الفدائية: الأول كان في 1968-1970, والآخر في فترة جبهة الرفض 1974- 1978, اللذين قوبلا بردود قاسية من الحركة الفدائية التي عطلت التحديات السياسية التي قادتها الجبهة الشعبية, (على سبيل المثال في الأردن 1970-1971 وفي لبنان 1975- 1976).[5]

---

[1] الحمد, جواد: **المدخل إلى القضية الفلسطينية**. مرجع سابق. ص363.

[2] المرجع السابق. ص363. قريباً منه, انظر, كوبان, هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**. مرجع سابق. ص218- ص 224.

[3] أبو فخر, صقر: **الحركة الوطنية الفلسطينية: من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح / فكر- سياسة**. مرجع سابق. ص46.

[4] كوبان, هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**. مرجع سابق. ص231- ص 235.

[5] المرجع السابق. ص 235.

واضح أن الاختلاف الآيديولوجي بين حركة فتح والجبهة الشعبية, لم يُستغل لصالح التنوع في الرؤى المحققة للصالح الفلسطيني, وإنما الظاهر أن هذا الاختلاف قد أسس للتآمر فيما بينهما, إذ لم تتوان حركة فتح بالاتفاق مع السوريين للقضاء على قوة الجبهة الشعبية, وإجبارهم على التماشي مع ما تريده الحركة.

وكما حدثت الانشقاقات في حركة فتح, فقد تعرضت الجبهة الشعبية لمثل ذلك؛ إذ انسحب أحمد زعرور ومجموعة أخرى من الجبهة الشعبية وشكّلا منظمة فلسطين العربية,[1] أما الانشقاق الخطير فتمثل في اتهام الفريق المنشق لقيادة الجبهة بالانتماء إلى البرجوازية الصغيرة وتصوراتها, وقاد الانشقاق نايف حواتمه, الذي شكَّل عام 1969 الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين.

أدت الحرب اللبنانية إلى تصويب الأوضاع بينها وبين م.ت.ف, إلا أن المضيّ في الحلول السّلمية من خلال مؤتمر مدريد جعل الجبهة تقف موقفاً معارضاً لفتح وسياساتها, وأصبحت الجبهة عضواً في جبهة الفصائل العشرة المعارضة لاتفاقات أوسلو التي تتزعمها حركة حماس, ووقع انشقاق آخر في الجبهة عام 1970, بقيادة أبي شهاب(أحمد الفرحان) الذي أصر على تنحية الجيل القديم الذي ابتعد عن الخط الماركسي –اللينني, وشكل الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين,[2] التي انتهت إلى حل نفسها في أواخر عام 1974.

---

[1] أسسها الضابط الفلسطيني أحمد زعرور, وكان يحمل اتجاها ناصرياً, وبسبب العلاقة بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين, والرئيس جمال عبد الناصر, التحق أحمد زعرور بالجبهة, ولكنّه خرج منها إلى الجبهة الشعبية– القيادة العامة– عام 1968 ليؤسس هذه المنظمة ذات الاتجاه الناصري. تبنت هذه المنظمة الدفاع عن مواقف جمال عبد الناصر. وفي عام 1971, أنضم أحمد زعرور إلى حركة فتح بسبب وفاة جمال عبد الناصر, والانقلاب السياسي على عهد عبد الناصر الذي قاده الرئيس أنور السادات. انظر, أبو فخر, صقر: **الحركة الوطنية الفلسطينية: من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح / فكر– سياسة**. مرجع سابق. ص62.

[2] تأسست بسبب رفضها لأحداث أيلول عام 1970 في الأردن, من خلال دعوتها إلى محاسبة المسئولين عن النتائج التي أدت إليها هذه الأحداث, وفي عام 1972, أعلنت هذه المجموعة انشقاقها عن الجبهة الشعبية, وفي عام 1973, اندثرت هذه الجبهة بعدما انضم بعض أفرادها إلى جبهة النضال الشعبي الفلسطيني, والبعض الآخر إلى الجبهة الشعبية– القيادة العامة. انظر, أبو فخر, صقر: **الحركة الوطنية الفلسطينية: من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح / فكر– سياسة**. مرجع سابق. ص63.

في خضم هذه الانقسامات تخلت الجبهة عن الخط القومي التقليدي, وتبنت الماركسية سنة1974, وتخلت عن علاقاتها المميزة مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر بعد قبوله بمشروع روجرز لتسوية القضية عام 1970, ثم عادت وقبلت في نهاية السبعينات بفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة على الضفة الغربية وقطاع غزة بعدما رفضتها في عام 1974.[1]

الصراع في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة- وانشقاقاتها

تكوّنت الجبهة الشعبية- القيادة العامة-, من مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين بقيادة أحمد جبريل الذين خدموا في الجيش السوري في الخمسينات, ونظموا أنفسهم في تشكيل يدعى جبهة التحرير الفلسطينية بهدف شن حرب العصابات ضد إسرائيل, وسعت هذه المجموعة إلى الاتحاد مع فتح بعد أن أعلنت عن البدء بالكفاح المسلح في كانون الثاني 1965, ويقال ضمن هذه الجزئية إن وجود التعاون بينهما كان مفروضاً على فتح من قِبل سوريا الداعمة لمجموعة جبريل لقاء حصول فتح على دعم من دمشق؛ للمساعدة في عملياتها العسكرية الأولى ضد إسرائيل.[2]

تعتقد الجبهة أن المنظمة تشكل قاعدة للرغبات العربية, التي تعمل للسيطرة على الحركة النضالية للشعب الفلسطيني, من هنا تعاملت الجبهة الشعبية- القيادة العامة- مع جيش التحرير وكأنه جيش صغير مُتحكَّم به من طرف هذه الدول, ورغم ذلك فقد انضمت إلى المنظمة بعد خروجها منها في أعقاب البرنامج المرحلي عام 1974.[3]

توترت علاقات الجبهة الشعبية- القيادة العامة- مع حركة فتح ولم تستمر طويلاً, وانفصلت عنها حيث بقيت تعمل باسم جبهة التحرير الفلسطينية حتى عام 1967, عندما اندمجت مع منظمات أخرى لتشكل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين, وانضمت إلى منظمة شباب الثأر,

---

[1] انظر, أبو فخر, صقر: **الحركة الوطنية الفلسطينية: من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح / فكر- سياسة**، مرجع سابق. ص46

[2] انظر, كوبان, هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**. مرجع سابق. ص246- ص247.

[3] انظر, الحمد, جواد: **المدخل إلى القضية الفلسطينية**. مرجع سابق. ص 368

ومنظمة أبطال العودة. لكنَّ هذا الاندماج لم يدم طويلاً بسبب رفض جبهة التحرير الفلسطينية للأيديولوجية, حيث انفصلت عن الجبهة الشعبية في أعقاب مؤتمر آب 1968 الذي تمّ فيه تبني الاشتراكية العلمية مؤكدة على عدم الانغماس في المتاهات السياسية, والتركيز على العمل العسكري, واحتفظت الجبهة باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة- بقيادة أحمد جبريل. تقدمت الجبهة عام 1968 بما سُمّي بالميثاق, أكدت فيه أن الثورة المسلحة هي الطريق لمواجهة الاحتلال, وأن قضية فلسطين قضية عربية قومية, وارتباط الثورة ومصيرها بالثورة العربية, وانتماء الجبهة للقضية العربية, وأنّ أصحاب المصلحة في الثورة هم قوى الشعب العاملة, ورغم ما جاء في الميثاق, إلا أن الجبهة قد عادت عام 1969 إلى تبني الاشتراكية العلمية التي قد انسحبت من تحالف الجبهة الشعبية؛ بسبب تبني المؤتمر لها.[1]

شهدت العلاقة بين القيادة العامة, وتنظيم فتح, ومنظمة التحرير توترات عام 1981 نتيجة محاولة القيادة إفشال اتفاقية وقف إطلاق النار في جنوب لبنان, وعدم قدرة القيادة العامة حماية المخزونات العسكرية في الدامور, حيث تحول هذا الامتعاض إلى عداء مع مجموعة جبريل.[2]

دبَّ الخلاف بين أحمد جبريل وأحمد زعرور عام 1969, ونتج عن الخلاف انفصال أحمد زعرور وتشكيله منظمة فلسطين العربية, ثم وقع انفصال آخر دار حول علاقة الجبهة بسورية أثناء الحرب الأهلية اللبنانية عام 1977, وقاد الانشقاق أبو العباس, وشكل تنظيماً آخر يحمل الاسم نفسه الذي اختاره أحمد جبريل؛ لتنظيمه السابق جبهة التحرير الفلسطينية, وقد حَظِي أبو العباس بدعم العراق في البداية, وفي مرحلة أخرى بدعم حركة فتح. انضمت الجبهة للمنظمة ثم أصبحت عضواً في جبهة الرفض, وهي مناهضة للحلول السِّلمية, وهي عضو في جبهة الفصائل العشرة المناهضة للتسوية السِّلمية, كما أن الجبهة حظيت بدعم سوريا وليبيا, وتعدُّ

---

[1] انظر, الحمد, جواد: **المدخل إلى القضية الفلسطينية**. مرجع سابق. ص368- ص 370.

[2] انظر, كوبان, هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**. مرجع سابق. ص247- ص 249. انظر كذلك, أبو فخر, صقر: **الحركة الوطنية الفلسطينية: من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح / فكر- سياسة**. مرجع سابق. ص48.

الجبهة تنظيماً حليفاً لحركة حماس الإسلامية في مواجهة الحلول السِّلمية, وعلى الأخص مدريد وأوسلو, وتتخذ القيادة خطاً سياسياً متشدداً ضد قيادة ياسر عرفات وحركة فتح.[1]

يبدو مما سبق أن هناك تجنيداً للأيديولوجية التي استخدمت في تصميم المواقف, فكانت مرة أصيلة, ومرة أخرى يتم التلاعب بها لأجل إحراز المكاسب, الأمر الذي يُستدل عليه من خلال عقد التحالفات, ومن خلال الانشقاقات الكثيرة التي ميّزت أعمال هذه الفصائل.

الصراع في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وانشقاقاتها

ولدت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نتيجة انشقاقها عن الجبهة الشعبية عام 1969 بقيادة نايف حواتمه, ونشأت كفصيل يساري مستقل فكرياً وسياسياً وتنظيمياً, ويعزى وجودها إلى انتكاسة المشروع القومي العربي بعد حرب حزيران 1967, ونتيجة للعنف المتبادل بين الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية, وتوسطت فتح بينهما بأن تكف الشعبية يدها عن جماعة حواتمه في مقابل توقف حواتمه وجماعته عن الادعاء بأنهم يمثلون الخط الصحيح في الجبهة الشعبية, وتجلَّت مصلحة فتح في هذا الموضوع من خلال موافقة الجبهة الديمقراطية في المشاركة في هيئات منظمة التحرير التي تسيطر عليها فتح, والتي كانت الجبهة الشعبية تقاطعها في ذلك الوقت.[2]

ظهرت أهداف الجبهة من خلال الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني علم 1969, حينما دعت إلى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية للعرب واليهود على السواء, تحترم فيه حقوق العرب واليهود في ممارسة وتطوير ثقافاتهم الخاصة بهم, لكن المجلس رفض هذه الصيغة, وتشير هذه الدعوة إلى تقبل الخصوصية الوطنية الثقافية لليهود. هذه الدعوة مكُّنت الجبهة عام 1973 بأن تكون في طليعة التنظيمات الفلسطينية التي دعت لإقامة كيان فلسطيني

---

[1] انظر, الحمد, جواد: **المدخل إلى القضية الفلسطينية**. مرجع سابق. ص370- ص 371.

[2] انظر, كوبان, هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**. مرجع سابق. ص235.

في الضفة الغربية وغزة, إلى جانب دولة إسرائيل القائمة وهو الموقف الـذي تبنـاه المجلـس الوطني عام 1974.[1]

في أحداث 1970– 1971 أطلقت الجبهة الديمقراطية دعوتها المتضمنة إمكانية استيلاء الفدائيين على السلطة في عمان, كما نلحظ أن الجبهة قد قامت بطرح نفسها على السوفييت كبديل لفتح في أثناء تفجر الحرب الأهلية اللبنانية بحجة أنها أكثر ثقة منها من الناحية العقائدية, كما أن الديمقراطية خطَّأت حركة فتح في موقفها الحيادي من الحرب في لبنان.[2]

انضمت الجبهة الديمقراطية عملياً للمنظمة في الدورة السادسة عام 1969, وهي مؤيـدة لمواقف فتح, وأيدت مقررات المجلس الوطني عام 1974 الخاصة بإقامة السـلطة الفلسـطينية خلافاُ لمواقف الجبهة الشعبية, وبعد زيارة السادات لإسرائيل اتخذت الجبهة موقـف المعـارض الموالي لقيادة فتح, وشاركت في القيادة الموحدة للانتفاضة عـام 1987 بقيـادة فـتح, وأيـدت استثمارها لصالح التسوية وفق الشرعية الدولية, وشاركت بالفصائل العشرة احتجاجاً على شـكل المؤتمر وإدانة مؤتمر مدريد, وقد كانت طرفاً مناهضاً للكثير من توجهات حماس السياسية فـي التحالف المذكور حتى خرجت من التحالف هي والشعبية عام 1996. انشقت الجبهة الديمقراطية لقسمين: الأول متحالف مع فتح وبرنامجها بقيادة ياسر عبد ربه, والآخر متحالف مـع الجبهـة الشعبية ويتزعمه نايف حواتمه. وبعد عام 1986 شهدت الجبهة اقتراباً ملحوظاً لتنظيم حواتمـه باتجاه برنامج التسوية الذي يقوده ياسر عرفات, ولكن يبدو أنّ معوقات تحوّلـه قـد خضـعت لحسابات تنظيمية, وأخرى تتعلق بالمكاسب المتوقعة مقابل ذلك من عرفات.[3]

يتضح من السابق إن العلاقات الفصائلية قد بنيت على التشكيك والمراوغة بهدف تحقيق المكاسب الشخصية, فالصراعات, والانشقاقات الكثيرة, والاختباء وراء المبادئ, وعقد التحالفات وفضها, والتآمر بهدف إسقاط الآخر وتهميشه جميعها جاءت لتثبت عما تحمل هذه الفصائل مـن

---

[1] انظر, كوبان, هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**. مرجع سابق. ص235 – ص 236.

[2] انظر, المرجع السابق. ص 237– ص 240. انظر كذلك, أبو فخر, صقر: **الحركة الوطنية الفلسطينية: من النضـال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح / فكر– سياسة**. مرجع سابق. 49.

[3] انظر, الحمد, جواد: **المدخل إلى القضية الفلسطينية**. مرجع سابق. ص366– ص 367.

عصبية لا ترحم, عصبية فئوية تمجد الذات, وتستنكر حق غيرها في المشاركة في صنع القرار الفلسطيني, ووسيلتها في تحقيق ذلك القوة والبطش" القوة هي الحق", وليس المنطق والحوار والتطلع للهدف المشترك الذي قامت عليه جميع هذه الفصائل.

زيارة ياسر عرفات إلى الأردن ومواقف الفصائل الفلسطينية

جاءت زيارة ياسر عرفات إلى الأردن في تشرين الأول 1982, لتعلن من جديد عن تأجيج الصراع بين الفصائل من جديد, على اعتبار أن زيارته تُعدُّ تكيفاً مع الخيار الأردني الذي تحدثت عنه مبادرة الرئيس الأمريكي ريغان, وقد عارضت جميع الفصائل باستثناء الجبهة الديمقراطية هذه الزيارة, ووجهت الانتقادات إلى أبي عمار؛ كون هذه الزيارة تُعدُّ تنازلاً عن هدف الدولة المستقلة, والتفريط بالتمثيل الفلسطيني المستقل, وتفويض الملك حسين به, وعليه فقد قام العقيد أبو موسى, عضو المجلس الثوري لفتح في 17 كانون الثاني 1983, بنقد مواقف أبي عمار, وتقدم بعريضة مكتوبة تدعو إلى وقف الحوار مع الأردن, ورفض مشروع ريغان, وعدم المضيّ في اتفاق كامب ديفيد, ثم طالب بإعادة تنظيم فتح حسب الكادر الحزبي, ورداً على ذلك وجه أبو عمار الاتهام لسوريا بأنها صاحبة اليد في محاولة حدوث هذا الانشقاق, الأمر الذي يؤكده التقاء نمر صالح, أبو صالح بالرئيس حافظ الأسد.[1]

زيارة عرفات لمصر ومواقف الفصائل الفلسطينية

وصل أبو عمار إلى شواطئ مصر بعد خروجه من طرابلس يوم 22 كانون الأول 1983, وقد فسِّرت زيارته للقاهرة بأنها جاءت كمبرر لكسب ثقة مصر, ذلك أن المعركة قد تحولت من معركة عسكرية إلى معركة تسويات سياسية, وخصوصاً بعد توقيع مصر على اتفاق كامب ديفيد.

---

[1] نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة**، مرجع سابق. ص68- ص 69.

[2] ابراش, إبراهيم: **فلسطين في عالم تغيّر**. ط(1). رام الله: المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي. 2003. ص18- ص 19. انظر كذلك, قاسم ,عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**. مرجع سابق, ص69- ص 71. وكذلك, الحسن, خالد: **فلسطينيات**. د.ط. عمان: دار الجليل للنشر. 1985. ص123- ص 128.

من زاوية أخرى, عُدَّت زيارة أبي عمار للإسماعيلية بأنها اختراقٌ لقـرارات المجـالس الوطنية, وقرارات مقاطعة مصر الذي اتخذته القمة العربية في بغداد, مما عمـل علـى زيـادة التوتر مع بقية أعضاء اللجنة المركزية لفتح, وأصدرت الفصائل الأربعة, الجبهتان الديمقراطيـة والشعبية, والحزب الشيوعي الفلسطيني, وجبهة التحرير الفلسطينية بياناً يوم 25 كـانون الأول 1983, أدانت فيه لقاء عرفات- مبارك, ودعت إلى المحافظة على م.ت.ف, ودعت فـتح إلـى تطوير موقفها ضد زيارة عرفات, كما دعت القوى الفلسطينية إلى اعتبار ياسر عرفـات فاقـداً لأحقيته وأهليته في قيادة م.ت.ف, وقيادة النضال الفلسطيني. وحمّلت الجبهة الشـعبية -القيـادة العامة- مسؤولية المذبحة التي حدثت ضد مقاتليها في مخيم البداوي إلى القيادة الفلسطينية ممثلة بشخص زعيمها ياسر عرفات, وأصدرت البيان التالي" إن ياسر عرفات هو المسؤول عن إراقة الدم الفلسطيني في مخيم البداوي في طرابلس, وعلى هذا فإنّ من يرتكب هذه الجرائم, و يشرف عليها, ويبارك إهراق الدم الفلسطيني يفقد كل مقومات الاستحقاق كي يكون قائداً لشعب فلسطين, وبالتالي فإن عرفات لم يعد أهلاً لقيادة منظمـة التحريـر الفلسـطينية".(صـدر البيـان فـي 1983/9/28), كما أصدرت جبهة النضال الشعبي بياناً في 1983/9/29 جاء فيه:" أن الجبهـة تدين النهج اليميني المنحرف في حركة فتح لاستمراره بإراقة الدم الفلسطيني, وإثـارة الاقتتـال تمشياً مع تورطهم في سياسة الاستسلام للمشاريع الامبريالية ولا سيما مشروع ريغان".[1]

إثر ذلك تشكَّل التحالف الديمقراطي الفلسطيني, المكون من الفصـائل الأربعـة سـابقة الذكر, والذي أكد على ضرورة حل الخلافات داخل فتح بالاعتراف بانقسـامها إلـى فصـيلين, والاعتراف بهما رسمياً, واستعادة الوحدة على قاعدة وثيقة ألـ 18, وقالت قـوى التحـالف إن العلاقة المستقبلية مع مركزية فتح ستقوم على أساس إدانة زيارة عرفات للقاهرة, وقـد بـادرت قوى التحالف الديمقراطي بالاتصال مع التحالف الوطني, ومع اللجنة المركزية لفـتح, وعقـدوا اجتماعات في دمشق لم تسفر عن نتائج تذكر, أما لقاءات التحالف الديمقراطي بمركزية فتح فقد تمَّت في عدن والجزائر, وأسفرت عن نتائج تدعو إلى المحافظة على وحدة منظمـة التحريـر الفلسطينية, وأطلق على هذا اللقاء اتفاق عدن- الجزائر, الذي تمَّ التوصل إليه يوم 28 حزيـران

[1] حسين, غازي: **ياسر عرفات والحل الصهيوني لقضية فلسطين**، مرجع سابق. ص129- ص 132.

1984, ووقع عليه يوم 13 تموز 1984 في الجزائر, وتمَّ التأكيد فيه على رفض مشاريع التسوية الأمريكية, وتعزيز القيادة الجماعية, ومشاركة جميع الفصائل في اللجنة التنفيذية, وقد عارض التحالف الوطني المقرب من سوريا الاتفاق, واتهم التحالف الديمقراطي بالتراجع عن مواقفهم, وتقديم تنازلات سياسية لليمين الفلسطيني المستسلم.[1]

يتطابق السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني مع ما تحمله ظاهرة التعصّب القبليّ من معانٍ ومفردات, ولو أن الثوب الذي كساها قد غُلف بمبادئ مختلفة ميّزته عن التعصب التقليدي الذي شهدناه في العصر الجاهلي وغيره من العصور العربية والإسلامية, وموضع الاختلاف بينهما شديد, فعلى حين أن الظاهرة في العصور السابقة قد نمت ضمن عقلية رُبت على معاني الثأر والاعتزاز بالنفس, والدفاع عن شرف النفس والقبيلة, نجدها في الواقع الفلسطيني قد اتخذت من واقع إنسان مظلوم, وقضية مسلوبة, وسيلة لإثبات الذات وإحراز المكاسب الذاتية بطريقة عبّرت عن نفسها من خلال بعض المفردات التي تناولتها الدراسة.

طبيعي والحال كذلك أن تشهد الصفحات اللاحقة مزيدا من الإثراء لهذه الظاهرة من خلال منعطفات أخرى عبر فيها السلوك الفصائلي الفلسطيني عن مضامينه التي تلتقي مع قانون الغاب, من خلال التفرد والاستئثار بالقرار السياسي, والتطاول حتى على قرارات المجالس الوطنية التي من المفروض أن تعكس حالة من الرضا في العلاقات بين الفصائل, إلا أن هذا المجلس أصبح وسيلة من الوسائل التي استغلت لصالح المطامح الحزبية, وطريقة من الطرق التي يتم فيها تصفية الحسابات, واستعراضات القوة.

---

[1] نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة**، مرجع سابق. ص74- ص 76.

الفصل الثالث

تجاوز الميثاق والثّوابت من إعلان الدّولة الدّيمقراطية إلى إعلان الاستقلال

الفصل الثالث

تجاوز الميثاق والثّوابت من إعلان الدّولة الدّيمقراطية إلى إعلان الاستقلال

التّمهيد

منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ما تزال تمرّ بمراحل متعددة وتطورات متعاقبة في بحثها المتواصل عن الحق والحرية وتحقيق الاستقلال, إلا أنّ هذه التحولات فهمها بعض الباحثين على أنها انتصارات ومكاسب, في حين يرى آخرون أنّ فيها انتكاسات جديدة, قد تقود إلى نهايات مريرة قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على الشعب الفلسطيني.

يتناول هذا الفصل مجموعة من التطورات والتحولات التي مرت بها القضية الفلسطينية, ويرصد أبعادها وتأثيراتها على الساحتين: العربية والدولية, ويركز على جوانب معينة من هذه المتغيرات بعيداً عن التعمق في بحثها, فهي تأخذ منها منطلقاً وأساساً للبحث في سلوكيات الفصائل الفلسطينية التي بنت عليها أفكارها وتطلعاتها,الأمر الذي يعطي هذه الدراسة أهمية خاصة, وحضوراً مميزاً, لا للمعلومات الواردة فحسب. بل للنقاط والجوانب التي تثيرها وتسلط الضوء عليها, والتساؤلات والأفكار التي تبحثها.

أضافت هذه التطورات رصيداً آخر لمدى التراجعات أو التنازلات التي تمس قدسية الثوابت الفلسطينية القائمة على المطالبة بالحق, والوصول إلى الحرية والتحرير, فهي محطات خلاف رئيسة, ومواضع جذب وشد بين الفصائل والقوى, فبعضهم وجد فيها مبتغاه المطلوب وضالته المنشودة؛ لأنها توفر لهم بيئة صالحة تساعدهم لمسايرة الحلول المفروضة أو الانهزامية, وبعضها الآخر وجد في ذلك كلّه وسيلة ناجحة من وسائل إقصاء الآخر وتهميشه, ومن ثم التفرد في النفوذ والسلطة والقيادة الفلسطينية, وهناك من نظر إلى الأمور من زاوية مغايرة؛ إذ إن غايته تحقيق المصالح والمكاسب عبر تعاونه مع أنظمة عربية وأخرى دولية.

تحاول الدراسة تتبع هذه السلوكيات التي أفضت إلى مزيد من الانقسام والتشرذم بين أبناء الشعب الواحد وأصحاب الهمّ المشترك, الذي ترجمته الفصائل الفلسطينية سلوكاً ظاهراً,

ومثلته خير تمثيل؛ كونها من حمل على عاتقه مسؤولية النضال, وشرف المطالبة بحقوق هذا الشعب وتطلعاته, ولعل الوعي التام, والتبصر المستنير, يدفعها نحو العمل الجاد والسعي المحمود لتخطي كل الأزمات للوصول إلى الهدف المنشود.

المبادرات الدولية للقضية الفلسطينية ومواقف الفصائل

وقعت فلسطين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تحت الانتداب البريطاني, وفي تلك الأثناء أخذت بريطانيا تمهد الطريق لإقامة وطن قومي لليهود, وبدأت في تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية التي تكفل إنشاء هذا الوطن, وسهّلت هجرة اليهود إليه, وعملت على إجلاء أهل فلسطين عن أرضهم أو إبادتهم.

استمر صراع الفلسطينيين مع حكومة الانتداب والصهيونية حتى وقعت النكبة في الرابع من أيار عام 1948م, حيث اغتصبت فلسطين وشرد أهلها وأقيمت دولة إسرائيل, خاصة بعدما أعلنت بريطانيا في نفس التاريخ انتهاء انتدابها على فلسطين, فكانت هذه الحرب بمثابة الكارثة التي حلّت بالفلسطينيين والعرب؛ فقد هُزمت الجيوش العربية, وتمّ توقيع اتفاقات الهدنة في (رودس) عامي 1948 و 1949م, ومنذ ذلك التاريخ غدت القضية الفلسطينية محوراً للصراع العربي الإسرائيلي, وتفاقمت المأساة أكثر بعد حرب حزيران عام 1967م, واحتلال الكيان الصهيوني ما تبقى من فلسطين(الضفة الغربية وقطاع غزة).

شهدت هذه الفترة من فترات الصراع بين العرب وإسرائيل أطروحات للعديد من مشاريع السلام الدولية بين الطرفين, ولكن جميعها باءت بالفشل؛ لأنها لم تمنح الفلسطينيين حلا لقضيتهم؛ كونها لم ترتكز على تفاصيل تحقيق السلام, وإعادة الأراضي التي اغتصبتها إسرائيل, إنما تتحدث في معظمها عن توطين اللاجئين الفلسطينيين, وترسيم الحدود بين الدول العربية وإسرائيل, ومن ضمن هذه المشاريع: المشروع النرويجي في 26/ تشرين الثاني عام 1952 لتسوية الخلافات العربية الإسرائيلية, ومشروع جاما الأمريكي في أيلول عام 1955 لحل الخلاف بين مصر وإسرائيل, ومشروع جونستون في الفترة ما بين عامي 1953- 1955 الذي

استهدف حل مشكلة اللاجئين, ومشروع تونس عام 1965 لتسوية النزاع على أساس قرار التقسيم.[1]

ظهرت بعد ذلك مجموعة من التحركات العربية الداعية إلى التهدئة وتخفيف حدة التوتر بعد حرب حزيران عام 1967م, نذكر منها: مشروع الملك حسين عام 1969م, الداعي لانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967م مقابل حصول اعتراف متبادل بين العرب وإسرائيل, وحل مشكلة اللاجئين, وضمان حرية الملاحة في الممرات المائية, إلا أن هذا المشروع جوبه بالرفض من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. جاءت بعد ذلك مبادرة روجرز التي رفضتها منظمة التحرير الفلسطينية جملة وتفصيلا؛ كونها تقر الاعتراف بإسرائيل, ولا تأتي على ذكر الأراضي التي اغتصبت عام 1948م, كما أنها لا تنص على الانسحاب الكامل من أراضي عام 1967م, وكذلك تقوم المبادرة على الموافقة على قرار 242, الذي يعمل على تصفية القضية الفلسطينية, وتدعو إلى وقف العمل الفدائي ضد إسرائيل.[2]

هكذا ظلّت مشاريع التسوية الدولية تتوالى في منطقة الشرق الأوسط. إلا أن جميعها يعطى حلاً صورياً شكلياً للقضية الفلسطينية؛ إذ لم تتعرض حقيقة إلى حقوق الشعب الفلسطيني السياسية, بل على العكس من ذلك فقد منحت إسرائيل امتيازات خاصة جعلتها تثبت أركان وجودها في الأرض الفلسطينية.

سنحاول تناول بعض العناصر الاساسية في الحراك السياسي الفصائلي الفلسطيني, الذي سيساعدنا في الوصول إلى إطلاق الحكم على مجمل السلوك الفصائلي, وآلية العمل المتبعة من قبلها في التعامل مع ميثاقها, ومع بعض المبادرات التي تمس جوهر القضية الفلسطينية.

---

[1] انظر, الحمد, جواد: **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، مرجع سابق. ص 476– ص481. 481.

[2] انظر, قاسم, عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**. مرجع سابق. ص 54– ص 55. وكذلك انظر, الحمد, جواد: **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، مرجع سابق. ص 476.

تجاوز الميثاق الوطني الفلسطيني

بعد انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس عام 1964 تم إقـرار الميثـاق القومي الفلسطيني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية, وانتخب من بين أعضائها لجنـة تنفيذية برئاسة أحمد الشقيري, كما أعلن المؤتمر قيام (م.ت.ف) التي أسند إليها تمثيل فلسـطين في المحافل الدولية والعربية. وكان الهدف من إنشائها وفق ميثاقها تحرير فلسـطين, والإقـرار بعروبتها مع عدم الاعتراف بإسرائيل, والرفض القاطع لقرار التقسـيم والوجـود الصـهيوني ورفض التعايش معه, وهكذا التفَّت الجماهير العربية والفلسطينية حولها إثر الهزيمة التي مُنـي بها العرب عام 1967م, وتابعت مسيرتها النضالية ونشاطها الكفاحي والعمل الـوطني الثـوري ضد المحتل.[1]

بقي هذا الوضع قائماً إلى حين تمكنت حركة فتح بقيادة ياسر عرفات عام 1968م مـن بسط سيطرتها على (م.ت.ف) ومؤسساتها ومكاتبها وأموالها, وتولت قيادة النضـال الفلسـطيني تحت شعار الكفاح المسلح الطريق الوحيد للتحرير, فيما أجرى ياسر عرفات كثيراً من التغييرات الإدارية والتنظيمية والعسكرية في المنظمة, القاضية بتحقيق الهيمنة عليها.[2]

تمَّت السيطرة لفتح في الدورة الرابعة, وعليه فقد غيرت الميثاق القومي الفلسطيني إلـى الميثاق الوطني الفلسطيني, وحددت الدورة أسلوب النضال الفلسطيني؛ إذ تم التأكيد على تحرير فلسطين كاملة, والرفض القاطع لإقامة دولة فلسطينية طبقاً لقرار التقسيم الصادر عام 1947.[3]

شهد تعديل الميثاق نزعة قوية لصالح الاستقلالية بالقرار الفلسطيني من جانـب, ومـن جانب آخر توّج بمجموعة من المبادئ الداعية إلى جعل الثورة ضد المحتل هي الطريق الوحيـد لاسترجاع الحقوق الفلسطينية, وظهر هذا الأمر من خلال المواد التي أضيفت للنظام الأساسـي

---

[1] انظر, جميل, هلال: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. ط(1). رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 1998. ص51– ص 52.

[2] انظر, حسين, غازي: **ياسر عرفات والحل الصهيوني لقضية فلسطين**، مرجع سابق. 168.

[3] انظر, المرجع السابق. ص 168.

الفلسطيني, منها التاسعة التي نصت على ما يأتي:" الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين, فهو استراتيجية شاملة, وليس مرحلة تكتيكية, وأنّ الشعب العربي الفلسطيني يؤكد تصميمه المطلق وعزمه على مواصلة الكفاح المسلح, والعمل على إشعال ثورة شعبية مسلحة لتحرير بلاده وعودته إليها, وهو يؤكد أيضا حقه في حياة طبيعية في فلسطين, وفي ممارسة حقه في تقرير المصير وسيادته عليها", وأضيفت المادة 21 التي ترفض كل الحلول البديلة عن التحرير الكامل لفلسطين", وورد أيضاً:" إن الشعب العربي الفلسطيني يؤكد أصالة واستقلالية ثورته الوطنية, ويرفض كافة أشكال التدخل والوصاية والإخضاع."[1]

المجلس الوطني الفلسطيني والتباين بين الأقوال والأفعال

يعد المجلس الوطني الفلسطيني أعلى سلطة في (م.ت.ف), وهو المسؤول عن وضع السياسات العامة, ومتابعة أداء قيادة (م.ت.ف) ومحاسبتها, ويتكون من مندوبي الفصائل الفدائية الفلسطينية, وممثلي الاتحادات النقابية والطلابية والمستقلين, وكان يفترض في هذا المجلس أن ينعقد مرة كل سنة, ولكنّ ظروف الشتات, وصعوبة التنقل للممثّلين أضعفت من فرص اجتماعاته, ومنذ السبعينات أخذ ينعقد مرة كل 3-5 سنوات, ولم تعد قيادة المنظمة تدعو هذا المجلس إلا لتمرير سياسات تمَّ إعدادها سابقاً, فيما تأثرت مصداقية المجلس التمثيليّة للشّعب الفلسطيني عندما أخذت قيادة (م.ت.ف) تُدخل عناصر موالية لها تحت بند المستقلين.[2]

سنتوقف في هذا الباب عند أهم المحطات التي ميَّزت أعمال هذا المجلس, مع التركيز على عمليات التراجع للمواثيق والمبادئ الفلسطينية, وإبراز دوره في إثراء ظاهرة التعصبية بين الفصائل الفلسطينية.

سجّل المجلس الوطني الفلسطيني عبر دوراته نقيضاً واضحاً للثوابت والمبادئ الفلسطينية, الداعية لرفض الوصاية والخضوع, كما أنه أعطى الفرصة للقيادة الفلسطينية بالتفرد والاستئثار بالقرار الفلسطيني, وساهم ذلك في حدوث التوترات والصدامات وسياسات التآمر

---

[1] انظر, كوبان, هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**، مرجع سابق. 81- ص 82.

[2] انظر, صالح، محسن محمد: **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، مرجع سابق.ص396- ص 370.

التصفوية؛ إذ باتت مرجعية القرار الفلسطيني مرهونة بشخص الزعيم(القائد), أو الفصيل المسيطر.

بعد حرب حزيران عام 1967م حدث مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط؛ لفض الاشتباكات على الجبهتين المصرية والسورية, واجتمع المجلس الوطني الفلسطيني ليخرج بقرارات تقضي إلى رفض القرار (242), وما جاء في مؤتمر جنيف. إلا أن المجلس أظهر اتجاهاً يقوم على إقامة سلطة وطنية على أي جزء يتم تحريره (سياسة المراحل), وقد أكد المجلس أن ذلك لا يعني الاعتراف بإسرائيل والصلح معها, بل طالب بتدويل القضية الفلسطينية بطرحها ضمن إطار رافض للقرار (242), بحيث يتمّ الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني, مع التأكيد على إقامة السلطة الوطنية المستقلة دون التنازل عن أي جزء من فلسطين, أو أن تعترف بإسرائيل أو تقيم صلحاً معها.[1]

تم التأكيد في الدورة الرابعة للمجلس على أن أهداف النضال الفلسطيني تتجسّد في إقامة المجتمع الديمقراطي الحر في فلسطين, وفي الخامسة تمت دعوة جميع الفصائل الفلسطينية بالالتفاف حول (م.ت.ف), بهدف بناء وحدة وطنية مقاتلة, وتوحيد العمل الفدائي, وبلورة موقف رافض لقرار(242).

في الدورات المتعاقبة من السادسة حتى التاسعة, تمّ التأكيد على رفض جميع الحلول الاستسلامية, والمحافظة على فكرة الكفاح المسلح طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين,[2] وأقرت الدورة العاشرة عام 1972 البرنامج السياسي للثورة الفلسطينية, وشكلت اللجنة التنفيذية المجلس الأعلى لحركة المقاومة, وأصدرت قراراً بشأن الوحدة الإعلامية, تضمن تشكيل مجلس موحد للإعلام وأصدرت مجلة مركزية باسم (فلسطين الثورة) و(وكالة وفا للأنباء).[3]

---

[1] قاسم, عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**. مرجع سابق. ص 57- ص59.

[2] انظر, حسين، غازي: **ياسر عرفات والحل الصهيوني لقضية فلسطين**، مرجع سابق. 167- ص 169.

[3] انظر, المرجع السابق. ص 170- ص 171.

لقد جسد المجلس في بادئ الأمر الوحدة الوطنية وعكس مواقف وأوضاع الشعب الفلسطيني وتطلعاته رغم صعوبة ظروفه والمآسي والمحن التي حلّت به, إلا أن القيادة الفلسطينية نجحت في الهيمنة عليه عن طريق تسمية أعضائه, والمراكز, والامتيازات, والأموال التي أغدقتها القيادة على بعض العناصر المتنفذة فيه.

هذه الهيمنة امتدت لتشمل التحكم بالقرار السياسي الفلسطيني ولم تقتصر على شخوص هذا المجلس, الأمر الذي أسس لصراعات لم تسلم ثوابت القضية الفلسطينية من ويلاتها, وقد عبّر عن ذلك بالبرنامج المرحلي الذي تقدمت الجبهة الديمقراطية في الفترة من 1-9 حزيران 1974 الذي يقضي بالموافقة على إقامة سلطة وطنية, ودارت المناقشات بين الفصائل حول هذا الطرح, وفي النهاية تمَّ تبني(برنامج النقاط العشرة) من المجلس الفلسطيني في دورته الثانية عشرة في القاهرة في الفترة 1/6-1974/6/8, الذي أقر لأول مرة أن يكون الكفاح المسلح وسيلة رئيسة للتحرير وليس الوسيلة الوحيدة.[1]

تزامن إخراج هذا البرنامج, مع شروط الولايات المتحدة الأمريكية القاضية إلى الاعتراف بإسرائيل, وبالقرارين (242) و (338), والتخلي عن الإرهاب, مقابل أن تتفهم هذه الأخيرة المشكلة الفلسطينية وتعمل على المساهمة في حلها.[2]

ساق الإعلان عن برنامج النقاط العشرة امتعاضاً من قبل الفصائل وقيادتها, وأسس فيما يبدو لنمو الصراعات, إذ شهدت هذه الدورة معارضة شديدة ضد الإعلان, ومع ذلك أصبح هذا الإعلان البرنامج الأساسي لعمل المنظمة, ذلك أن كثيراً من القضايا قد حلّت بطريقة عشائرية, فالمجلس كان يخضع لسياسات الرئيس, واللجنة التنفيذية للمنظمة لم تكن تمتلك الجرأة للوقوف في وجه هذه السياسات؛ لذلك كانت المنظمة, وفي كل مراحلها تدعم اتجاهاً لتوجهات فصائلية, وتبتعد عن مقتضيات الميثاق الوطني الفلسطيني.[3]

---

[1] انظر, صالح, محسن محمد: **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، مرجع سابق. ص370.

[2] انظر, قاسم, عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**. مرجع سابق. ص63- ص 65.

[3] ناجي علوش: **مقابلة شخصية**، عمان. 2009/7/28. انظر كذلك , الزبيدي, باسم: الثقافة السياسية الفلسطينية، مرجع سابق. ص32- 35. وكذلك انظر, علوش, ناجي: **أوسلو وآفاق الصراع العربي الصهيوني**. مرجع سابق. 90- 100.

في دورة المجلس الوطني السابعة عشرة في عمان 1984/11/22 ظهرت بعض المرونة من طرف المجلس الوطني الفلسطيني فيما يتعلق بالقرار (242), حيث لم يرفضه صراحةً, ولم يتم التنديد باتفاقية كامب ديفيد, وقد وصفت هذه الدورة من قبل الفصائل الفلسطينية بالدورة(الانشقاقية الملغومة), وبالقرار الانفرادي؛ ذلك أن الدورة تقوم بتقديم تنازلات كثيرة لصالح التسوية السلمية.

توّجت العلاقة الفلسطينية الأردنية على قاعدة التوجه نحو التسوية السّلمية, بتوقيع الاتفاق الأردني الفلسطيني في 1985/2/11, حيث نص الاتفاق على مبدأ الأرض مقابل السلام, وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني, في إطار اتحاد كنفدرالي مع الأردن, وحل قضية اللاجئين, وقد رفض هذا من قبل الفصائل الفلسطينية, وتعززت حالة الانشقاق والتباعد بينها وبين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل ما يسمى بـِ (جبهة الإنقاذ الوطني), التي أخذت على عاتقها التصدي لعملية الاستسلام التي يقودها عرفات, وقد أدى ذلك إلى تعزيز الانشقاق والتباعد بين الفصائل الفلسطينية حتى داخل فتح نفسها, حيث إن الإعلان يشكل تنازلاً خطيراً عن حق الشعب الفلسطيني في النضال لاسترداد حقوقه.[1]

بعد الدورة السابعة عشرة, تأجج الصراع الفلسطيني الداخلي بسبب العلاقة مع الأردن, وتعجلت سوريا وليبيا من خلال الفصائل الموالية لهما في إنهاء وجود فتح في لبنان, وعليه فقد شهدت الساحة الفلسطينية انقساماً على ذاتها بين جبهة الإنقاذ وبين منظمة التحرير التي تكرّست شرعيتها في الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.[2]

عقدت الدورة الثامنة عشرة في الجزائر 20-1987/4/25, التي شهدت قراراتها تجاوزاً للثوابت, خاصة عند الحديث عن الدولة المستقلة والمؤتمر الدولي, ومشاركة الأطراف المعنية بالنزاع, فهذه توصل إلى الاعتراف بإسرائيل, وتُثبت الموافقة على النهج السلمي على أنقاض

---

[1] انظر, إبراش, إبراهيم: **فلسطين في عالم تغيّر**، مرجع سابق. ص32- ص 33. انظر كذلك, نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة**، مرجع سابق. ص92- ص 93 ومن ص73- ص 77. وكذلك, حسين, غازي: **ياسر عرفات والحل الصهيوني لقضية فلسطين**، مرجع سابق. ص140- ص 146.

[2] انظر, نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة**، مرجع سابق. ص93- ص 94.

البعد الثوري, فالتأكيد على رفض القرار (242), ورفض الوصاية والاحتواء والإلحاق, ومواصلة النضال المسلح والسياسي, هي ثوابت تراجعت من خلال تصور المجلس لأسس جديدة تم نقدها ومحاربتها سابقاً.[1]

خلال الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في 12-15/ تشرين الثاني/ 1988, أعلن عن دولة فلسطين, واعترف لأول مرة بقرارات الأمم المتحدة (242) و(383), وتشبثت الفصائل بعد الإعلان بمواقفها, وكانت أصوات متحدثيها تعلو وتيرتها إذا تمّ الإساءة للفصيل وقائده, أو التجني على مواقفه, واُتُهم الشيخ عبد الحميد السائح رئيس المجلس مرات عديدة بالتحيز لفصيل دون آخر, حيث كان يدخل معهم في اشتباكات ومناورات كلامية حادة, وكان ذلك يحدث مع الفصائل جميعاً ما عدا أبا عمار الذي كان يقاطع المتحدث إذا تجاوز الحد المسموح به والمرسوم بذهنه, وكان يثني على من يتبنى مواقفه ويزوده بالمعلومات, وحينما طُلب من السائح منع أبي عمار من التدخل أثناء الكلام, كان السائح يرد بأنه يملك قرار صرف الرواتب والسجن وهو لا يستطيع لكبر سنه أن يتحمل ذلك, ثم كان أبو عمار يعلق على كلامه قائلاً: وأنا كما يعرف إخوانكم العسكر ما عنديش لحيه مشطه ولا أُجامل في القضايا الأساسية.[2]

ساهمت دورات المجلس الوطني الفلسطيني قبل الدورة التاسعة عشرة في تعميق الخلافات, وفي تبدّل التحالفات السياسية والتنظيمية, فبعضها كرّس انقسامات داخل منظمة التحرير الفلسطينية, ونجد كثيراً من الخلافات تمَّ تضخيمها وافتعالها لاعتبارات حزبية ضيقة أو شخصية لا علاقة لها بالوضع الوطني, وبعضها كان تحيزاً للأنظمة المحيطة ذات العلاقة بتسوية الصراع, كما تمَّت محاولات لتقريب نصوص القرارات الوطنية لتكون قريبة من مواقفها الحزبية الداخلية, وضمان ورود نص القرار الوطني بما يتلاءم وتعبيرات الحزب, ومن ذلك إصرار نايف حواتمه في الدورة التاسعة عشرة على إحداث تعديلات أساسية على بعض

---

[1] انظر, إبراش, إبراهيم: **فلسطين في عالم تغيّر**، مرجع سابق. ص32- ص 33.

[2] انظر, نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة**، مرجع سابق. ص178- ص 179.

النصوص؛ لاعتبارات تتعلق بالصراع القائم داخل الجبهة, ولتجنب رد الفعل السوري, وأخرى لغوية؛ لتقريب لغة المجلس وقراراته بما يتوافق الخطاب السياسي للجبهة أو الحزب.[1]

عجزت المنظمة عن توحيد فصائلها, فالمنظمة كانت بمثابة إطار شكلي لجميع التنظيمات على الحد الأدنى من المتطلبات, وكثير منها لا تنضوي تحت راية المنظمة, حتى العاملة فيها كان لها سياساتها وقواتها وميزانياتها وعلاقات خاصة بها, فمقررات المجالس الوطنية لم تكن تُؤخذ بجدية, والحركات التي قامت لأجل التحرير فشلت في بناء علاقات نضالية مع المحيط العربي تحت شعار عدم التدخل في الشؤون العربية, واستقلالية القرار الفلسطيني, وأصبحت مهمة مكاتب المنظمة في الخارج قائمة على توطيد العلاقات مع الدول الموجودة فيها.[2]

المجلس الوطني الفلسطيني والتعددية السياسية للفصائل

فيما يتعلق بالمشاركة السياسية داخل أركان المجلس الوطني الفلسطيني, المتمثلة بالتعددية الحزبية فقد انطوت على مرحلتين: الأولى سميت بمرحلة التأسيس (1964– 1968), وأظهرت نفوراً من التعددية من خلال سلوك زعامتها من الميثاق القومي, وقد جاء في المادة التاسعة من الميثاق ما يأتي:" إن المذاهب العقائدية سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية, لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم". مُثّل هذا التوجه في تركّز كثير من الصلاحيات في يد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية, الأمر الذي أدى إلى تهميش كثير من الكفاءات القيادية التي انكفأت على نفسها, ففُقِدت عناصر مهمة لتطوير الحركة الوطنية الفلسطينية ونهوضها.[3]

أما المرحلة الثانية: فقد بدأت عام 1968, إذ عدّل فيها الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني, وبالرغم من التمثيل النسبي للتعددية بإعطاء حصص للفصائل الفدائية والشعبية, إلا أن هذه التعددية أصبحت تمثل في كثير من جوانبها رغبات الدول التي ساهمت في إيجاد المنظمة,

---

[1] انظر, نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة**، مرجع سابق. ص180– ص 181.

[2] انظر, إبراش, إبراهيم: **فلسطين في عالم تغيّر**، مرجع سابق. ص69– ص 70.

[3] انظر, الحوراني, عبدالله وآخرون: **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية**، مرجع سابق. ص 390– ص 391.

كما عانت هذه التعددية من سطوة الفصيل الفرد المسيطر الذي حاز على كثير من الحصص نظير وزنه في الكفاح المسلح, ولو أن هذا الوزن لم يخضع لعمليات تحليل وقياس دقيقة من قبل الجمهور الفلسطيني.[1]

نلحظ أن صناعة القرار في المنظمة لا تتمّ وفق آلية قائمة على المؤسسية, بل كان في أغلب الأحيان ينعقد بشخص الزعيم, ويُؤخذ على المجلس عدم ممارسته لدوره في ضبط السلطة التنفيذية ومراقبتها في المرحلتين المذكورتين, فالممارسات السياسية لم تتغّير بالرغم من وجود مؤسسة وسيطة كالمجلس المركزي, وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية الخاصة بالمنظمة, التي تتعلق بهيئتها التشريعية (المجلس الوطني), فتجدر الإشارة إلى أن الفصائل الفلسطينية شعرت بتضخم الذات؛ لعدم خوفها من الحكم الجماهيري على سلوكها, ولحصول بعض القوى والفصائل الفلسطينية على دعم الأنظمة العربية.[2]

إنّ التعددية السياسية في المنظمة لم تكن تعبيراً عن مدى التطور في النظام السياسي الفلسطيني أكثر من كونه تعبيراً كمياً متشرذماً. أما خيار الانشقاق من قبل الفصائل, فقد بقي الوسيلة المثلى في معالجة الخلافات, ولو أن الساحة الفلسطينية لم تعدم خيارات أخرى كالاقتتال والتصفية الجسدية والسياسية ولو بدرجة أقل مقارنة مع حجم الخلافات والضغائن السياسية التي واجهت الفصائل الفلسطينية.[3]

يبدو أن الدعم الجماهيري العربي أعطى المنظمة وحركة فتح خصوصاً شعوراً بالفوقية, مكّنها من الاستئثار بالقضية الفلسطينية من المسؤولية العربية؛ إذ إنها أرادت التفرد بقضاياها, والتحكم بقراراتها تحت مبررات الاستقلالية بالقرار الفلسطيني, والخوف على ضياع فلسطين نتيجة التآمر وتحقيق المصالح الذاتية العربية.

---

[1] انظر, الحوراني, عبد الله وآخرون: **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية**، مرجع سابق. ص 392.

[2] انظر, المرجع السابق. 393.

[3] انظر, المرجع السابق. ص393– ص 402.

تملكت القيادة الفلسطينية القرار, وبدأت بإدارة البوصلة السياسية بما تعتقد أنه يخدم مصالحها ويلبي طموحاتها, إلا أنها قد اصطدمت بكثير من العراقيل التي جعلتها فريسة للمصالح الدولية من جانب, ومن جانب آخر وجدت نفسها تعيش في صراعات دموية داخلية؛ نتيجة التساوق مع ما يريده الغرب الذي يهدف إلى القضاء على المصلحة الوطنية العليا, ويدعم القيادات القائمة على تحقيق النفوذ والمصالح الشخصية على حساب المصلحة الوطنية العليا القائمة على تحرير فلسطين, وتحقيق الثوابت الفلسطينية.

شهدت منظمة التحرير خلافات كثيرة بين الفصائل المكونة لها, الأمر الذي كان يعالج بالانشقاق عنها, وبسبب سيطرة فتح على المجلس الوطني من خلال اعتماد عضويتها بحسب وزنها في الكفاح المسلح وتسلُّمها بالتالي لقيادة المنظمة التي احتكرتها منذ 1968, فقد باتت المسيطر على قرارات المنظمة من خلال الاستفراد في اتخاذ القرارات خارج الأطر المؤسسية المتمثلة بمواثيقها وبمقررات المجالس الوطنية المتتابعة, وبخروج الفصائل وانشقاقها عن جسم المنظمة, إذ تُركت الساحة السياسية فارغة لمن اتهموا بالاستفراد والسلطوية.

فقد لاحظنا مما سبق نرجسية الفصيل وقائده ماثلة في سلوكياتهم, فالتفرد بالقرار كان ثمن ما بذلته هذه الفصائل من تضحيات, والانشقاقات الكثيرة في ذات الفصيل تمّت على الأغلب لعدم وجود القوة للمنشقين على مقارعة تنظيمهم الأم, ولوجود أطماع خاصة للقائمين بها, الامر الذي ترك المجال مفتوحاً أمام من تفردوا بالقرار, وجعلهم اللاعب الوحيد على الساحة الفلسطينية, والحاكم على علاقات أولئك الذين انشقوا.

أثرى هذا الواقع مفردات الشخصنة, والشللية, والمحسوبية, ومالت العلاقات القائمة على التحرير أساساً إلى نوع من النظام الأبوي السياسي القائم على الرضوخ للقائد الذي يملك القوة.

يبدو أن السياسات العملية للمجلس الوطني الفلسطيني لم ترتبط بإستراتيجية معينة, بل ظلّت مرتبطة بالتطورات والتغييرات الدولية والإقليمية, وباعتبارات شخصية تقوم على تحقيق المكاسب الذاتية وتحقيق شوفانية الذات التي وجدت مناخاً مناسباً لنموها, من خلال تردي الوضع

الفلسطيني وضعف قياداته, وارتباطية القرار الفلسطيني بالبرامج الدولية الداعمة لهذه الشـــوفانية العاملة على تمجيد ذاتها بعيداً عن مقتضيات العمل الوطني.

ساهمت هذه التراجعات من قبل قيادة المنظمة, والمؤسسات المعبرة عنها إلـــى تراجـــع الروح القتالية للفئة التي تعودت على حمل السلاح, وتأصلت مع هدفها المعلن عام 1964, وهذا ساهم في تثبيط العزيمة المقاتلة ضد الاحتلال, ودفعتهم بطريقة أو بأخرى إلى الابتعاد شيئاً فشيئاً عن فكرة الكفاح المسلح, الأمر الذي أوجد الحضور النفسي لدى هذه الفئة لتقبل تحقيـــق الذاتيـــة الخاصة الرامية لجمع المكاسب والثروة على حساب المصلحة الوطنية العليا, فيما غـــذي ذلـــك بمساعدة أطراف داخلية وخارجية أذكت هذا الشعور, وجعلته الوسيلة الوحيدة للظهور بموقـــف المنتصر.

لعل ما سبق يؤكد استخفاف القيادة الفلسطينية بالعقل الفلسطيني؛ إذ كيف يمكن تصديق هذه التراجعات والانكسارات عن الثوابت والمبادئ ووصفها بالأعمال البطوليـــة القائمـــة علـــى التحرير؟!.

المبادرات والاقتتال السياسي بين الفصائل الفلسطينية

عبر الصراع الطويل بين العرب وإسرائيل, قُدمت المبادرات السياسية الكثيرة الداعيـــة لحلّه بالطُّرق السّلمية, ويبدو أن عوامل الهزيمة التي ألحقها الإسرائيليون بالجيوش العربية عامي 1948 و 1967, سهّلت مع عوامل أخرى بسط السيطرة عليهم من خلال مبادرات لم تحقق في حدها الأدنى متطلبات السلام الحقيقي.

ركّزت هذه المبادرات على إيجاد حل للقضية الفلسطينية بصورة أساسية؛ وذلك للأهمية الخاصة التي تشكلها فلسطين في ضمائر الجماهير الفلسطينية من جانب, ومن جانب آخر فـــإن عدم الوصول إلى حل بهذا الشأن معناه الإبقاء على جذوة الصراع قائمة.

رفضت بعض هذه المشاريع من القيادة الفلسطينية, إلا أنّ إصـــرار المجتمـــع الـــدولي والعربي بضرورة حل المسألة الفلسطينية, وضع عوامل ضغط مختلفة للقبول بهـــذه المشـــاريع

السياسية, واستخدمت لإجبار الجانب الفلسطيني على التنكر لمواثيقه, ومبادئه القائمة على التحرير.

تجاوبت القيادة الفلسطينية لمتطلبات المجتمع الدولي والعربي, والذي برر لها ذلك خوفها من ضياع القضية الفلسطينية, والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية. هذه الذرائع لم تقنع بعض الفصائل الفلسطينية التي اتخذت مواقف سياسية مخالفة لنهج المنظمة, الأمر الذي أدى إلى الانقسام والاقتتال بينها, مع ملاحظة اتخاذ فكر متعصّب كوسيلة من وسائل التعبير عن هذا الاختلاف في الآراء, والتعدد في المواقف, ومن هذه المشاريع, مبادرة الملك فهد عام 1981, التي صرح من خلالها بمبادئ التسوية العادلة التي يمكن للعرب أن يقبلوا بها, واحتوت هذه المبادرة على بند يُقرّ الاعتراف بإسرائيل, ومن هذا الباب تم رفضها, ولم يكن هذا هو السبب المانع لبعض الدول بالاعتراض عليها؛ وإنما المرجعية التي قام عليها الرفض حيث جاءت بسبب تقديمها من السعودية التي لا تقوم إلا بإيحاء أمريكي, إضافة لخوف هذه الدول إن هي اعترفت بإسرائيل أن تفقد مصداقيتها, وشعاراتها الثورية والقومية الداعية إلى تحرير فلسطين.[1]

وجدت منظمة التحرير نفسها منساقة إلى هذه المبادرة تحت مبرر الخوف على وجودها العسكري في لبنان, إذ وافقت على ما جاء في قمة فاس الثانية, التي تحدثت عن مشروع سلام يعترف بإسرائيل ولا يتحدث عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني, وإنما يتحدث عن حقوق مُستمدة من قرارات الأمم المتحدة, فيما تحدث المشروع العربي عن دولة فلسطينية عاصمتها القدس, على أن يكون ذلك مرهونا بالمفاوضات وفي إطار الأمم المتحدة, بعيداً عن فكرة الكفاح المسلح.[2]

في معرض الردود الفصائلية على هذه المبادرات, نجد أن حركة فتح ومن خلال الدورة السادسة عشرة قد رفضت مشروع ريغان؛ لأنه لا يلبي الحقوق ولا يعترف بدولة فلسطينية, ولا بمنظمة التحرير, إلا أن حركة فتح في ذات الوقت طالبت بمبادرة بديلة هي (مقررات فاس)؛

---

[1] انظر, ابراش, إبراهيم: **فلسطين في عالم تغيّر**، مرجع سابق. ص19-20.

[2] انظر, المرجع السابق، ص22.

كونها تشكل الخيار العربي المفروض عليها من زاوية, ومن زاوية أخرى فهي بموافقتها تعبّر عن الحلول الواقعية للشعب الفلسطيني, وقد أكد الناطق باسم الحركة(أبو إياد) على أن ذلك لا يعني الاعتراف بإسرائيل, وإذا كان كذلك فهذا يمثل نهاية التنازل الفلسطيني وليس بداية التنازل الفلسطيني.[1] (المراقب يلحظ أن هذا القبول قد شرّع الأبواب أمام تنازلات لم تتوقف حتى اليوم)

من نفس قاعدة القبول بمبادرة فاس, دافعت الجبهة العربية عن المبادرة, بقولها إنها لن تغلق الباب أمام الخيار العسكري للثورة الفلسطينية, وأن المبادرة تشكل المخرج للعرب والفلسطينيين من الظرف الدولي المتكالب عليها.[2]

هذه المبررات رُفضت من قبل بعض الفصائل الفلسطينية, فقد رفضتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين, وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني, والجبهة الشعبية –القيادة العامة–, إذ وصفتها بأنها تتويج للمؤامرة الصهيونية الأمريكية في غزو لبنان, وان القبول بها يعني الخروج عن الميثاق القومي الوطني الفلسطيني.[3]

أثار البند السابع من قرارات قمة فاس الثانية, الذي يشير إلى حق إسرائيل في الوجود خلافا حادا في الساحة الفلسطينية, وقام على إثره ثلاثة من أعضاء الوفد الفلسطيني الرسمي هم: أبو ماهر اليماني, عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية– عضو اللجنة التنفيذية–, وطلال ناجي, ممثل الجبهة الشعبية– القيادة العامة–, ونمر صالح, أبو صالح عضو مركزية فتح بإصدار بيان مشترك رفضوا من خلاله القرار الذي عُدّ اختراقا لقرارات المجالس الوطنية السابقة, وتقديم تنازل مجاني لإسرائيل, وقد انضم إليهم, منظمة الصاعقة الموالية لسوريا, وجبهة النضال الشعبي, ثم تحولت موافقة أبي عمار على قرارات المنظمة إلى قضية خلافية كبرى, عملت على تأجيج الصراع داخل فتح ودفعها للانقسام.[4]

---

[1] انظر, ابراش, إبراهيم: **فلسطين في عالم تغيّر**، مرجع سابق. ص21– ص 22.

[2] انظر, المرجع السابق. ص23.

[3] انظر, كوبان, هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**، مرجع سابق. ص183– ص 185.

[4] انظر, نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة**، مرجع سابق. ص65.

عكست قرارات المجلس الوطني في دورته السادسة عشرة هذه التناقضات بين الفصائل؛ إذ غلب عليها عدم الوضوح من المبادرة, وقد جاء في مقرراته ما يأتي:" يعتبر المجلس الوطني الفلسطيني قرارات قمة فاس الحد الأدنى للتحرك السياسي للدول العربية الذي يجب أن يتكامل مع العمل العسكري بكل مستلزماته من أجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية, ويؤكد المجلس أن فهمه لهذه القرارات لا يتناقض مع الالتزام بالبرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني.[1]

يبدو أن عدم القبول بما جاء في مبادرة ريغان من قبل قيادة (م.ت.ف) مردّه الحرج, الأمر الذي توضحه الموافقة على ما جاء في مبادرة فاس, فالرفض كان شكليا, فهي قد قبلت بالمشروع العربي, ولكنها على مستوى التحرك السياسي قررت أن تذهب مباشرة في اتجاه الحل الأمريكي.

في دورة المجلس الوطني السابعة عشرة في عمان 1984/11/22, ظهرت بعض المرونة من طرف المجلس الوطني الفلسطيني فيما يتعلق بالقرار 242, حيث لم يرفضه صراحةً, ولم يتم التنديد باتفاقية كامب ديفيد, وقد وصفت هذه الدورة من قبل الفصائل الفلسطينية بالدورة(الانشقاقية الملغومة), وبالقرار الانفرادي؛ ذلك إن الدورة تقوم بتقديم تنازلات كثيرة لصالح التسوية السلمية. لقد توّجت العلاقة الفلسطينية الأردنية على قاعدة التوجه نحو التسوية السلمية, بتوقيع الاتفاق الأردني الفلسطيني في 1985/2/11, حيث نص الاتفاق على مبدأ الأرض مقابل السلام, وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني, في إطار اتحاد كنفدرالي مع الأردن, وحل قضية اللاجئين. رفض هذا من قبل الفصائل الفلسطينية, وتعززت حالة الانشقاق والتباعد بينها وبين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل ما يسمى بـِ (جبهة الإنقاذ الوطني), التي أخذت على عاتقها التصدي لعملية الاستسلام التي يقودها عرفات, وفي الوقت الذي كانت فيه حركة أمل تقوم بذبح الفلسطينيين في لبنان, قام رئيس المنظمة بزيارة القاهرة, وقام بإعلان اتفاق القاهرة في 1985/11/5, الذي يتعلق بتمييز العمل الفلسطيني عن الإرهاب, حيث تخلت

[1] انظر, ابراش, إبراهيم: **فلسطين في عالم تغيّر**. مرجع سابق، ص23.

المنظمة جراء ذلك عن الكفاح المسلح ضد إسرائيل, في إطار التفاعل مع الشروط الأمريكية بشأن مشاركة المنظمة في عمليات التسوية, وأدى ذلك من جديد إلى تعزيز الانشقاق والتباعد بين الفصائل الفلسطينية حتى داخل فتح نفسها, حيث إن الإعلان يشكل تنازلاً خطيراً عن حق الشعب الفلسطيني في النضال لاسترداد حقوقه المسلوبة.[1]

من زاوية أخرى, طالبت فتح في هذه الدورة أطراف التحالف الديمقراطي الالتزام بمواقفها, حيث كثُر الحديث عن عدم قدرة فتح في توفير النصاب القانوني؛ بسبب وجود اليسار الفلسطيني المعارض, ووجود جبهة الرفض, إضافة لدعم سوريا وليبيا لجماعة أبو موسى, هذا وقد اصطدمت مصالح الجبهة الديمقراطية بالمصالح الوطنية الفلسطينية, فالمشاركة في الدورة يعني إنهاء أو تهديد وجودها في لبنان وسوريا, وعدم المشاركة يعني تعريض الشرعية الفلسطينية للخطر. عليه قررت الجبهة المقاطعة رسمياً وعلنياً, وفي الخفاء طالبت أعضاءها المتواجدين في عمان بالتحضير للمشاركة إذا لم يتأمن النصاب, حيث أبلغت فتح بذلك رسمياً, كما أن الجبهة الديمقراطية لم تمانع في استبدال أعضاء كوتا الجبهة وتعيين أعضاء جدد من قيادة الجبهة المقيمين في عمان. نتيجة ذلك وبمشاركة الشخصيات الفلسطينية المستقلة تمكنت فتح من توفير النصاب القانوني إنما بصعوبة نتيجة مقاطعة اليسار الفلسطيني.[2]

بعد الدورة السابعة عشرة, تأجج الصراع الفلسطيني الداخلي بسبب العلاقة مع الأردن, وتعجلت سوريا وليبيا من خلال الفصائل الموالية لهما في إنهاء وجود فتح في لبنان, وعليه فقد شهدت الساحة الفلسطينية انقساماً على ذاتها بين جبهة الإنقاذ وبين منظمة التحرير التي تكرّست شرعيتها في الدورة 17 للمجلس الوطني الفلسطيني.[3]

---

[1] انظر, ابراش, إبراهيم: **فلسطين في عالم تغيّر**، مرجع سابق. ص32– ص 33. انظر كذلك؛ نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة**، مرجع سابق. ص92– ص 93 ومن ص73– ص 77. وكذلك, انظر, حسين, غازي: **ياسر عرفات والحل الصهيوني لقضية فلسطين**، مرجع سابق. ص140– ص 146.

[2] انظر, نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة**، مرجع سابق. ص77– ص 78.

[3] انظر, المرجع السابق. ص93– ص 94.

لقد عكست الدورة السابعة عشرة في عمّان عام 1984م نهجاً جديداً للقيادة الفلسطينية, فهي لم تتدد باتفاقية كامب ديفيد, ولم ترفض صراحة قرار(242), مما أدى لردود فعل قوية من جانب بعض الفصائل, فالاتفاق الأردني- الفلسطيني عمل على تعزيز حالة الانشقاق والتباعد بين قيادة المنظمة وبين ما يسمى جبهة الإنقاذ الوطني التي أخذت على عاتقها التصدي لما أسمته بعملية الاستسلام التي يقودها عرفات.[1]

على إثر هذه الدورة عقد رئيس المجلس الوطني مؤتمرا صحفيا ردا على سياسة عرفات, أوضح من خلاله عدم شرعية المجلس في عمان, إلا أن المشرفين عليه خرقوا النظام الأساسي لمنظمة التحرير واللائحة الداخلية للمجلس الوطني الذي ينص في المادة (19) على أنه" لا يجوز انعقاد المجلس إلا بعد اكتمال النصاب القانوني من ثلثي أعضائه على الأقل"[2], الأمر الذي لم يحصل طبعاً, لأن مئة وثمانية وستين عضواً قاطعوه من أصل ثلاثمائة وثمانية وسبعين عضواً, إذ تم استبدال ممثلي الفصائل والاتحادات الشعبية بغيرهم ممن يدينون بالولاء لشخص الزعيم, في أن الاستبدال لا يجوز إلا بعد اكتمال النصاب القانوني بشخوصه, ثم تجري عملية الاستبدال.[3]

لم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بهذه التنازلات التي قُدمت في عمّان, وإنما ظلّت تعمل دائماً على استبعاد (م.ت.ف) كممثل للفلسطينيين, فيما أكد إعلان القاهرة عام 1985 الداعي للتخلي عن الكفاح المسلح إلى مدى القدرة الأمريكية والإسرائيلية في سحب التنازلات المستمرة من جانب القيادة الفلسطينية, الأمر الذي أدى إلى تعميق الهوة بين الفصائل من جانب, وانشقاقات وخلافات داخل حركة فتح نفسها من جانب آخر.[4]

---

[1] انظر, **نوفل, ممدوح: البحث عن الدولة**، مرجع سابق. ص32.

[2] انظر, منظمة التحرير الفلسطينية: **اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني**. ماده (19). مكتبة الشيخ عبد الحميد السائح. ص19.

[3] انظر, حسين, غازي: **ياسر عرفات والحل الصهيوني لقضية فلسطين**، مرجع سابق. ص139- ص 145.

[4] انظر, صالح, محسن محمد: **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، مرجع سابق. ص 468.

إن حجم التنازلات والتراجعات عن مبادئ الميثاق الوطني الفلسطيني, ومقررات المجالس الوطنية قد فاق بخطورته النكبة التي ألمّت بالشعب الفلسطيني, وإذ تشهد هذه التنازلات على مدى الضعف الذي أعترى الساحة الفلسطينية, إلا أنّه وبنفس الوقت يشهد على علاقات هزيلة متناحرة بين الفصائل, فالفصائل قد تخلّت عن مواثيقها الداعية إلى التحرير لصالح الانغماس في مبادرات سياسية لم تجن منها سوى مزيدٍ من الانكسارات والانهزامات, ونحن إذ نُقرّ بهذا الواقع, فإننا من وجهة أخرى نشهد تعصّبية في اتخاذ القرار الفلسطيني, تعصبية قائمة على التفرد والاستئثار, ومنع الآخرين من المشاركة, وإغوائه بمكتسبات عينيّة ومادّية, مما عمل على تعميق الفكر المتعصب, واشتداد تعبيراته على المستوى الفصائلي بصورة خاصة وعلى المجتمع الفلسطيني بصورة عامة.

الانتفاضة والفصائل الفلسطينية

تمكّنت الإدارة الأمريكية والإسرائيلية بمساعدة أطراف عربية وأخرى دولية في تجريد الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة عبر مبادرات سياسية لم تراع أدنى المتطلبات الفلسطينية, إلا أن الشعب الفلسطيني قد ثار على الظلم الذي لحق بقضيته من خلال الانتفاضة الفلسطينية التي تفجرت في 1987/12/9.

يبدو أن الاتحاد السوفييتي –سابقا– قد وجد في الانتفاضة الفلسطينية فرصة سانحة للتدخل في ترتيب البيت الفلسطيني؛ كون ذلك يعطيهم فرصة في تحقيق المكاسب في منطقة الشرق الأوسط من جهة, ومن جهة أخرى فمشاركتهم في ايجاد حل للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي يعني منع التوغل الأمريكي في هذه المنطقة والاستفادة من خيراتها. من هنا تقدم السوفييت بمبادرة وزير الخارجية السوفييتي ادوارد شيفارنادزه في 22/شباط/1989, التي تقوم على فكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام.[1]

بسبب الانتفاضة عقدت الفصائل ورشات عمل متعددة شارك فيها أعضاء اللجنة التنفيذية والقيادة الفلسطينية, وممثلون إضافيون عن كل الفصائل, باستثناء منظمة الصاعقة, والجبهة

[1] انظر, نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة**، مرجع سابق. ص291– ص300.

الشعبية– القيادة العامة–, والمنشقون من جماعة أبو موسى(الانتفاضة), وجماعة عربي عـواد, كان الهدف من الاجتماعات هو الوصول إلى طريقة لتعـديل البرنـامج المرحلـي للمنظمـة, والوصول إلى صيغة مناسبة للاعتراف بالقرارين 242, 338, والاعتراف بحق إسـرائيل فـي الوجود, ونتيجة لذلك ظهرت خلافات وكيانات داخل القيادة الفلسطينية وداخل كل فصيل, كـان أخطرها ما حدث في الجبهة الديمقراطية التي قامت في آب/ 1988, بإصدار مبـادرة سياسـية تقوم على إنشاء دولة فلسطينية في الضفة والقطاع إلى جانب دولة إسرائيل, وأن تقـوم الدولـة الفلسطينية بجميع الترتيبات الأمنية التي يتطلبها ويقرها المؤتمر الدولي للسلام الذي سيقوم على قاعدة 242.[1]

شهد الحوار الوطني انقساماً في الجبهة الديمقراطية؛ فأقلية المكتب السياسـي للجبهـة بقيادة ياسر عبد ربه المنشق عن الجبهة الديمقراطية رفض مطلب الأغلبية بقيادة نايف حواتمـة القائم على عدم تناول مسألة الدولتين, ثم قام قادة التيار الديمقراطي داخل الجبهة باطلاع قيـادة فتح على مجريات الصراع القائم مع أغلبية المكتب السياسي؛ بغية التأثير عل موقـف الأمـين العام لها, حيث تدخل أبو إياد لراب الصدع الناشئ إلا أنه فشل في مسعاه, وقد صـرح الأمـين العام للجبهة بقوله: أنتم أصحاب البرنامج المرحلي سنة1974, فلماذا تتخلون عن ذلـك بوجـود فرصة لتعزيز وتدعيم هذه البرنامج؟. هذا الصراع دفع الأغلبية إلى إحـداث الضـغط المـالي لكوادرها داخل الأراضي المحتلة بسبب انحياز أعضائها إلى مواقف التيـار الـديمقراطي, ثـم صعدت أغلبية المكتب السياسي من دعمها للكادر الملتزم بمواقفها.[2]

بعد أن كانت الفصائل تتسابق في تبني العمليات العسكرية ضد إسرائيل وتبالغ فيها إلـى حد استغلال الحوادث الفنية الواقعة فيها ونسبتها إلى نفسها, انتقل التنافس إلى المواقف السياسية, فالجبهة الشعبية شهدت تناقضاً في مواقفها؛ إذ رفضت 242,338, والإقرار بوجـود إسـرائيل, لكنّها وافقت على إعلان الاستقلال, وقد فضل جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية أن يدلي

---

[1] انظر, نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة**، مرجع سابق. ص143– ص 150.

[2] انظر, المرجع السابق. ص150– ص 158.

بموقفه النهائي في اجتماع خاص مع حركة فتح, الأمر الذي اعتبره نـــايف حواتمـــه اســـتغلالاً لازمات الجبهة, ولأنه يعلم كيف تتم المساومات الحقيقية في الاجتماعات الثنائية, أمـــا صـــلاح خلف عضو اللجنة المركزية لفتح فقد ربط الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية بمبادرة الاعتراف بالقرارين242 و338, وفي نهاية المناقشة تم تثبيت التوجه إلى قيام الدولة الفلسطينية إلى جانب إسرائيل بالاستناد إلى القرار 181. بتاريخ 1988/10/8.[1]

الواضح بان فصائل م.ت.ف لم تعمل لأجل جعل الانتفاضة في منـــأى عـــن خلافاتهـــا السياسية, فالديمقراطية والشعبية اتخذتا مواقف باسم (قاوم), لمغايرة توجهات أبـــو عمـــار فـــي الانتفاضة. الأمر الذي أسس لمزيد من الخلافات والصراعات الدموية.[2]

خلال الانتفاضة بقيت حماس خارج القيادة الوطنية الموحدة, وصعّدت نضالاتها المستقلة ضد إسرائيل, وجسدت نفسها كقوة نضالية إلى جانب م.ت.ف, وبدأ التنافس التنظيمي والتبـــاين السياسي يظهر بين حماس و م.ت.ف, وأخذت العلاقات بينهم تأخذ أشكالاً مختلفة سيتم الكشـــف عنها في معرض بحثنا في العلاقات القائمة بين الفصائل وخصوصاً بين حركة فـــتح وحركـــة المقاومة الإسلامية.

وفيما يتعلق بالجبهة الديمقراطية, فقد حصل تباين بين موقف مساعد الأمين العام للجبهة ياسر عبد ربه الذي يقف مع إعلان الاستقلال, وإطلاق مبادرة السلام الدولية الداعيـــة للإقـــرار بالقرارين المذكورين سابقاً, والإقرار بدولتين لشعبين, والآخر برئاسة نايف حواتمه الذي غيَّـــر من موقفه بعد ضغط السوفييت عليه, حيث قام بمهاجمة الشعبية واصفاً إياها بـــالتطرف, وثمـــن مواقف الحزب الشيوعي الفلسطيني في الدفاع عن التوجهات الوطنية الواقعية علماً بأنـــه كـــان ضدها, ثم أقر نهاية الاعتراف بالقرارين 242 و338, واعتمادهما للمفاوضـــات بعـــد ضـــغط السوفييت عليه.[3]

---

[1] انظر, نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة**، مرجع سابق. ص159– ص 163.

[2] انظر, المرجع السابق. ص228– ص 232.

[3] انظر, المرجع السابق. ص163– ص 164.

إعلان الاستقلال

شكل قبول (م.ت.ف) الاحتكام إلى قرارات الأمم المتحدة, تحولاً استراتيجياً في مسيرة الثورة الفلسطينية, وتجاوزاً واضحاً للميثاق وللعديد من الثوابت, إذ استند الإعلان إلى الشرعية الدولية وبالتحديد إلى القرار 181, كما قبلت (م.ت.ف) بالقرارين 242 و 338.[1]

على الرغم من التناقضات الفصائلية إزاء الإعلان, إلا أنه تم التأكيد على الشروط الأمريكية من خلال بيان ستوكهولم يوم 1988/12/7, الذي أسس للحوار الفلسطيني- الأمريكي, غير أن هذا الحوار كان أشبه بجلسات الاستماع غير المجدية؛ ذلك أن ما يعني الإدارة الأمريكية هو جر (م.ت.ف) إلى تقديم مزيد من التنازلات.[2]

يلاحظ أن هناك تلاعباً بالحقوق الفلسطينية التي أصبحت محلّ مساومة, وأن هناك محاولات جديّة في البحث عن مرجعية بديلة للمرجعية التاريخية, قد تكون الشرعية الدولية, أو الشرعية التفاوضية, وهذا مؤشر خطير يدل على فشل القيادة السياسية للشعب الفلسطيني التي انغمست في تسويات لم تجلب إلا مزيداً من الانقسامات السياسية بين الفصائل, الأمر الذي أدى بها لأن تصبح عائقاً أمام تحقيق عمليات النّمو والتطّور الفلسطيني.

أوسلو والاستقطاب الفصائلي الفلسطيني

لا شك أن السياسة هي فن الممكن, وأن السياسي الناجح هو من يكون متفائلاً بحدوث هذا الممكن في العمل السياسي, إلا أن التفاؤل في هذا العمل شيء, وعدم مصارحة الجماهير بالحقيقة بإخفاء أوجه التقصير وتقديم التنازلات شيء آخر, فالتفاؤل السياسي هو الذي لا يستسلم لإرادة الخصم, ويكون هدفه تحقيق الثقة لدى الجماهير.

---

[1] انظر, ابراش, إبراهيم: **فلسطين في عالم تغيّر**، مرجع سابق. ص58.

[2] انظر, نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة**، مرجع سابق. 177- ص 214. انظر كذلك, صالح, محسن محمد: **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، مرجع سابق. ص468. وكذلك انظر, قاسم, عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**. مرجع سابق. ص 75- ص 76.

شكل قبول (م.ت.ف) بهذا الاتفاق تراجعاً خطيراً عن الثوابت والمبادئ, ولكن ليس هذا فحسب, وإنما تعداه إلى استبدال الشرعية التاريخية للشعب الفلسطيني بالشرعية الدولية, وانكسار هذه الأخيرة لصالح الشرعية التفاوضية من خلال اعتماد السرية في برامج هذا الاتفاق من زاوية, والمصادقة من جانب (م.ت.ف) على جميع الشروط الأمريكية والإسرائيلية السابقة من زاوية أخرى.[1]

فقد استجابت القيادة الفلسطينية للمطلب الإسرائيلي في الرسالة التي وجهتها إلى الجنرال رابين بتاريخ 1993/9/9 وجاء فيها:" تؤكد (م.ت.ف), أن تلك البنود الواردة في الميثاق الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود, والمواد الواردة في الميثاق والتي تعارض الالتزامات المنصوصة في هذه الرسالة, تعتبر غير ملزمة, وغير شرعية وبناء على ذلك تتعهد (م.ت.ف) بأن تعرض على المجلس الوطني الفلسطيني الموافقة على التغييرات الضرورية في الميثاق الفلسطيني".[2]

عُين يوم 1996/4/22 موعداً لموافقة المجلس على الإلغاء واشتركت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية مع ائتلاف سلطة الحكم الذاتي في دورة المجلس الواحد والعشرين في غزة, وتم للقيادة الفلسطينية ما أرادت مما دفع ادوارد سعيد إلى القول:" المعدلون يقبلون من أجل تحقيق رغبة إسرائيل في تنازلات جديدة, لا تعبر لا عن العدالة, ولا السلام ولا عن شيء. إنها فقط تتجسد لإرادة إسرائيل وسلطتها على الشعب الفلسطيني أنه التعديل نوع من الاستعباد الروحي والفكري وتجسيد للتفريط وأسوأ ما في هذه المسرحية, هي أن السيد عرفات يملك جرأة تقول بأن التعديل يجسد الديمقراطية الفلسطينية."[3]

---

[1] انظر, عبد الكريم, قيس وآخرون: **الدولة المستقلة والسيادة الوطنية**. ط(1). بيروت: دار التقدم العربي. 1999.ص 31. وكذلك انظر, ابراش, إبراهيم: **فلسطين في عالم تغيّر**، مرجع سابق. ص135- ص 141

[2] **صحيفة الرأي الأردنية:** عمان. ص8. تاريخ 1996/1/31

[3] **مجلة الوسط**- العدد(214). في 1996/3/4- ص18.

قاد هذا الاتفاق إلى تأليب الشعب الفلسطيني ضد (م.ت.ف)؛ كونها تتصرف في حقوق هي ملك للشعب الفلسطيني عبر الأجيال, إذ إنّ مهمة منظمة التحرير هي التحرير وليس التفريط بالحقوق الفلسطينية.

صراع الشعارات الفئوية بين الفصائل

ثارت الفصائل الفلسطينية ضدّ اتفاق, وكانت حركة المقاومة الإسلامية(حماس) الوليدة على رأس المنتقدين للمنظمة, ولم تقتصر معارضتها على المواقف السياسية المتخذة من جانب المنظمة فقط, بل تعداه إلى التشكيك بمصداقية المنظمة؛ كونها الممثل للشعب الفلسطيني.

توالت الردود الفصائلية الرافضة لهذا الاتفاق, فقد هدد أحمد جبريل بقتل أبي عمار لموافقته على هذا الاتفاق الخياني, كما وعلّق فتحي الشقاقي على الاتفاق بقوله: إنّه يشكل صفقة رخيصة لن يرضى بها الشعب الفلسطيني, فيما ثارت الانتقادات من داخل فتح نفسها, إذ صرح هاني الحسن عضو اللجنة التنفيذية بقوله: إن أبا عمار لا يملك الحق بالتوقيع على الاتفاق باسم الشعب الفلسطيني, ثم تحول الحسن بعد ذلك إلى مؤيد لأوسلو, وللسلطة الفلسطينية الناتجة عنه,[1] كما "صرح جورج حبش بأن خيار أوسلو قد بدد مرحلة الكفاح المسّلح, وبدّد إنجازات الانتفاضة, بل إنّ وقف الانتفاضة كان شرطاً إسرائيلياً للموافقة على الاتفاق".[2]

شهد التوقيع على الاتفاق معركة داخلية فلسطينية, تركزت على تراشق الاتهامات بالخيانة الوطنية والاستسلامية, وغاب الصراع الفكري والسياسي عنها, فلم يحسن المعارضون للاتفاق ولا المؤيدون له التعامل مع الأبعاد المستقبلية للاتفاق, فالمعارضون اعتبروا ذلك خروجا على نصوص الميثاق الوطني, وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني, وطعنوا في نصاب اللجنة التنفيذية, وشككوا بشرعية القيادة الفلسطينية وشرعية قراراتها, ودعت إلى انتخابات وطنية عامة لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني, أما المؤيدون فقد خاضوا المعركة بصورة دفاعية سلبية,

---

[1] انظر, ابراش, إبراهيم: **فلسطين في عالم تغيّر**، مرجع سابق. ص147.

[2] سويد, محمود: **التجربة النضالية الفلسطينية, حوار شامل مع جورج حبش**. ط(1). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 1998. ص35.

وعلى ذات الأرضية التي وقفت عليها المعارضة إذ أهملت دور الناس العاديين في الدفاع عن الاتفاق وعن الشرعية الفلسطينية, ولم تحاول تشغيل قواها الذاتية في هذا الاتجاه, وركزت جهودها باتجاه أن الشرعية موجودة رغم خروج المعارضة,[1] وهنا لا بد من الإشارة إلى مسؤولية الفصائل في اتفاق غزة–أريحا, التي تندرج بطبيعة الحال تحت تيارين: الأول مؤيد لفكرة الحل السياسي، مع اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإنجاح الفكرة, والثاني معارض، ولكنه لم يتخذ الإجراءات اللازمة لإلحاق الهزيمة بالتيار الأول, فالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وبعض الشخصيات المتنفذة في عضوية اللجنة التنفيذية، أيدوا المسار الأول عن طريق التحشيد للفكرة وقمع معارضيها، ومن ثم ارتباطهم الوثيق ببرنامج الرئيس ياسر عرفات سواء على المنظمة أو على الشعب، ثم إنّ الجبهة الديمقراطية تفاخر بأنها أول من دعا لفكرة التسوية السياسية, وتندرج مسؤولية الجبهة الديمقراطية في أخذها الكثير من الإجراءات على أولئك الملتزمين بمنظمة التحرير الفلسطينية مثل: برنامج النقاط العشرة سنة 1974، وبيان الاستقلال سنة 1988، وابتعاد الديمقراطية عن هذا الاتجاه إنما يعود إلى سياسة عرفات تجاه الجبهة، وليس لموقف الجبهة من مسار قيادة عرفات.[2]

أما مسؤولية الحزب الشيوعي الفلسطيني، فقد كان مع قرار التقسيم منذ عام 1947 والقرار 242 منذ عام 1967، ولم يكن مع ميثاق المنظمة ولا مع الكفاح المسلح، وبمعنى آخر فالحزب لم يشارك في رؤية أعمال المنظمة، إلا بعد إعلان عرفات عن التسوية السياسية، يُضاف إلى ذلك أنّ التعامل مع رؤية عرفات في القيادة كانت تأتي من خارج المنظمة، الأمر الذي أضاف مسؤولية أخرى على عاتق هذا الحزب، أما عن الفصائل التي كوّنت جبهة الرفض سنة 1974 فقد عادت وانضمت لقيادة المنظمة عام 1979م، حيث تبنت أطروحات التسوية السلمية، ووافقت على برنامج إعلان الاستقلال, ومن هذه الفصائل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وجبهة التحرير الفلسطينية بشقيها، وجبهة النضال الشعبي، وتقع المسؤولية على هذه الفصائل فيما يأتي: المشاركة في عمليات التسوية, وتهيئة الجماهير لهذا الحل، والدفاع عن

---

[1] انظر, نوفل, ممدوح: **قصة اتفاق أوسلو**. (ط1). عمان: الأهلية للنشر والتوزيع. 1995. ص227– ص 228.

[2] انظر, علوش, ناجي: **أوسلو وآفاق الصراع العربي الصهيوني**. مرجع سابق. ص94.

سياسات ياسر عرفات، ومقاومة المشاريع الرافضة لعملية التسوية، أما المسؤولية التي تقع على الفصائل الرافضة لمسار ياسر عرفات فتنحصر في عدم القدرة والعجز عن بناء منظمةٍ تقاوم مشاريع التسوية، من خلال عدم الارتكاز لسياسات دقيقة لمواجهة هذا الخطر، وعدم بناء قوى سياسية قادرة على تشكيل البديل.[1]

إنّ صيغة أوسلو قد كشفت أزمة المنظمة, وقادتها إلى نوعية غير تقليدية من الأزمات المتعلقة بوجودها, ودورها, وشرعيتها في قيادة الشعب الفلسطيني, من خلال توقيعها على اتفاقات لا تلبي الشرعية الفلسطينية, ولا المواثيق التي ينبغي أن تكون حريصة على تنفيذها, ومن الجدير ذكره هنا بأن أياً من التنظيمات الفلسطينية لم تطعن بشرعية المنظمة كممثل للفلسطينيين إلا بعد دخولها في منزلق العلائق التفاوضية مع الإسرائيليين, وبالذات بعد أوسلو.

زعامة ياسر عرفات

إن الوقوف على المميزات الشخصية للقائد السياسي من وجهة نظر نفسانية تؤثر في العملية السياسية, وتترك بصماتها عليها, والدراسة إذ تتعرض لإبراز بعض الصفات السيكولوجية والنفسية لياسر عرفات, فهي تستهدف الكشف عن مدى تلازم السلوك السياسي الفلسطيني مع ما تتميز به شخصية الرئيس الفلسطيني الراحل من صفات.

يوصف أبو عمار بالشمولية التي توصف بأنها "شكل من أشكال التنظيم السياسي يقوم على إذابة جميع الأفراد, والمؤسسات, والجماعات في الكل الاجتماعي(المجتمع, أو الشعب, أو الأمة, أو الدولة) عن طريق العنف والإرهاب, ويمثل هذا الكل قائد واحد يجمع في يديه كل السلطات. وهو في الغالب شخصية كريزمية له قوة سحرية على جذب الجماهير, ولهذا يلقبونه بالزعيم."[2]

---

[1] انظر, علوش, ناجي: **أوسلو وآفاق الصراع العربي الصهيوني**. مرجع سابق. ص104- ص108.

[2] انظر, إمام, إمام عبد الفتاح: **الطّاغية**. د.ط. د.م.ن: دار المعرفة. 1994. ص63.

اتسمت شخصية ياسر عرفات بالسّيطرة التامّة على القرار الفلسطيني, سواء ما تعلق منها بقرارات أساسية أو هامشية, فهو المصدر الأوحد للسلطة, ومع ميل عرفات للتشاور مع غيره, إلا أنه يحتفظ لنفسه باتخاذ القرار النهائي في المسائل المهمة.[1]

تميزت شخصيته بالتشكيك, والميل الشديد إلى الاستقلال, فعرفات لا يثق إلا بنفسه, ولا يأتمن أحداً على أمنه الشخصي, وكذلك فهو لا يحب الانتقاد من أحد, وإذا حصل فإنه ينفعل بشدة,وإذا حصل ذلك من أحد أعضاء المنظمة فربّما يقوم بسجنه, ولهذا يحجم الأعضاء عن توجيه أي نقد له حتى ولو كان بالإشارة, لأنهم يعرفون كيف ستكون ردة فعل الرئيس إذا غضب منهم. فيما يشعر عرفات كذلك بالفوقية على الآخرين, ومن ذلك قوله: وقفت مرات عدة في مواجهة الموت وتغلبت عليه.[2]

إنّ عرفات لا يقبل سلطة الآخرين, وهو شديد الحساسية حيال استقلاليته, فهو لا يحتمل الشعور القائل بأن أحداً آخر يعلوه أو يساويه من حيث المستوى, والدليل على ذلك هو في علاقة عرفات مع القادة الآخرين في السلطة الفلسطينية مثل حنان عشراوي الذي أتخذ خطوات من شأنها إذلالها عندما بدا واضحاً له أنها متحفظة حيال أسلوبه في العمل. هذه النزعة ترافقه حتى مع القضايا الأكثر أهمية, وهذا الحرص الزائد على استقلاليته يتسم أحياناً بطابع النزعة الطفولية, فعرفات من هذا الباب يحرص على خدمة نفسه بنفسه. وقد كتب عنه " توماس فريدمان" في كتابه الذي حمل عنوان(من بيروت إلى القدس,1989)" يتمتع عرفات بمكر تجار السوق, وخفة يد الساحر, وتوازن البهلواني في السيرك, والاهم من ذلك, بجلد الحرباء, ما يسمح له بالتلون بكل الألوان السياسية حسب مقتضى الظروف, كما أن عرفات يثور غضباً دون سبب ملحوظ, ويعبر غضبه في هذه الحالة عن كبت دفين, وعندما يغضب يميل إلى الصراخ, ثم يعود للاعتذار, ويتراجع وينطوي على ذاته متجاهلا من حوله, وفي حالات الغضب, يتخذ عرفات مواقف غير واقعية أحيانا, فيبالغ ويهدد, لكنه يصور نفسه في صورة الضحية المهددة بالخطر,

---

[1] انظر, قاسم, عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**. مرجع سابق. 150- ص 162.

[2] كيمحي, شؤول وجيرولد بوست: **ياسر عرفات صورة سيكولوجية وتحليل استراتيجي**. ط(1). لبنان: المركز العربي للدراسات المستقبلية. د.ت. ص52 – ص 53.

وإذا تعرض عرفات للإزعاج من أحد مرؤوسيه, فإنه يرد عليه بغضب شديد, ويأمر برميه في السجن عدة أيام.[1] من هذا الباب صرح محمد عوده (أبو داوود)[2] أن أبا عمار لا يحب العمل مع الأقوياء خوفاً من منافسته الزعامة.[3]

يتّبعُ أبو عمار مجموعة من التكتيكات مع مرؤوسيه منها زرع الخوف, والاعتقالات, ولعب دور الأب, وإغراق الثناء, والتعيينات التي لا معنى لها, وفي كل الأحوال يجب أن يبقى صاحب الكلمة الفصل.[4]

تأكيداً لذلك ما أفاد به ناجي علوش,[5] أنه كان هناك اجتماع في مكتب الإعلام للكوادر الفتحاوية في بيروت الذي كان يترأسه, فإذا بالقيادات الفلسطينية- تدخل على الاجتماع الذي يتزعمه أبو عمار, وأخبرته بتأييدها له, فما كان من أبي عمار إلا أن قام بتوجيه اللوم والزجر لهم (بهدلهم), ووجه لهم كلمات بذيئة لا يصلح ذكرها في هذا المقام, وبعد انصرافهم سأل علوش عن سبب هذا التصرف, فرد عليه الرئيس عليّ أن أعلمهم كيف يجتمعون ويقررون بدوني, كما تميزت شخصية عرفات بالصلابة والجمود والمراوغة, بحيث مكَّنه ذلك من تحقيق أهدافه, كما تميز بقدرة غريبة على تحمل الصدمات التي ينظر إليها كإهانة من قبل المجتمع الدولي, ولا يسمح لأحد من النيل والتشكيك بقيادته, كما أن عرفات كان محترفاً في توريط المتعاونين معه بالمسائل المالية والأخلاقية, وعرفات إذ يرد على خصومه, فهو يستخدم نوعاً من الفهلوة الحاذقة التي تقوم على استخدام إشارات اليد أو الجسد, وتكرار الألفاظ أكثر من مرة, وكذلك استخدام

---

[1] انظر, كيمحي, شؤول وجيرولد بوست: **ياسر عرفات صورة سيكولوجية وتحليل استراتيجي**. مرجع سابق. ص51-53.

[2] هو قائد الميليشيا الفتحاوية والمنظمات في الفترة من 1968- 1970, وهو عضو المجلس الثوري الفلسطيني حتى اليوم. تعرض لمحاولات قتل عديدة من قبل الإسرائيليين, ومن قبل القيادة الفلسطينية.

[3] محمد عوده. دمشق. الجمعة 2009/8/1.

[4] انظر, كيمحي, شؤول وجيرولد بوست: **ياسر عرفات صورة سيكولوجية وتحليل استراتيجي**. مرجع سابق. ص54.

[5] مناضل قومي فلسطيني, عضو المجلس الثوري لحركة فتح سابقاً, وأمين عام اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطيني, ونائب القائد العام لقوات الميليشيا في لبنان, دخل صفوف حركة فتح عام 1967, واستقال في سنة 1979, صدر قرار بقتله أينما وجد من قبل القيادة الفلسطينية. ناجي علوش.. عمان. 2009/7/28.

بعض الألفاظ الوضيعة فيمن يصغرونه شأناً من القيادات الفلسطينية, وواضح كذلك بأنه قد حاصر الفصائل مادياً, وعمل على شقّها واقتتالها ليكون دائماً هو الأساس في حل الخلافات.[1]

اتبع أبو عمار سياسة (فرّق تسُد) المبنية على التعيينات الشخصية, حيث حرص عرفات على تعيين شخصين مختلفين في مكتب واحد, كي يتنازعا, وبالتالي التملق منهما لعرفات للحصول على الرضا.[2]

لقد بقيت سياسة (العصا والجزرة) ملازمة لأبي عمار من خلال الضغط المتواصل من موقع تفوق مع الاستعداد للتدخل المباشر لقمع التمرد الموجه ضده, إنها علاقة سيطرة تعتمد على وسائل الهيبة والنفوذ وعلى المرونة والليونة حينا, وعلى القساوة والصلابة حينا آخر.[3]

تميز أسلوب الحكم الذي يتبعه عرفات "بالحرص على إقامة أنظمة حكومية متوازية ومتعددة, لبسط السيطرة والنفوذ, من ذلك ما ورد أن منصور الشوا(الرئيس السابق للمجلس البلدي في غزة) اتهم عرفات بأنه لا يحب القرارات الصادرة عن مجلس المدينة, فما كان من الزعيم الفلسطيني إلا أن شكل مجلساً بلدياً منافساً, دون أن يبلغ الشوا بالأمر, وهذا المجلس الذي يديره ابن عم الشوا, وافق على بناء برج من عشرين طابقا, علماً بأن المجلس القديم قد رفض هذا المشروع, وعلى الرغم من ذلك بدأ المجلس الجديد بإنشاء البرج, دون أن يصل الطوابق العليا منه بشبكتي المياه والصرف الصحي. قام عرفات كذلك بإنشاء سلكاً مدنياً رديفاً مزعوماً, يخضع لوزارة الداخلية الفلسطينية من الناحية العملية(علماً بأن حقيبة هذه الوزارة هي في يد عرفات نفسه), وعلى نحو مماثل, يلتف عرفات على المكونات البنيوية للسلطة الفلسطينية والمجلس المنتخب, ووزارات الحكومة, ومن يد عرفات حصراً ويديم "وهم الحكم الديمقراطي"

---

[1] انظر, قاسم, عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**. مرجع سابق, ص150– ص 162. انظر كذلك, كيمحي, شؤول, وجيرولد بوست: **ياسر عرفات صورة سيكولوجية وتحليل استراتيجي**. مرجع سابق. ص51– ص 80.

[2] علوش, ناجي: **مقابلة شخصية، مرجع سابق**. انظر, غنيم, عبد الرحمن: **الحالة الفلسطينية ودور الرقم الصعب**. ط(1). دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع. 1987. ص52

[3] انظر, نصّار, ناصيف: **منطق السلطة, مدخل إلى فلسفة الأمر**. ط(1). بيروت: دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع. 1995. ص 361.

في الوقت نفسه, وفيما مضى كان عرفات يعتمد الأسلوب نفسه, فأنشأ وكالات متعددة وأقساما متقابلة داخل فتح, مشتتاً بذلك مراكز السلطة بهدف تدعيم حكمه, وبعد ذلك كرر عرفات الشيء نفسه داخل (م.ت.ف), حيث أنشأ مؤسسات ووكالات أمنية متعددة(ذات صلاحيات متداخلة) بهدف تقويض مكانة الأخصام وتعزيز مكانة الأنصار".[1]

التهاون التربوي والتنظيمي

من المفيد ذكره أن مسلسل التنازلات الفلسطينية, قد تزامن مع وجود عدد من الجوانب التربوية والتنظيمية, التي ظهرت في سلوك المجتمع الفلسطيني, وفي سلوك الفصائل الفلسطينية.

يبدو أن هذه الجوانب قد عبّرت وأفادت في زرع التعصبية التي باتت تهدد النسيج الاجتماعي, وانزلاقه إلى أدنى المستويات التربوية والأخلاقية.

فالتربية القائمة في المجتمع الفلسطيني, تلازمت إلى حد ما مع ما تحمله التحركات السياسية التي اعتراها بطبيعة الحال الضعف والترهل والتنازلات المستمرة عن الثوابت المقدسة, فالأخلاق الحميدة, والعلم المستنير, وتعزيز الشعور الجماعي, هي قيم ضاعت في زحمة العراك السياسي, فجردت بالتالي الفرد الفلسطيني من مسؤوليته اتجاه وطنه وشعبه.[2]

لقد تجسدت هذه المعاني من خلال مجموعة من السلوكيات التي مارستها الفصائل الفلسطينية؛ إذ غاب عنها منطق السرية, فالشعور الفوقي للفصائل جعلها فريسة سهلة لعمليات الاختراق الفكري والعسكري, وما يدلل على هذه الزاوية من الطرح هو أنّ حجم المعتقلين في السجون الإسرائيلية يفوق حجم العمليات العسكرية التي يؤديها الأفراد ضد إسرائيل, ومن ذلك أيضاً العمل الجاد لأقلمة القضية الفلسطينية التي تحتاج إلى كل الأيادي لمواجهة التقنية العسكرية الإسرائيلية.[3]

---

[1] كيمحي, شؤول وجيرولد بوست: **ياسر عرفات صورة سيكولوجية وتحليل استراتيجي**. مرجع سابق. ص81.

[2] انظر, قاسم, عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**. مرجع سابق. ص 90- ص 94.

[3] انظر, المرجع السابق. ص96- ص 99.

لقد كان صرف الأموال من قبل المنظمة يصب أيضاً في صالح التوجهات السياسية التي تريدها, ووسيلتها في ذلك استقطاب أبناء العائلات وأصحاب النفوذ التقليدي, وذلك من أجل تمرير هذه السياسات, وتحقيق السيطرة بالقوة والاستبداد.[1]

من الطبيعي كذلك أن يحصل افتراق في الأهداف بين الأطر المجتمعية, والقيادات الفلسطينية, فالتكاملية الوطنيّة المحققة لعوامل النّمو والتطّور غابت واستبدلت بمفاهيم الظالم والمظلوم تحت عناوين مختلفة توصف بالاستبدادية المحققة لنوازع الذات الأولية(الظالم), وبالتظلم المستمر من جانب الذات الايثارية (المظلوم).[2]

تميّز النظام الحزبي الفلسطيني بمجموعة من الخصائص التي تلتقي التقاء واضحاً مع مفهوم العصبية القبلية بكل مقاييسها وأركانها, فالقيادة الفلسطينية من الناحية النفسية والسيكولوجية قد عبرت بسلوكها عما تحمله من عصبية بطريقة لا تدع مجال للشك فيها, سواء أكان ذلك ملازما لشخصياتها, أو كان واقع الفعل لها يشهد بذلك.

والحال كذلك, فقد انعكست هذه التوجهات والسلوكيات على عناصر التنظيمات الأخرى, إذ باتت البلطجة والشعور بالفوقية المدعومة من القائد, هي طريقة حياة, ومنهج سلوكي أفرز واقع مليء بالويلات والصراعات, إضافة إلى ما أفضاه ذلك من نرجسية الذات المتصفة بالأنانية, والجمود, والاستقواء على الآخر من خلال التشبث بآليات ضخّت جميعها لصالح تمجيد فكرة التعصّب القبلي, وجعله ميزة رئيسة لعمل الفصائل الفلسطينية سواء ما تعلق منها بعلاقاتها مع بعضها, أو ما تعلق منها بعلاقاتها مع الجمهور الفلسطيني.

تسبب هذا في شيوع أمراض الشللية, والتناحر والمساومات الفئوية الضيقة, وروح التعصب وسيادة القيادة الأبوية اللامؤسسية, ويظهر جلياً بأن هناك خللاً واضحاً في أداء القيادات الفلسطينية القائمة والمسؤولة عن تحقيق الصالح الفلسطيني, كما تشير النتائج إلى أن هناك انكساراً في المطالبة بالحقوق الفلسطينية بطرق وسياسات وممارسات مختلفة تلتقي مع قانون

---

[1] انظر, قاسم, عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**. مرجع سابق. ص99- ص 103.

[2] انظر, المرجع السابق. ص99- ص 101.

الغاب, الذي يغلب القوي فيها الضعيف, فالاحتقان والتوترات, والالتفاف على القانون الأساسي, والاقتتال الداخلي بين الفصائل, والحاجة إلى الواسطات العربية والدولية, وحالات الفعل ورد الفعل, كلها إشارات تشير إلى المظاهر التي اعترت الساحة الفلسطينية فأعطتها طابع العصبية التي ستؤدي بالمجتمع الفلسطيني إلى مزيد من التخلف والانزلاق, وإضاعة الحقوق المصيرية للشعب الفلسطيني.

من الواضح أن الواقع الفصائلي الفلسطيني قد شهد تنظيمات كثيرة, ذات أعداد صغيرة غلب عليها طابع الانشقاقات الكثيرة, والبعد الشخصي في تشكيلها, مع أن المبادئ والأهداف المعلنة لأغلب الفصائل لا تظهر أية اختلافات تؤخذ كمبرر للتعدد الفصائلي.

تميزت القيادات الفلسطينية بوجود رؤى فكرية مختلفة أوجدت تعارضات جدية في مفاهيم وأساليب التربية والتعبئة والتوجيه, وفي الطرح السياسي والإعلامي, وتحديد الأصدقاء والأعداء, وعقد التحالفات, واستيعاب الأحداث والتعامل معها, وفي اتخاذ القرارات.

دلَّت الدراسة على أن السلوك الفصائلي أوجد مناخاً ملائماً للخلافات, ولنمو الكتل الداخلية والمجموعات المحسوبة على شخصيات قيادية, مما عمل على انشقاقها.

يتضح من الدراسة السابقة أن الفصائل الفلسطينية تعاملت مع الشرعية الدولية المتحكم به من قبل قوى متعددة, وتحت هذا المحك نلمح تحايلاً فجاً بين ما يكتب وما يقال, وما بين التطبيق العملي لهذه الأقوال, مما يعطي عدم المصداقيّة في الخطاب السياسي, الأمر الذي استخدم كوسيلة رئيسة للترويج الوهمي للفصائل الفلسطينية, بغض النظر عن الأهداف التي توختها الدول المنشئة لمنظمة التحرير الفلسطينية, إلا أننا نلحظ تماشي المنظمة بطريقة أسرع إلى التخلي عن الكثير من المبادئ والثوابت لصالح الأهداف العالمية, سواء ما تعلق منها بإسرائيل أو تلك المتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية وأطماعها في المنطقة.

ولإبراز المظاهر السياسية والتفاعلية بين الفصائل الفلسطينية والتي أدت إلى الوصول إلى هذه الحالة، ستقوم الدراسة اللاحقة في البحث في السلوك السياسي التعصبي الذي مارسته

سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني على اعتبار أنه نتاج تراكمي مارسته قيادات المنظمة وعناصرها, الأمر الذي انعكس بطبيعة الحال على مجمل الحالة الفلسطينية التي باتت تشهد تراجعاً ملموساً في عمليات التنمية والتطّور السياسي, من خلال التمسك بفكرة التعصّب القبلي, في إدارة مصالح الشعب الفلسطيني.

الفصل الرابع

نماذج التعصّب
في سلوك سلطة الحكم الذّاتي الفلسطيني

الفصل الرابع

نماذج التعصّب في سلوك سلطة الحكم الذّاتي الفلسطيني

التّمهيد

يبحث هذا الفصل من الدراسة في السلوك الذي مارسته سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني/ فتح, تنفيذاً لما جاء في اتفاق أوسلو, وتتدرج الدراسة للكشف عن النتائج التي تمخضت عنها هذه الممارسات. لعلّ ما يحصل من أحداث يرتبط بقضية التعصّب التي نضجت بفعل المحاولات القائمة على الاستفراد بالسلطة ومحاولة التفرد بها, وكذلك المحاولات الدَّؤوبة لإقصاء الآخر وتهميشه ومنعه من التعبير عن رأيه. ولإثبات ذلك تتبعت الدراسة تطبيقات أوسلو, ومعضلات حركة فتح, ثم تتبعت العلاقات الداخلية التي قامت في مؤسسات سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني والسُّلوك التعصّبي الذي مارسته على الساحة الفلسطينية. والدراسة إذ تتبع ذلك, فهي تهدف إلى بيان المفردات التعصُّبية التي سيطرت على جلِّ نشاطات وسلوكيات سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني.

اتفاق أوسلو والفجوة الفصائلية

تمكّنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفردها بالقيادة العالمية من إخضاع العرب للمشاركة في مؤتمر السلام العربي– الإسرائيلي في مدريد تشرين الأول 1991، وبموجب الاتفاقيات السرية التي كانت تجري من وراء ظهر الوفد الفلسطيني المفاوض برئاسة حيدر عبد الشافي. ظهر اتفاق أوسلو الذي وقع عليه رسمياً في 1993/9/13 في واشنطن.

بموجب الاتفاق تكرَّست التبعية الحقيقية للاحتلال بالاعتراف به وبشرعيته تحت مبررات قد تكون مصطنعة نتيجة الخسائر التي منيت بها المنظمة عبر تاريخها, مضافاً إليها جملة من المبررات الأخرى مثل: عدم تقديم العون للمنظمة من قبل الدول العربية, وهزيمة العراق, وفقدان المنظمة للاتحاد السوفييتي كداعم رئيس لها, إلا أنّ هذه الذرائع لا تشفع للمنظمة تراجعها المستمر لبرنامجها الأساسي؛ ذلك أنها وعند نشوئها التزمت ببرنامجها القائم على

الكفاح المسلح, الأمر الذي يعني المشقة والتحمل لأجل نيل الحرية وليس التراجع لصالح البرامج الذاتية للقائمين على إدارة المنظمة.

إنّ المنظمة التي تقودها حركة فتح قد تفردت بحل القضية الفلسطينية، مع أنها قضية عامة، فهي معركة بين حق المسلمين وباطل اليهود، كما تفردت القيادة الفلسطينية بالقرار دون الرجوع للشعب، فيما نص الاتفاق على ترك القضايا الحساسة إلى المرحلة النهائية، أما عن قدرة التنفيذ الفلسطيني فقد بقيت السلطة تعيش تحت رحمة الكرم الإسرائيلي، فاستبعاد خيار المقاومة جعلها واهنة وضعيفة، فالأمن الخارجي بيد إسرائيل, والدخول لأراضي السلطة مرهون بالموافقة الإسرائيلية, ولا قدرة للسلطة على امتلاك الجيش والسلاح، وبهذا وجدت المنظمة التي تسيطر فتح عليها نفسها مضطرة إلى ملاحقة حركات المقاومة ضد إسرائيل؛ لإثبات حسن النوايا الفلسطينية اتجاه الاتفاق.[1]

يتضح من خلال ما سبق أن الاتفاق قد ألزم المنظمة التي تقودها فتح بالعمل بشكل متواصل بهدف تنفيذ بنوده, الأمر الذي جعلها مصدراً مهماً في حفظ أمن إسرائيل واستقرارها, وبناء على الاتفاق فقد تمكَّنت السلطة من استلام إدارة الشؤون اليومية للسكان, وعملت الجهات المسؤولة على رفع الرسوم والضرائب على المعاملات, الأمر الذي عمل على التأخير في انجازها, كما أتصف رجال السلطة بمواصفات المفاخرة والعنجهية والفوقية في سلوكهم مع الآخرين, وقامت السلطة بملاحقة الناس واقتحام البيوت, وإغلاق المؤسسات, ومنع التعبير عن الرأي, وتبارت الأجهزة الأمنية إلى تحقيق السبق في هذه الأحداث, وكنتيجة للاتفاق أصبح الناس عبيداً, فبمقدار تنازلهم والتزامهم يحصلون على قوتهم, حيث لم تعمل السلطة على بناء مشاريع تستطيع من خلالها الاعتماد على نفسها.[2]

---

[1] انظر, قاسم, عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**. مرجع سابق، ص140– ص 145.

[2] انظر, المرجع السابق. ص140– ص 144. كذلك انظر, علوش, ناجي: **أوسلو وآفاق الصراع العربي الصهيوني**. مرجع سابق. ص12– ص 15.

سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني

وصلت المنظمة إلى وحدانية التمثيل للشعب الفلسطيني عام 1974 بـــاعتراف عربـــي ودولي, ويبدو بأن التاريخ يعيد نفسه من خلال قيام إسرائيل بالتنسيق مع قيادة م.ت.ف., بخلـــق قيادة جديدة تساهم في إدارة مصالح الاحتلال وتفضيلها على المصالح الوطنية, فالقيادة تنازلـــت عن السيادة والقدس, وتنازلت عن الأمن والكرامة, وقد مكَّن ذلك إسرائيل من تصـــفية القضـــية الفلسطينية, ولكن دون إهدار المال وإراقة الدماء.[1]

عملت السلطة على تصفية مشروع فتح القديم من خلال استيعاب كل الطاقة المسلحة في الأجهزة الأمنية المختلفة, واستيعاب القادة أصحاب النفوذ في مراكز تمكِّنهم من السيطرة وبســـط النفوذ, وكذلك احتواء المتورطين في عمليات ضد الشعب الفلسطيني؛ لإعطاء مد آخر للســـلطة, وتحولت السلطة إلى قوة قمع للمعارضين لها, ولعل ما حصل عام 1994 و 1996 مـــن حملـــة شرسة توضح هذه الأبعاد.[2]

تعتبر سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الطّور الثاني من أطوار النظام السياسي الفلسطيني، الأمر الذي جعل الصراع الأساسي يدور حول حدود هذا الإقليم، وشكل السيادة الوطنية عليـــه, وبموجب اتفاق أوسلو فقد استبدلت العديد من المبادئ التي قامت عليها المنظمة، والتي لاقت من خلالها الدعم والتأييد الشعبي والجماهيري على اعتبار أن الشعوب قد وجـــدت فيهـــا ضـــالتها ووسيلتها في استرجاع حقوقها المسلوبة, ولكنّ المنظمة اختطت طريقاً يتناقض مع الطريق الذي بدأته من خلال نبذها لفكرة المقاومة، وتبني الفكر التسووي مع إسرائيل، كما تحولـــت فصـــائل المقاومة المنضوية تحت عباءة المنظمة إلى حامٍ ومدافع عن سياسات وتوجهات ســـلطة الحكـــم الذاتي التي مارست الهيمنة من خلال بناء القوة الأمنية، وتفعيل التنظيم الخاص بها ممثلاً بحركة فتح، الذي تحوَّل من تنظيم قوي ومسيطر في منظمة التحرير إلى تنظيم حاكم (سلطة).[3]

---

[1] انظر, الحمد, جواد, سليمان, هاني: **انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني**.ط(1). عمان: مركز دراسات الشرق الأوســـط. 1994. ص64.

[2] المرجع السابق. ص 167– ص 265.

[3] هلال, جميل: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مرجع سابق. ص79 – ص108.

السلوك التعصبي لسلطة الحكم الذاتي

*** الاستئثار والتفرد**

بدأ دخول الشرطة الفلسطينية قطاع غزة في 18 أيار 1994، وأدى أعضاء الحكم الذاتي اليمين الدستورية أمام ياسر عرفات في أريحا يوم 1994/7/5, والمكون من أربعة وعشرين وزيراً, ينتمون جميعاً لحركة فتح.

وفقاً لذلك فقد وصف وليم كوانت[1] المنظمة بأنها لا تتمتع بالديمقراطية, وإنما أضحت أكثر ميلاً لحكم الشخص الواحد, وخصوصاً بعد مقتل صلاح خلف وخليل الوزير, ويضيف شهاب الأشقر أحد ستة ممثلين لحركة فتح في غزة بعد عودته من تونس قوله: إنه وعند تعرض الأفراد للاعتقال والسجن كان التنظيم يستمر في عمله, لكن الوضع في غزة كان مختلفاً حيث لا يمكن لشيء أن يسير إلا بوجود ياسر عرفات, كما ويضيف جوليان أوراني المحرر في صحيفة الفايننشال تايمز, بأن أعضاء المجلس المُعيَّن يفتقرون إلى الخبرة العملية, كما أنهم من المؤيدين لسياسة عرفات من خلال اعتمادهم عليه في المواقع السياسية التي حصلوا عليها, وقد أشار حيدر عبد الشافي, رئيس الوفد الفلسطيني لمحادثات واشنطن إلى ضرورة تحاشي المحسوبية والحزبية والفئوية في عمليات التعيين – ويلاحظ كذلك بأن ياسر عرفات – قد أقدم من خلال هذا التعيين على مسألة اللون الواحد, معتمداً على قيادات تنتمي لحركة فتح, مما أوجد في النهاية سلطة جهوية وفئوية أكثر منها فلسطينية, وفي تعليق آخر يقول: سامي أبو سمهدانة,[2] وهو أحد قيادات حركة فتح في غزة خلال زيارة له إلى تونس, يعترف فيها بالواقع الذي يفصل ما بين واقع المنظمة في تونس, وبين واقع الناس في ظل الاحتلال.[3]

---

[1] كبير باحثي معهد بروكينغر للدراسات في واشنطن.

[2] هو أحد الثلاثة الذين كلفوا بترتيب البيت الداخلي الفلسطيني, استعدادًا لعودة القيادة من تونس إلى القطاع قبل أن يستقيل احتجاجاً على أسلوب التعيينات في المناصب القيادية في الداخل.

[3] انظر, سليمان, داوود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995.** مرجع سابق. ص 23- ص31.

من جهة أخرى, قامت السلطة بإقامة أجهزة الأمن التي جُنِّدت للمحافظة على ما جاء في الاتفاق دون النظر إلى أسلوبية التعامل مع الجمهور, سواء أكان هذا الأسلوب يقوم على استخدام السلاح بطريق عشوائية, أو بإخافة الناس وإرباكهم, وإما بالاعتقال العشوائي الذي كان يتم غالباً بناء على توجه الفرد السياسي, أو لاتخاذه موقفاً سياسياً معيناً.[1]

*** تشكيل الأجهزة الأمنية**

يتضح بأن الانفرادية قد تجلت في تعيين مجلس السلطة, فيما شُكِّلت الأجهزة الأمنية على أساس فئوي وحزبي ضيق لدعم فكرة التفرد وتأكيدها, إذ قامت بنفس الدور الذي لعبه مجلس السلطة مع اختلاف الميدان, هذا الدور تمثل بتنفيذ الاتفاق, وقمع كل المعارضين له, متناسية الدور الأساسي لها والمنذور في خدمة الشعب, وقد تميزت هذه الأجهزة بأعدادها الكبيرة, حيث بلغ تعداد الأمن الوطني ألفي عنصر, والشرطة المدنية المتفرعة عنه ألفين وخمسمائة عنصر, وجهاز الإدِّعاء العسكري مكون من بضع عشرات, وجهاز الأمن الوقائي ضمّ ألفي عنصر, والمخابرات العامة ألف عنصر والأمن الرئاسي(القوة 17), ألف وخمسمائة عنصرً, وجهاز الدفاع المدني خمسمائة عنصر.[2]

إنّ القيادات القائمة على هذه الأجهزة تتبع تنظيم فتح, وتأتمر بما يريده الرئيس ياسر عرفات, فالأمن الوطني تولاه كل من نصر يوسف, ومصطفى البشتاوي, وهو عضو في اللجنة المركزية لفتح, وعبد الرزاق المجايدة, قائد قوات منظمة التحرير في تونس, أما الشرطة المدنية فتولاها عبد الله الفرا, مستشار عرفات لشؤون الشرطة, وغازي الجبالي, كما تولى الإدِّعاء العسكري صائب القدوة, والأمن الوقائي تولاه حنفي صقر الذي ظهر مع عودة السلطة بعد أن شاع أنه مات غرقاً في البحر الميت, ومحمد دحلان وجبريل الرجوب المحسوبون على حركة فتح, أما الاستخبارات العسكرية فتولاها موسى عرفات, وتولى الأمن الرئاسي باسل أبو العبد الذي أطلق عليه لقب أبو الهول, فيما تعهد المخابرات كل من أمين الهندي, وأحمد شنيور,

---

[1] انظر, قاسم, عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**. مرجع سابق. ص169- ص 171.

[2] انظر, سليمان, داوود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995**. مرجع سابق. ص31-37.

وتوفيق الطيراوي, ثم قام الرئيس بتعيين حكم بلعاوي مفوضاً عاماً لقوات المخابرات الفلسطينية, وأمينا عاما لمجلس الأمن الفلسطيني الأعلى – كما عين في الدفاع محمود أبو مرزوق.[1]

وفي تقرير نشرته منظمة (Human Rights Watch) الأمريكية لحقوق الإنسان ذكرت" أن رجال الأمن التابعين للسلطة الفلسطينية ليسوا مقيدين بالقانون المدني أو الدولي أو حتى القانون العسكري, ولكن فقط بالأوامر السياسية الصادرة من عرفات التي بدورها تمليها المطالب الإسرائيلية الأمنية".[2]

*** السيطرة على المال العام**

ضمن هذا السياق نلحظ بأن الجانب الأمني للسلطة الوطنية الفلسطينية قد تضخم, وتضخمت كذلك ميزانية الأمن ومكتب الرئيس عرفات لتصبح في سنة 2000 حوالي 70% من مجموع ميزانية السلطة. كل ذلك كان على حساب الوضع الاقتصادي, ففي تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية نشر في أيار 1995 أوضح أن دخل الفرد في قطاع غزة تراجع إلى 50 دولاراً عما كان عليه في عام 1993, وفي عام 2000 قامت بعض الشخصيات الفلسطينية بوصف الاتفاق بأنه بمثابة كارثة اقتصاديه وسياسية, حيث انخفض دخل الفرد, وزادت معدلات البطالة, فيما عانت السلطة من المحسوبية والشللية, وأصبحت القبضايات تمارس العربدات في الشارع الفلسطيني.[3]

وفيما يتعلق بالمساعدات الدولية للسلطة, وبموجب اللجنة التي نشأت للتعامل معها وسميت بـ (لجنة الارتباط الخاصة [AHLC])AD HOC LIAISON COMMITTEE

ثبت أن السلطة غير قادرة على التصرف بها, حيث أن مقدار المساعدات وتقديمها متوقف على قدرة السلطة في قمع المعارضة هذا من جهة, ومن جهة أخرى ثبت بأن السلطة لم تتمكن من استغلال هذه الأموال لتحسين الأوضاع الاقتصادية, إذ وجِّهت إليها ضمن هذا الطرح

---

[1] انظر, سليمان, داوود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995**. مرجع سابق. ص37- ص 48.

[2] المرجع السابق. ص63

[3] انظر, صالح, محسن محمد: **القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى 2001**. مرجع سابق. ص 126-127.

مجموعة من الانتقادات منها: قيام ياسر عرفات في ذكرى انطلاقة فتح بتاريخ 1995/1/1, بإصدار أمر يقضي بشراء أحد عشر طناً من القماش الأبيض بقيمة مئتين وأربعين ألف شيقلاً، ثم إن حركة فتح قد طالبت بمبلغ مئة وخمسة وستين ألف شيقلاً لطباعة صور لعرفات، وإعداد أعلام فلسطينية، يضاف إلى ذلك وجود صور ووثائق متبادلة بين مجلس التنمية والإعمار الفلسطيني (بيكدار) ووزارة المالية الفلسطينية، تتعلق بصرف الأموال بطرق ملتوية، بلغت حوالي مئة وخمسين مليون دولار، وكان من ضمن ذلك:

10 ملايين, لأحمد الطيبي مع مجموعة أخرى, بغرض إنشاء شركة عقارية في القدس

10 ملايين, دولار لدعم الأحزاب الإسرائيلية المتقاطعة مع السلطة

12 مليون, بهدف إنشاء شقق سكنية في القدس

20 مليون, لمروان حداد, بغرض إنشاء وشراء شركة حديد واسمنت

50 مليون, لجميل الطريفي، وزير الشؤون المدنية, لإنشاء شركة مقاولات في رام الله

10 ملايين, لنبيل شعث، ولولديه مازن وعلي, لتطوير شركة قيِّم للكمبيوتر

5.2 مليون، لريموندا الطويل، وإبراهيم القراعين, لفتح مكتب للصحافة لاتصاله في القدس

5.1 مليون دولار، لإبراهيم الفراعين لغرض افتتاح مزرعة دواجن في بير زيت.[1]

وقد اتهم النائب حسام خضر,[2] في مقابلة مع جريدة البيان الإماراتية بتاريخ 2002/11/13 كلاً من انتصار الوزير, ووزير التموين أبي علي شاهين باختلاس المال العام, والتصرف بمال وقوت الشعب. واتُّهمت السلطة من قبل الدولة المانحة بالفساد المالي، وعدم قدرتها على تجنيد هذه الأموال لخدمة شعبها، حيث اتخذت الاتهامات طابعين: طابعاً يقوم على

---

[1] انظر, سليمان, داوود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994– 1995**. ط(1). عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. 1995. ص36– ص 37.

[2] عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني, وقيادي في حركة فتح وهو من مدينة نابلس.

الفساد المالي وعمليات التوزيع، وطابعاً آخر يقوم على رصد الأموال في المصارف دون استعمال.[1]

في أيار عام 1997، صدر تقرير لجنة المراقبة في المجلس التشريعي الفلسطيني التابع لسلطة الحكم الذاتي؛ ليؤكد على أن قيمة الاختلاسات المالية بلغت 326 مليون دولار، حيث قام المجلس التشريعي على إثرها بحجب الثقة عن حكومة عرفات(56 صوتا مقابل صوت واحد), وعلى هذا الأساس ظهرت وثيقة العشرين التي وقعت من أكثر من شخصية فلسطينية, اتهمت السلطة فيها بالفساد والمحسوبية والشللية وقمع الحريات.[2] يقول جون باترسباي[3] العديد من الفلسطينيين يشعرون بأنه تمت خيانتهم من قبل قادتهم الذين فشلوا في تحويل الحياة إلى وضع أفضل, ولا يزيد عدد من يستفيدون من السلطة على أربعين ألف مواطن.[4]

*** تعامل الشرطة الوطنية مع الشارع الفلسطيني**

حاولت الشرطة في 14 أكتوبر 1994 منع الباعة المتجولين من العمل قرب سوق المدينة في غزة الذي يبعد نحو 100 متر عن المنطقة الحدودية التي تتمركز فيها قوات من جيش الاحتلال, حيث قامت الشرطة بقلب البسطات, وقامت بإطلاق النار في الهواء فأصابت أحد الشباب بجروح. وبتاريخ 19 كانون الأول 1994, حاولت السلطة اعتقال عدد من شبان عائلة الخور ودغمش في الساعة الثانية ليلا في منطقة الحوش في حي الصبرا, حيث جرى إثر ذلك تبادل لإطلاق النار, وداهم رجال الشرطة عدة منازل للعائلتين, واعتقلوا العشرات من شبانهما على إثر هذا الاشتباك.[5]

لجأت الشرطة إلى العنف والقوة في التعامل مع الناس, فقد فرقت اعتصاما نسائيا بالقوة والعنف بتاريخ 1995/2/12, كما عملت على مداهمة المنازل, وترويع الأطفال والأمهات في

---

[1] سليمان, داوود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995**. مرجع سابق. ص34- ص 49.

[2] صالح, محسن محمد: **القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى 2001**. مرجع سابق. ص127- ص128.

[3] محرر في صحيفة كرستيان ساينس مونيتور الأمريكية.

[4] سليمان, داوود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995**. مرجع سابق. ص 47.

[5] المرجع السابق. ص64- ص 65.

ساعات الفجر الأولى, وجرى العبث بالممتلكات وتحطيمها, كما صادرت الشرطة الفلسطينية وثائق من مركز الدراسات العمالية دون وجه حق, ثم قامت باعتقال عدد كبير من أنصار الحركات الإسلامية في حي الشيخ رضوان, وبتاريخ 1995/5/23, وفي حوالي الساعة الثانية عشر من ليلة يوم الثلاثاء اقتحمت الشرطة مع قوة من المخابرات والأمن الوقائي منزلا في حي الزيتون تعود ملكيته للمواطن ناهض أبو عاصي, حيث قاموا باعتقاله وأخاه, ثم دخل الضابط على زوجة ناهض في الغرفة, وأفادت أن الضابط قد قام بتفتيش دولاب الملابس واخرج ملابس داخلية لها, وقال لها:" انك شقفة جيدة, ثم أخذت بالبكاء, وعلل بكائها بعدم وجود زوجها بجانبها وإنه مستعد للنوم مكانه, وحاول لمس وجهها, فأخذت تبكي وتصرخ, كما يفيد والد المعتقلين أن قوات الأمن تكلموا بحيث يخجل الإنسان من الحديث به, مع العلم بأن المعتقلين ليسا لهم أي انتماء سياسي, ولم تعتقلهم إسرائيل من قبل.[1]

كما قامت الشرطة الفلسطينية كذلك بقتل(19) مواطنا فلسطينيا حتى تاريخ 1995/4/1, في أحداث متفرقة بعضها غير متعمد, بمعدل قتيلين شهرياً.[2]

*** تعامل الشرطة مع المعارضة السياسية**

أصدر الرئيس عرفات أمرا بشن حملة على جماعات إسلامية يوم الثلاثاء 1994/4/11, حيث تم تبادل إطلاق النار قي شوارع غزة, وقد هاجمت الشرطة الفلسطينية جمعية الصلاح الإسلامية الواقعة في دير البلح, التي تعنى بتقديم المساعدات للأيتام والفقراء, كما صادرت ستة أجهزة كمبيوتر وطابعتين وجهاز فاكس وبعض الملفات. وفي 13/ تشرين الأول 1994, قامت الشرطة بمداهمة منازل قياديين محسوبين على حماس منهم محمود الزّهار, وإسماعيل هنية, وأفاد الزّهار قوله أن أحد الملثمين صوب المسدس اتجاه رأس زوجته, ودخلوا عليه من النوافذ, وحفروا أرضية المنزل. وفي أعقاب قيام كل من حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي بعمليتين عسكريتين ضد جنود إسرائيليين يوم الأحد الموافق 1995/4/9, قامت الشرطة باعتقال

---

[1] انظر, سليمان, داوود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995**. مرجع سابق. ص66.

[2] انظر, المرجع السابق. ص66- ص 67.

200 مواطن بتهمة الانتماء إلى الحركتين, فيما رافقت عمليات الاعتقال إطلاق نار من قبل الشرطة الفلسطينية.[1]

الظاهر أن هذه الشرطة لا تعمل لحفظ الأمن, وإنما لخدمة مصالح السلطة, أما عن عدم قول الشرطة بعدم التدخل بين الفصائل فهو كلام يخلو من المصداقية والشفافية في التعامل مع المعارضة السياسية.

*** محكمة أمن الدولة**

لعل نشوء محكمة أمن الدولة قد تزامن ما تريده السلطة الحاكمة من فرض السيطرة والإخضاع, من خلال التدخل العلني في قرارات المحاكم في حال تعارض أحكامها مع توجهات السلطة الحاكمة.

نشأت المحكمة في 7/ شباط/ 1995 بأمر من ياسر عرفات, الأمر الذي عُدّ مخالفة صريحة لحقوق الإنسان والديمقراطية, ومبدأ استقلال الجهاز القضائي, والفصل بين السلطات, وتعتبر هذه الخطوة بداية لعسكرة المجتمع الفلسطيني ومؤسساته. أصدرت المحكمة منذ إنشائها حتى تاريخ 1995/5/20(19) حكما قضائيا على (29) مواطنا, ستة أحكام منها صدرت على المعتقلين في نفس يوم اعتقالهم, وتمّت المحاكمات بعد منتصف الليل, دون حضور محامي للدفاع, وبشكل سري بعيد عن أعين الإعلام. وتجدر الإشارة هنا, أنه لم توجه أي تهمة محددة لأي معتقل تناول قيامه بأعمال مسلحة ضد السلطة الفلسطينية, مع التنويه بأن أحكام هذه المحكمة غير قابلة للطعن أمام أي محكمة فحكمها نهائي وقطعي ويخضع فقط لمصادقة رئيس السلطة الوطنية.[2] انظر الجدول الذي يوضح أسماء المحكومين في محكمة أمن الدولة.[3]

---

[1] انظر, سليمان, داوود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995**. مرجع سابق. ص68- ص 69.

[2] انظر, سليمان, داوود: مرجع سابق. ص78- ص 81.

[3] تقرير منظمة العفو الدولية (Amnesty): **محاكمات منتصف الليل, المحاكمات السرية والفورية والجائرة في غزة**. حزيران. 1995.

تاريخ المحاكمة	اسم المتهم	العمر	الجريمة المزعومة	الحكم الصادر	تاريخ القبض على المتهم
ليلة9-10نيسان/1995	سمير الجدي	32عاماً	تجنيد الأشخاص للقيام بهجمات انتحارية بالقنابل	15سنة	1995/3/7
ليلة10-11نيسان	عمر شلح	29عاماً	تجنيد الأشخاص للقيام بهجمات بالقنابل,ومساعدة مرتكبيها	25سنة	24يناير
ليلة14-15نيسان	عزيز الشامي	25عاماً	تحريض الشباب على القيام بهجمات انتحارية بالقنابل	15سنة	5فبراير
ليلة15-16نيسان	رائد العطار	23عاماً	الإخلال بالأمن, التدريب على السلاح بشكل غير مشروع	سنتان	3/3
16/15/نيسان	محمد شمالة	26عاماً	الإخلال بالأمن	سنتان	3/3
ليلة16/17نيسان	محمد السمري	30عاماً	نقل القنابل لاستخدامها ضد الإسرائيليين	7سنوات	3/21
ليلة21/20نيسان	محمد السيد	27عاماً	التحريض على القيام بهجمات انتحارية بالقنابل	7سنوات	2فبراير
ليلة21/20نيسان	خالد مطلق	31عاماً	التحريض على القيام بهجمات انتحارية بالقنابل	4 سنوات	2فبراير
ليلة24/23نيسان	سعد مصلح أبو خليفة	36عاماً	شريك في جريمة قتل عمد, والإخلال بالأمن العام	3 سنوات	3/10

تاريخ المحاكمة	اسم المتهم	العمر	الجريمة المزعومة	الحكم الصادر	تاريخ القبض على المتهم
ليلة24/23 نيسان	صلاح محمد عسلية	26عاماً	شريك في جريمة قتل عمد, والإخلال بالأمن العام	3 سنوات	4/15
ليلة25/24 نيسان	عوني محمود الكفارنة	24عاماً	التحريض على القيام بعمليات مسلحة	سنة واحدة	4/24
ليلة25/24 نيسان	طاهر الكفارنة	14عاماً	محاولة تنفيذ عملية مسلحة	سنة واحدة	4/24
ليلة30/29 نيسان	محمود أبو جامع	35عاماً	الاتجار بالسلاح دون ترخيص	سنة واحدة	4/23
ليلة30/29 نيسان	طلال نادي حسن العرمي	غير معروف	الاتجار بالسلاح دون ترخيص	سنة واحدة	غير معروف
ليلة30نيسان/ 1ايار	أكرم أبو شنب	40عاماً	الحصول على الأسلحة بشكل غير مشروع ومقاومة إلقاء القبض عليه	12سنة	4/8
ليلة14/أيار	سيد أبو مسامح	50عاماً	كتابة مقالات صحفية تدعو إلى الفتنة والتشهير بالسلطة الفلسطينية وبقوات الأمن التابعة لها	3 سنوات	13/ أيار
14/أيار	مصطفى كامل عياش	22عاماً	بيع أغذية بعد انتهاء مدة صلاحيتها	شهران أو دفع 250 دينار	

تاريخ المحاكمة	اسم المتهم	العمر	الجريمة المزعومة	الحكم الصادر	تاريخ القبض على المتهم
14/أيار	مصطفى عيد الحمامي	غير معروف	بيع أغذية فاسدة	شهران أو دفع 250 دينار	14/أيار
14/أيار	رائد محمد أبو عصر	غير معروف	بيع أغذية بعد انتهاء مدة صلاحيتها	3 شهور	14/أيار
14/أيار	زكي عبد ربه محمود نصار	غير معروف	بيع أغذية فاسدة	سنة واحدة	14/أيار
ليلة20/19 أيار	حارث عبد الكريم أبو حميد	20عاما	الإعداد لهجمات انتحارية بالقنابل,وحيازة أسلحة دون ترخيص	6 شهور	غير معروف
ليلة19/ 20 أيار	أحمد العجرمي	غير معروف	الإعداد لهجمات انتحارية بالقنابل	6 شهور	غير معروف
ليلة20/19ايار	اشرف قنديل	24عاماً	الإعداد لهجمات انتحارية بالقنابل,وحيازة أسلحة دون ترخيص	سنة واحدة	غير معروف
ليلة20/19ايار	سمير السدودي	غير معروف	الإعداد لهجمات انتحارية بالقنابل, وحيازة أسلحة دون ترخيص	6 شهور	غير معروف
ليلة21/20ايار	محمد زينو	غير معروف	حيازة أسلحة دون ترخيص	6 شهور	غير معروف

تاريخ المحاكمة	اسم المتهم	العمر	الجريمة المزعومة	الحكم الصادر	تاريخ القبض على المتهم
ليلة21/20ايار	صلاح النيرب	غير معروف	حيازة أسلحة دون ترخيص	6 شهور	غير معروف
ليلة21/20ايار	صلاح الناقة	غير معروف	التحريض	6 شهور	غير معروف
ليلة26/25ايار	منصور البحايصة	غير معروف	بيع أسلحة لحركة حماس	8 شهور	غير معروف
ليلة26/25ايار	محمد الديراوي	غير معروف	بيع أسلحة لحركة حماس	8 شهور	غير معروف

جاء في تقرير منظمة العفو الدولية(Amnesty) الصادر بتاريخ 1995/5/11, أن هذه المحاكمات عقدت ليلا وبطريقة سرية, وبعضها لم يستغرق إلا دقائق, وأن الذين عينوا للقيام بمهام القضاء كانوا ضباطا عاملين في قوات الأمن الفلسطيني, ولم يسبق لهم العمل في سلك القضاء.

الاعتقالات العشوائية

في تقرير منظمة (Human Rights Watch) الأمريكية لحقوق الإنسان حول الاعتقالات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية تقول فيه" يبدو أنهم اعتقلوا بسبب الاشتباه بانتماءاتهم السياسية, وليس لأنهم اتهموا بتورط مباشر في هجمات, ويضيف التقرير أن السلطة في سلوكها لم تتقيد بالقانون, وتعاملت مع هذا الموضوع بطريقة تعسفية قمعية".[1]

فيما أفاد تقرير لمنظمة العفو الدولية(Amnsety) الصادر بتاريخ 1995/5/11, "أنه أُلقي القبض على مئات المواطنين على خلفية الاختلاف في الرأي, دون أن توفر لهم السُّبل القانونية الخاصة ليدافعوا عن أنفسهم".[2] قامت السلطة كذلك حسب- مركز غزة للحقوق

[1] **صحيفة الأسواق**: عمان. 1995/4/11.

[2] تقرير (Amnesty): مرجع سابق.

والقانون- "بمداهمات واسعة لمنازل المواطنين بحجة مناصرتهم أو انتمائهم لحركتي حماس والجهاد الإسلامي, مع إطلاق الأعيرة النارية أثناء المداهمات".[1]

يبدو أن السلطة لم تلتزم بأي معايير قانونية أو أخلاقية فيما يتعلق بالاعتقالات أو المداهمات على المنازل ومن ذلك ما رواه المواطن نصر الصيفي(27) عاماً, "حيث قامت قوات الأمن الفلسطينية بمهاجمة بيته ليلة 1995/4/10 في منتصف الليل, إذ حضر ما يقارب من 200 شرطي حاصروا المنزل من جميع الجهات, ثم قاموا بدق الباب بصورة عنيفة, وحينما لم يفتح الباب قاموا بإطلاق النار على الباب بصورة قوية, وذكر شهود عيان من جيران المنزل أنهم شاهدوا مجموعة من أفراد الشرطة أنفسهم انفصلوا إلى بيت آخر مجاور لمنزل الصيفي, ثم أخذوا يطلقون النار على الشرطة, الأمر الذي يشير إلى اتفاق فيما بينهم, طبعاً مع الصياح المتكرر من المجموعة المنفصلة بأن آل الصيفي وحماس يطلقون النار عليهم, وبعد النجاح في عملية الاقتحام طلب قائد الشرطة بأن يقوم كل فرد بإفراغ ذخيرته داخل المنزل, إمعانا في الإيذاء, وإنزال الهلع والخوف في قلوب القاطنين في البيت, على إثر ذلك تمّ اعتقال أربعة أفراد من البيت هم: رمضان يوسف الصيفي 36 عاماً وأب لعشرة أفراد, وحسن يوسف الصيفي 30 عاماً وأب لثلاثة أطفال, وجهاد يوسف الصيفي 22 عاماً وأب لثلاثة أطفال, كما أصيب والدهم عبد الهادي الصيفي 75 عاما بإغماء نقل على إثره إلى مستشفى الأهلي, وقام الأمن الفلسطيني باعتقاله بعد ذلك, كما أصيبت والدتهم بإغماء ونقلت إلى المستشفى, ودمرت القوة المُقتحمة موجودات البيت".[2] (عائلة آل الصيفي معروفة بتأييدها لحركة حماس).

*** منع توزيع الصحف**

طالت تعصبية السلطة الصحف الفلسطينية الداعمة لحرية الرأي والتعبير, والتي تعبر عن وجهة نظر المعارضة من جانب, ومن جانب آخر فهي تكشف عن الممارسات الخاطئة للسلطة, من ذلك قيامها بمنع دخول صحيفة النهار المقدسية إلى مناطق الحكم الذاتي بحجة عدم

---

[1] تقرير مركز غزة للحقوق والقانون/ غزة. 1995/4/11.

[2] **مجلة فلسطين المسلمة:** لندن/عدد(5). أيار. 1995.

استيفائها لشروط الإصدار[1], وفي آب 1994 قال محررون في الصحيفة" أن ملثمين قد هاجموا مقر الصحيفة في القدس, وهددوا بحرقها, مما أدى لإغلاقها".[2]

كما تعرضت صحيفة الاستقلال الصادرة في قطاع غـزة والمؤيـدة لحركـة الجهـاد الإسلامي للإغلاق من قبل قوات الأمن الفلسطينية في 9 شباط 1995, ومن ذلك منـع صـدور صحيفة الوطن المؤيدة لحماس بتاريخ 1995/5/14, وتم اعتقال رئيس تحريرها سيد أبو مسامح والحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات من قبل محكمة أمن الدولة.[3]

معضلة حركة فتح وعلاقاتها الداخلية بعد أوسلو 1993

قامت منظمة التحرير الفلسطينية بعقد اتفـاق أوسـلو فـي 1993/9/13 مـع الكيـان الإسرائيلي، وبموجب هذا الاتفاق انتهى دور كبير من الصراع بين الكثير من الأجندة، وتمّـت تصفية الثوابت التي قامت عليها المنظمة والتي تندرج تحت بندي التحرير والمقاومة, ثم جـاءت سلطة الحكم الذاتي كنتيجة لهذا الاتفاق.

العلاقات الداخلية لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني/فتح

يظهر أنه بانتقال القيادة الفلسطينية من الخارج إلى الداخل، وتولي قيادة المنظمة الاهتمام بشؤون السلطة، أنها لم تنجح في التعامل مع التحديات الناجمة عن هذا التغيير، ففتح قد أوهمـت نفسها بتحقيق كيانية فلسطينية على إقليمها من غير إدراك لمحددات هذه الكيانيـة، وشـروطها وقيودها، واعتمدت في تكريس نفسها على الأجهزة الأمنية، والسيطرة على الموارد، وتكـريس العلاقات الزبائنية، وتهميش القوى السياسية الأخرى.[4]

---

[1] انظر, الأيوبي, ياسر: **الإعلام في ظل الحكم الذاتي**. صحيفة السفير. بيروت. 1995/5/6.

[2] شرور, فضل: **الحريات في الحكم الذاتي وكشف الحساب من المنفى**. صحيفة السفير. بيروت. 1995/5/6.

[3] انظر, بيان صادر عن الصحيفة يوم 1995/4/10. انظر كذلك, الأيوبي, ياسر: **الإعلام في ظل الحكم الذاتي**. مرجـع سابق.

[4] محيسن, تيسير: النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث... دراسة بنيوية. استخرج بتاريخ 2009/1/28
http://www.birzeit/cds/arabic/research/2006/papers/z.doc

تميزت العلاقات الداخلية في (السلطة/فتح)، بتشنجات وتوترات مختلفة, فالعلاقات التي قامت بين أجهزة السلطة تميزت بالخلافات الحادة، من ذلك ما حصل بين قائد الأمن الداخلي في أريحا الحاج إسماعيل جبر، وقوات الأمن الوقائي بقيادة جبريل الرجوب، وكذلك بين نصر يوسف، قائد الأمن الوطني، وزياد الأطرش، رئيس الجانب الفلسطيني في لجنة التنسيق المشتركة مع الإسرائيليين، ومما يذكر في هذا المجال، مقتل شاب من قرية بيت ليد يدعى، نضال حسن الخولي بتاريخ 1994/8/28، وإصابة ستة عشر آخرين من نفس القرية عند محاولتهم فك اشتباك بين مجموعتين من الأمن الرئاسي والأمن الوقائي إثر اعتقال الشاب حازم الدريدي، وقد استقال قائد الحرس الرئاسي اللواء عادل يوسف، وأعلن حلّ الحرس الرئاسي في الضفة الغربية, وفي عام 1994، اعترك أفراد ينتمون إلى كافة الأجهزة الأمنية أمام ساحة سجن غزة المركزي، إثر رفض أحد أفراد المباحث الفلسطينية لأوامر الشرطة الفلسطينية التي طلبت منه الأوراق الثبوتية للسيارة التي يقودها.[1]

ينمُّ هذا السلوك بين الأجهزة الأمنية عن عصبية مسيّسة، تعود المنفعة فيها على قائد الجهاز المحرك للأفراد، فالجهاز الواحد وقائده هم فقط الموكَّلين بحفظ الأمن والنظام، ولا بد للآخرين من أن يكونوا خاضعين لأوامره، وهذه الأمور تعبِّر عن نرجسية الذات المحبة للسيطرة, وتمنع غيرها من المشاركة وإبداء الرأي أو الفعل.

شهدت فتح تنافساً وصراعاً بداخلها، حيث نجد أن تيار الإصلاحيين (التيار الجديد)، قد اتخذ من عبارة: (لا للفساد ونعم للتغيير), شعاراً له في الانتخابات التي تمَّت في حركة فتح في قطاع غزة، الأمر الذي حمل توتراً وخلافاً مع القيادة التاريخية للحركة.[2]

من زاوية أخرى, تمثلت أزمة فتح في تحطم بنيتها التنظيمية من خلال توزيعها على القبائل الأمنية، حيث بات لهؤلاء المتنفذين في هذه القبائل إقطاعيات ومصادر دخل مكَّنتهم من تشغيل قطيع من الأفراد الذين عملوا على تنفيذ رغباتهم وتحقيق مصالحهم، وقد تعامل هؤلاء

---

[1] انظر, سليمان, داود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995**. مرجع سابق. ص48 – ص56.

[2] انظر, الصواف, مصطفى: أحداث غزة... فوضى أم عمل منظم. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2004/07/arrick04

القادة مع ما يطمحون في تحقيقه وفق أسلوب الصفقة التي تقوم على افتعال المشاكل والزعرنة في الشارع الفلسطيني، إذا لم تقض حوائجهم.[1]

لقد أضحت السلطة مشروعًا استثمارياً للراغبين في تحقيق الأرباح السريعة، فالسُّلطة شكلت قطاعاً واسعاً من الموظفين المدافعين عن مشروعها، مما أوجد لدى هؤلاء العداوة والبغضاء والعصبية ضد كل من يحاول المساس بهذا المشروع القائم على منفعتهم الخاصة بالدرجة الأولى.[2]

عانت فتح من غياب الديمقراطية، حيث إن التعيينات في المناصب المختلفة لم تراع الأُسس العلمية والموضوعية التي تبرهن على الكفاءة والقدرة على تحمل العمل القيادي، كما عانت من مسألة التنافر الحاد بين الجيل القديم ممثلاً باللجنة المركزية والمجلس الثوري، وما بين الجيل الجديد الذي رأى في القيادات القديمة شخصيات محنطة، في حين ينظر الجيل القديم للجيل الجديد بأنهم يفتقرون إلى الخبرة التي تمكَّنهم من القيادة، وتتهمهم كذلك بالانغماس في عملية التسوية على حساب مشروع المقاومة.[3]

ما سبق يظهر اختلافاً واضحاً بين برنامج الحركة السياسية، وما بين التطبيق العملي لها، إضافة إلى أسلوب الرئيس ياسر عرفات في التعامل الذي اعتمد فيه على الشّللية والزبائنيّة، وتفتيت مؤسسات الحركة، وسياسة الاحتواء ثم الفتك بالعنصر الأقوى، كلها أساليب عجَّلت إلى حد ما في انحدار الشعبية التي امتلكتها حركة فتح عبر تاريخها النضالي.[4]

نظير ذلك، شهدت حركة فتح انشقاقاً، إثر الخلاف الذي قام بين أبي ماهر حلس أمين سر تنظيم فتح في غزة، وما بين جهاز الاستخبارات العسكرية الذي يترأسه موسى عرفات على

---

[1] انظر, جمعة, محمد: أزمة فتح... محاولة تأجيل الانتخابات لا تفيد. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2006/10/arrick07.shtml

[2] انظر, **جريدة البيان**: الإمارات العربية. الثلاثاء,2002/9/10. انظر كذلك, **مجلة شؤون عربية**, تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية, ص10– ص 11(العدد120). عام 2004.

[3] انظر, نصر الله, تيسير: حركة فتح بين التيارات المختلفة والبعد الفكري. استخرج بتاريخ 2008/12/10
http://www.aljazeera.net/ur/exeres/4c1cbb5g.htm

[4] انظر, غنيم, أحمد وآخرون: **النظام السياسي الفلسطيني، مرحلة متحولة**.ط(1). فلسطين: مركز البراق للبحوث الثقافية. 2006. ص31 – ص37.

خلفية انتخابات جمعية المحاسبين في قطاع غزة، وعمليات الاختطاف والاعتقال التي أعقبت ذلك، وعلى إثر ذلك الخلاف قام الرئيس ياسر عرفات بتشكيل لجنة تحقيق برئاسة مدير الأمن الوطني، عبد الرازق المجايده، رئيس المخابرات العامة، وأمين الهندي، ومدير الشرطة غازي الجبالي، حيث طالب تنظيم فتح الرئيس عرفات بإقالة موسى عرفات الذي تتهمه بالوقوف وراء هذه الأزمة، والتدخل في الشؤون المدنية، ذلك أن موسى عرفات طلب من فتح تسليم أربعة عناصر منهم لمشاركتهم في اختطاف أحد ضباط الجهاز,[1] وممّا يدلل على خفوت شعبية فتح عند الجماهير الفلسطينية، خطة المائة يوم التي أقرها الرئيس ياسر عرفات لمحاسبة المسؤولين المتواطئين بالتعامل مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، والتي فشلت بسبب دعم هذه الفئة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ورفض الجماهير الفلسطينية لمثل هذا الإجراء؛ كونه لم يتزامن مع إحداث إصلاحات شاملة في الجانب المالي والإداري.[2]

انتقالاً إلى فترة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، سنجد أنه ومنذ اللحظات الأولى للانتخابات التشريعية الفلسطينية، ظهرت ملامح الخلاف بين الرئاسة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية، حيث قام محمود عباس بنقل مسؤولية ثلاثة أجهزة أمنية وهي: الأمن الوقائي، والشرطة، والدفاع المدني, إلي الرئاسة بدلاً من أن تبقى من صلاحيات وزارة الداخلية مع حكومة أحمد قريع، كما اتخذ المجلس التشريعي المنتهية ولايته في 13 شباط 2006 قراراً بمنح الرئيس صلاحيات إنشاء المحكمة الدستورية، برئيسها وقضائها، ثم تمَّ إصدار قرار بترقية وتعيين تسعة عشر وكيل وزارة ممن ينتمون إلى حركة فتح في حكومة أحمد قريع (حكومة تسيير الأعمال في حينه)، وذلك بهدف السيطرة على الوزارات، ثم قام الرئيس محمود عباس في 24 آذار 2006 بإنشاء هيئة للإشراف على المعابر برئاسة صائب عريقات, بعد أن كانت من صلاحيات الحكومة، وتمَّ تعيين رشيد أبو شباك، مديراً عاماً للأمن الوطني، مع أن هذا التعيين

---

[1] الصالح, علي: عرفات يتدخل لحسم الخلاف بين الاستخبارات العسكرية وحركة فتح بغزة. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
www.asharqalaosat.com/details.asp?section=48issueno=7962/artike=74260&feature

[2] النعامي, صلاح محمد: محنة القيادة الفلسطينية.. الحصاد المر لأسلوب الشللية. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/07/arricke10.shrml

يقوم به وزير الداخلية، كما قام الرئيس بإلغاء قرار وزير الداخلية في 20 نيسان 2006, والقاضي باستحداث وحدة من المقاومين المنتمين لجميع التنظيمات لمساعدة جهاز الشرطة في ضبط الأمن, وألغى قرار تعيين جمال أبو سمهدانة (قائد المقاومة الشعبية), كمراقب عام في وزارة الداخلية بذريعة أن الحكومة لا تملك الصلاحيات, مع أنّ منصب المراقب العام قد استحدث في حكومة سابقة ومثّله سمير المشهراوي، عندما كان محمد دحلان وزيراً للأمن الداخلي في حكومة محمود عباس في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات.[1]

حدثت أيضاً مجموعة من التوترات بين مؤسسة الرئاسة وأتباعها، وتمثل هذا الخلاف حول الهدف السياسي، وكيفية إدارة منظمة التحرير، وبآلية الحوار الوطني, فمن ناحية الهدف السياسي، أعلن عباس أن الهدف من التفاوض هو إنشاء دولة فلسطينية في حدود العام 1967، وعاصمتها القدس، في حين نلحظ أحمد قريع (أبو العلاء), قد عبَّر عن عدم إيمانه بهذا الطرح، بل دعا إلى البحث في احتمال دولة واحدة لشعبين بدلاً من دولتين، أو البحث في إعلان قيام الدولة الفلسطينية من طرف واحد، ومن خارج عملية التفاوض، وقد بدا هذا التوجه يظهر من خلال دعوة الرئاسة إلى سليم الزعنون(رئيس المجلس الوطني) بتعديل المادة 14 من النظام الأساسي لمنظمة التحرير، بحيث يمكن توجيه دعوة لانعقاد المجلس الوطني في رام الله، وبعدد محدد من الأعضاء، من أجل ملء الفراغ في عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة (الثلث متوفى أو مستقيل)، وهذا يخالف القانون، الأمر الذي أدى إلى أزمة بين رئاسة السلطة، وبين رئاسة المجلس، ولأجل ذلك تمَّ عقد لقاءات تشاوريه، بتاريخ 2008/8/22 في عمان، وبتاريخ 2008/9/1 في عمان أيضاً، تحدَّث فيهما كل من سليم الزعنون وعزام الأحمد رئيس كتلة حركة فتح في المجلس التشريعي، وأسعد عبد الرحمن وهو عضو لجنة تنفيذية (مستقل), وتيسير قبعة الذين ابدوا امتعاضاً واعتراضاً لهذه الخطوة التي تعتبر خرقاً لميثاق النظام الأساسي لمنظمة التحرير. ومما يذكر في هذا السياق التصريحات التي أدلى بها محمود عباس (تلفزيون العربية في 2008/1/28), حيث ذكر أن موضوع العودة الذي يبحثه مع إسرائيل لا يتناول

---

[1] نوفل, أحمد سعيد: نحو علاقة صحيحة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. استخرج بتاريخ 2008/12/10. http://www.alzaytouna.net/arabic/joadattachment/php/attachmentid=112-7016-248

الفلسطينيين جميعاً، وذكر كذلك أن أي فلسطيني ينتمي لدولة فلسطين، وعندما ينتمي لا يصبح لاجئاً بل مواطن دولة أجنبية في خضم كلامه عن قضية التوطين، الأمر الذي أدى لردود فعل قوية، استدعت مواقف سياسية مختلفة اتجاه هذه الأطروحات.[1]

شهدت الحركة كذلك انشقاقات واستقالات مختلفة، فقد حدث انشقاق بين صفوف فتح من خلال الخلاف بين فاروق القدومي أمين سر حركة فتح في الخارج، وحكم بلعاوي أمين سر حركة فتح في الداخل، حيث دعا القدومي إلى إعادة تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية معتبراً أن سلطة أوسلو غير شرعية, وفي معرض رد حكم بلعاوي على ذلك، أشار بأن المشكلة تقوم في حقيقتها على خلاف مع حماس,[2] كما قامت اللجنة المركزية لحركة فتح في غزة، بتقديم استقالتها لمحمود عباس في 2007/9/22، وذلك بسبب إجراءات حكومة فياض ضد أبناء الحركة في غزة، وتقصيرها بهم عقب سيطرة حماس على القطاع، وقد قبل الرئيس استقالتهم بحجة عدم نجاحهم في زرع الثقة بين القيادة، وأبناء الحركة في القطاع، حيث قام محمود عباس على أثرها بتشكيل لجنة جديدة تضم عشرة أشخاص برئاسة زكريا الآغا لتمثيل الحركة في غزة.[3]

النماذج التعصبية لسلطة الحكم الذاتي

عكف الشعب الفلسطيني عبر نضاله الطويل مع الصهيونية, على استخدام طرق كثيرة لبيان حقه والاعتراف بأحقية نضاله وشرعية مقاومته. فمن سلبت أرضه, وانتهكت حرماته, ومن تكالبت عليه الصفقات المتاجرة بأرضه وعرضه, حقَّ له أن يقاوم ولا يُستعبد, إلا أن السلطة وتحت وطأة اتفاق أوسلو ومتطلباته، قامت بارتكاب الكثير من الانتهاكات التي عملت بصورة عكسية مع طموح الشعب وحقه في المقاومة، فعملت على ملاحقة الناس، واقتحام

---

[1] انظر, الحسن, بلال: خلافات تنذر بالخطر داخل الساحة الفلسطينية. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www/a/sbah.net/mynews/modules.php?name=news&file=articke&id=15254

[2] انظر, الريفي, محمد اسحق: خطيئة فتح... وخطؤها الفادح. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.grenc.com/show-articke-maincfm?id=13795

[3] انظر, شبكة فلسطين للحوار: خلافات حادة بين قيادة فتح في رام الله وغزة. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.paldf.net/forum/archive/index.php/1-174205.html

البيوت، وتدمير المؤسسات، ومطاردة المقاومين، وقمع الحريات، ومنع التعبير عن الرأي، فيما قامت باستبدال مصطلحات المقاومة بمفاهيم الأمن والسلام، وعملت على استقطاب أبناء العائلات التي عملت مع الحكومات لضمان إخضاعهم وحصولهم على المكاسب الخاصة.[1]

لقد تعرضت الحقوق الإنسانية الأساسية بما فيها الحقوق المدنية والسياسية إلى الانتهاك من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في الفترة ما بين عام 1993-1995، وقد سجلت مؤسسة الحق انتهاكات توزعت على النحو التالي:

الانتهاكات	العدد
استخدام القوة الزائدة بما فيها المميتة	34
ممارسات الشرطة واقتحام المنازل	16
الاعتقالات الجماعية	25
الظروف الإعتقالية	11
سوء معاملة المعتقلين وتعذيبهم	29
منع حرية التعبير والصحافة والتجمع	21

تفيد مؤسسة الحق[2], بأن هذه الانتهاكات قد شارك فيها قياديون في الأجهزة الأمنية، ولعلَّ هذه الانتهاكات لم تأتِ كحصيلة حوادث فردية، وإنما جاءت تعبيراً عن نهج وممارسة منظمة, ونجمت هذه التجاوزات على الأغلب أثناء مداهمات المنازل أو تفريق مظاهرة، حيث وصلت إلى حد استخدام السلاح بشكل تعسفي من قبل أفراد الشرطة، ففي 23 تموز 1994 أطلق شرطي النار على مجموعة من النسوة وهُنَّ يتلقينَّ مساعدة الشؤون الاجتماعية لإجبارهن على الاصطفاف، فأصاب السيدة زكية عبد اللطيف، كما قام شرطيان بإطلاق النار على سيارة سمير هاشم الإفرنجي بعد أن أشارا له بالتوقف ولم يتوقف بسبب الظلام، فأصيب برصاصة في عنقه، وقام أحد رجال الشرطة بإطلاق النار على الشاب أسامة أحمد عطا حبشي، بعد أن قام

---

[1] قاسم, عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**. مرجع سابق. ص14 – ص147.

[2] **مؤسسة حقوق إنسان فلسطين**, مركزها مدينة رام الله, أسست عام 1979 وهي فرع من لجنة الحقوقيين الدولية في جنين, وتهدف المؤسسة إلى متابعة وتوثيق حقوق الإنسان والتحقيق فيها, وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الشرطي بسبِّه وسبِّ الذات الإلهية، وانهال كذلك رجال الشرطة بالضرب على الشاب مازن أحمد جمعة، من مدينة غزة لاحتجاجه على قيام الشرطة بتوجيه بنادقهم نحو المارة ودون سبب، حيث أُعتقل وحُلق شعر رأسه وذقنه بصورة مشوهة.[1]

لقد تعرضت المعارضة التي كانت تشن العمليات العسكرية ضد إسرائيل للاعتقال السياسي، كما قامت السلطة بحالات اعتقال لبعض الأشخاص دون استجوابهم, مثل ما حدث مع الصحفي عطية محمد محمود أبو منصور الذي اعتقل بتاريخ 1995/2/8، وأطلق سراحه بتاريخ 1995/5/9، دون أن يتم استجوابه أو عرضه على قاضٍ, وقد أشار قائد القوات الفلسطينية في غزة اللواء نصر يوسف بأن هذه الاعتقالات تأتي بقرار سياسي، مما يدلل على تعسفها وعدم شرعيتها، ومن الجدير ذكره بأن هذا النوع من الاعتقال غابت عنه الإنسانية، والقوانين المعمول بها في مختلف دول العالم من مثل مذكرة القبض والتفتيش، وتمديد التوقيف, وعدم المثول أمام المحكمة، وهذا سرد بحملات الاعتقال التي قامت بها الأجهزة الأمنية.[2]

التاريخ	العدد	الانتماء التنظيمي
1994/8/4	35	حركة حماس
1994/9/5.6	5	الجبهة الديمقراطية
1994/10/2	56	الجبهة الديمقراطية
1994/10/13.14	200	حماس
1994/11/11	150	حركة الجهاد الإسلامي
1994/2/6.7	30	حركة الجهاد الإسلامي
1995/3/22	15	حركة حماس
1994/4/9.10	150	حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي
1995/5/1	9	حركة حماس
1995/3/2	65	حركة حماس[3]

[1] **مؤسسة حقوق إنسان فلسطين**. مرجع سابق.

[2] مؤسسة الحق: **أوضاع متغيرة وانتهاكات مستمرة**. رام الله: مؤسسة الحق. 1995. ص118 – ص123.

[3] المرجع السابق، ص 123. انظر كذلك, سليمان, داوود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995**. مرجع سابق. ص90.

أما عن نسبة الاعتقال فيوضحها الجدول التالي:[1]

الحزب	النسبة
الجبهة الديمقراطية	%12,8
حركة الجهاد الإسلامي	%35,8
حركة المقاومة الإسلامية (حماس)	%51,8

استخدمت السلطة العنف الذي أدى إلى ترويع الأطفال، وقاموا بمداهمة البيوت وتحطيم محتوياتها، ومن ذلك ما حصل الساعة الثانية عشرة من ليلة يوم الثلاثاء 1995/5/23, حيث اقتحمت قوة من الشرطة والأمن الوقائي منزلاً في حي الزيتون، تعود ملكيته للمواطن ناهض أبو عاصي، حيث قاموا باعتقال الشاب وأخيه، وفتشوا البيت بدقة، ثم قام الضابط بتفتيش دولاب الملابس الخاصة بزوجة المعتقل ووجه لها كلمات بذيئة، وفيما يلي سنعرض جدولاً يبين عدد القتلى على أيدي الشرطة والأمن الفلسطيني.[2]

التاريخ	اسم المواطن	منطقة الحادث	الحادث
1994/5/13	عماد عابد شوا	أريحا	أطلق عليه النار لطريق الخطأ من قبل شرطي فلسطيني في احتفالات بمناسبة انسحاب الجيش الإسرائيلي من أريحا.
1994/7/6	مزيد هاشم جربوع	سجن غزة	قبض عليه يوم 1994/6/26، ونقل إلى سجن غزة، واعتقل دون إذن قضائي في 1994/7/7, لاحظت أسرته آثار تعذيب على جسده.
1994/8/20	صلاح الشاعر	قطاع غزة	أوقفته الشرطة ومجموعة أخرى من الشباب أثناء بحثهم عن مجرمين ثم وقع شجاراً دفع الشرطة لإطلاق النار عشوائيا مما أدى إلى لمقتله.
1994/8/28	نضال الخولي	بيت ليد	عند محاولته حل خلاف بين مجموعتين من الأمن الوقائي.

[1] سليمان, داوود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995**. مرجع سابق. ص 89.

[2] المرجع السابق. ص57 – ص66.

التاريخ	اسم المواطن	منطقة الحادث	الحادث
1994/9/19	يسري الهمص	قطاع غزة	أثناء توسطه بين وحدة عسكرية تابعة لحمـــاس, ووحدة للأمن الوقائي أمام بيته.
/11/18 1994	12 مواطن	قطاع غزة	مواجهات مع الشرطة خارج المسجد.
1995/1/18	سليمان جليطة	معتقل أريحا	اعتقل في 1995/1/15 من قبل الأمن الوقائي.
1995/4/1	محمد الجندي	مخيم جباليا	أخذه مسلحون يرتدون ثياباً مدنيّة مـــن غـــزة، وأطلقوا عليه الرصاص. [1]

وفي خضم هذه الأحداث أمر الرئيس ياسر عرفات في 1995/2/7 بإنشاء محكمة أمـــن الدولة، التي عُدَّت مخالفة صريحة لمعايير القانون الدولي, حيث إنّ هذه المحكمة جـــاءت لعـــدم تمكن القيادات من التدخل المباشر العلني في قرارات المحاكم، في حال تعارض أحكامهـــا مـــع توجهات السلطة الحاكمة، ويؤخذ على المحكمة قيامها بالكثير من المحاكمات ليلاً ودون حضور محامي الدفاع وبشكل سري, ودون علم الصحافة والإعـــلام، وبـــدون نشـــر تفاصـــيل الـــتهم والمستندات الثبوتية للأحكام الصادرة أو مداولات المحكمة.[2]

قامت السلطة بقمع كل ما يتعارض مع رؤية القيادة، سواء أكان ذلـــك علـــى مســـتوى المؤسسات كما حصل مع الكثير من الصحف التي مُورس عليها الكثير من الضغط مثل النهار، والوطن، وصحيفة الأمة التابعة للجبهة الشعبية – القيادة العامة، حيث اُقتحمت لأكثر مـــن مـــرة وعُبث بممتلكاتها، أو كان ذلك على المستوى الفردي الشخصي، إذ قامت السلطة في أكثر مـــن مناسبة بمحاولات عدة ضد علماء فلسطين القيّمين على أداء أماناتهم العلميـــة بتبصـــير النـــاس بالممارسات الخاطئة التي تنتهجها السلطة، ونذكر من ذلك ما حصل مع البروفسور عبد الســـتار قاسم الذي تعرض لإطلاق النار في 1995/8/20 في مدينة نابلس، عن طريق ماهر مصـــطفى دندن، حيث تبين بأن جهاز المخابرات هو الذي دفعه لذلك، وكذلك اعتقال الدكتور محمد الزّهار

---

[1] سليمان, داوود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995**. مرجع سابق. ص 67.

[2] المرجع السابق. ص 73 – ص79.

لانتمائه لحركة حماس, ومن جهة أخرى نلحظ بأن القيادات الفلسطينية قد سهَّلت بعض العمليات التجارية، وسرقت المخصصات التموينية، كما تمّ استخدام سيارات السلطة لقضاء الحاجات الشخصية.[1]

تحت هذا الباب تمكنت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان خلال العام 1998 من متابعة 1719 انتهاكاً مُدَّعياً به, حيث وجِدت صحة ارتكاب ما مجموعه 448 انتهاكاً توزعت على قضايا الحق في الحياة, والحماية من الاختفاء القسري, والحق باللجوء إلى محاكم مختصة, والحق بإجراءات قانونية عادلة, وحق المواطن في الأمان على شخصه, وعدم التدخل في الحياة الخاصة للفرد, والحق بالسفر والفكر والانتماء, والحق بالمشاركة في تقلد الوظائف العامة وحقوق العاملين فيها.[2]

---

[1] انظر, قاسم, عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**. مرجع سابق. ص204 – ص225.

[2] انظر, الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان: **حالة حقوق المواطن الفلسطيني (التقرير السنوي الرابع 1998/1/1– 1998/12/31)**. ط(1). رام الله: شركة مطابع دار الكاتب. 1999.ص178– ص 182.

الفصل الخامس

العلاقات التعصّبية بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة فتح

الفصل الخامس

العلاقات التعصّبية بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة فتح

التّمهيد

يبحث هذا الفصل من الدراسة في العلاقات التي قامت بين أكبر فصيلين على الساحة الفلسطينية مُمثَّلين, بحركة فتح التي مثلت السلطة, وحركة المقاومة الإسلامية(حماس), التي مثلت الاتجاه الرافض لكل المحاولات الاستسلامية التي تبنتها سلطة الحكم الذاتي.

وعلى اعتبار أن الأساس في حل الخلافات يقوم على الحوارات البناءة والهادفة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والاستقلال للشعب الفلسطيني بصورة عامة, إلا أننا نلحظ تعثراً في المسارات والاتجاهات التي مارسها الفصيلين عليه, فالدراسة ترى أن أساليب التعبير عن الاختلافات الناتجة بينهما يعود إلى احتقان الذات على غيرها, وتحلّيها بعصبية مقيتة غُذَّيت بنوازع حب السيطرة, وإيثار الذات, وعدم تقديم العام على الخاص, ولأجل إثبات السابق تحاول الدراسة تتبع بعض المحطات الرئيسة التي تجلت فيها ظاهرة التعصب,(التعصب هنا قد يكون التعصب التقليدي, أو قد يكون التعصب للحزب أو الفصيل). فالانغلاق على الذات وإيثارها عمن سواها, وحب السيطرة والتفرد والهيمنة, والاستقواء ومحاولة كل فصيل منهما إقصاء الآخر وتهميشه والفتك به والإضرار بشرعيته, جميعها جاءت كمفسر للسلوكيات الممارسة على الصعيد العملي لكل منهما, الأمر الذي أضر بالمشروع الفلسطيني القائم أساساً على التحرر والتخلص من التبعية ونيل الاستقلال.

ضمن هذا الباب, فالدراسة لا تعنى كثيراً ببيان الإشكالية الآيديولوجية لكلا الطرفين, ولا تعنى كذلك بالماهية التي يريد كل طرف التشبث بها كحل يوصل إلى الحقوق المسلوبة, وإنما ما يهمُّ هنا هو بيان السلوك السياسي الذي عُبّر من خلاله عن مدى تلازم التعبيرات الحزبية وسلوكياتها مع ظاهرة التعصّب القبلي, بما اشتملت عليه من حقد اتجاه الآخر, وإقصاء لإرادته السياسية.

وبغض النظر عما اتخذته كل من حركة حماس وحركة فتح كمبررات لمواقفها السياسية, إلا أن الدراسة هذه لا تعنى بصواب أو خطأ أي من الفصيلين فيما يتعلق بهذا الجانب, وإنما الإشكالية القائمة هنا تتلخص في أسلوبية التعبير السلوكي لهما, والتي ترى الدراسة أنها تلتقي مع قانون الغاب المفضي إلى زعزعة المجتمع الفلسطيني برمته, والتقاء تعبيراته الحزبية مع العصبية القبلية, بالرغم من كل هذه التبريرات السياسية لكلا الفصيلين, والتي استخدمت كذرائع في مواجهة الطرف الآخر ومحاولة تهميشه من الساحة الفلسطينية.

العلاقات بين السلطة والمعارضة

تأثرت القوى الإسلامية في فلسطين بجماعة الإخوان المسلمين من ناحية فكرية, أما تاريخياً فقد تأثرت بحزب التحرير الإسلامي الذي انشق عن حركة الإخوان المسلمين بسبب الخلاف الفكري حول إقامة المجتمع والدولة الإسلامية من ناحية, ومن ناحية أخرى فالقوى الإسلامية لم تستطع إقامة موازنة بين العامل الديني والوطني من الناحية العملية لمواجهة الاحتلال, إلا أن الواضح عملياً الأخذ بالعامل الديني كمنطلق لعملية التحرر ومواجهة الصهيونية.[1]

لم تتمكن القوى الإسلامية من احتلال مركز الصدارة في العمل السياسي الفلسطيني قبل عام 1948, ثم شهدت المرحلة بعد حرب حزيران 1967 بروز تيارات إسلامية تعبّر عن توجّه دينيّ اهتمّ بالعامل الوطني, حيث ركّزت هذه على إصلاح الفرد في المجتمع, ثم تطورت بفعل عوامل مختلفة لتصبح جزءاً أساسياً في مقاومة الصهيونية, مستفيدة من هزيمة النظم العربية, وتراجع المد القومي واليساري الذي شكل في فترة من فترات الصراع أملاً تتعلق به الجماهير الفلسطينية من أجل التحرير, وكذلك وجود تيارات جديدة ذات أصول شعبية تمارس أدواراً مختلفة وفعّالة في حركة الإخوان المسلمين مبعدة بذلك تأثير القيادة التقليدية القديمة. هذا التطّور

[1] الحمد, جواد: **المدخل إلى القضية الفلسطينية**. مرجع سابق. ص377– ص383.

في البنية الاجتماعيّة أثّر على تغيير العلاقة مع الجمهور الفلسطيني, وعلى البنية الفكرية التقليدية لهذه القوى, فالصدام مع الاحتلال قد يتزامن مع إقامة الدولة الإسلامية.[1]

تشكّل المجمع الإسلامي الذي يعتبر النواة التنظيمية الأولى للحركة الإسلامية في فلسطين, الذي مارس مجموعة من النشاطات المجتمعية المرتبطة إلى حد كبير برغبات الجمهور الفلسطيني, ثم إن ممارسات الاحتلال العنجهية زادت جزءاً من الجمهور الفلسطيني التصاقاً بهذه الحركة التي تمكّنت نظير ذلك من السيطرة على المجالس الشعبية المنتخبة, كمجالس الطلبة في الجامعات والمؤسسات النقابية, مما جعلها تفرض نفسها كقوة تمثيلية لا يستهان بها في الإطار السياسي الفلسطيني.[2]

اشتدت وتيرة العمل لدى القوى الإسلامية في فترة الثمانينات مستفيدة من النشاطات التي قُدّمت للجمهور الفلسطيني, ومن وجود فئة متعلمة لم تقتصر على العمل الخدماتي, كما اشتدت قوة الحركات الإسلامية في الدول العربية بفعل تلاشي تأثير م.ت.ف. بعد خروجها من لبنان, وتراجع الفكرة القومية وخصوصاً بعد زيارة السادات لإسرائيل. هذه العوامل جعلت من الحركة الإسلامية قوة منافسة للتنظيمات الفلسطينية الأخرى.[3]

تعتبر حماس الوجه السياسي المقاتل للحركة الإسلامية, وقد نشأت نتيجة التطور في فكر الإخوان المسلمين من خلال تبني الجانب العملي إضافة للجانب التربوي التثقيفي, فالحركة الإسلامية في فلسطين لم تنتهج المنهج العسكري الصدامي مع الاحتلال حتى نشأت حماس عام 1987, إذ ظلّ عملها محصوراً في الجانب الخدماتي الأمر الذي ساعدها في بناء شبكة علاقات قوية وصلبة مع الجمهور الفلسطيني وبعض الأطراف العربية والإسلامية الأخرى, ونلحظ ضمن هذا السياق أن هناك تلازماً تاريخياً ما بين نشوء الحركة وما بين اندلاع الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت في 1987/12/8, وانطلاقة (حماس) التي بدأت في 1987/12/14, وقد

---

[1] الحمد, جواد: **المدخل إلى القضية الفلسطينية**. مرجع سابق. 378

[2] النواتي, مهيب سليمان أحمد: **حماس من الداخل**. ط(1). فلسطين: دار الشروق للنشر والتوزيع. 2002.ص11- ص 63.

[3] الحمد, جواد: **المدخل إلى القضية الفلسطينية**. مرجع سابق. ص384 – ص 385.

ساعدها الامتداد الجماهيري, وامتلاكها لشبكة من المؤسسات الفاعلة من جعلها أبرز القوى على الساحة الفلسطينية, ثم جاءت موازين القوى لديها من خلال تأسيس الجناح العسكري لهـا عـام 1992, والعمليات ضد المحتل, إضافة لتقديم لائحة طويلة من الشهداء المحسوبين عليها.[1]

اشرنا في الفصل السابق أنه منذ نشأة حركة فتح رسمياً في عام 1965، وتوليها رئاسـة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1968، وقبولها بالقرارين 242 و 338 ومتطلباتهمـا اللازمـة للانخراط بعملية التسوية السياسية (أوسلو 1993)، أن هناك منحنى تنازلياً في البرنامج النضالي السياسي لحركة فتح، والتي عبَّرت عن إستراتيجيتها عام 1965، باتخـاذ الكفـاح المسـلح أداة رئيسة ووحيدة لتحرير فلسطين، وقد دعت كذلك إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة علـى كامـل التراب الوطني. تحولت الحركة بعد ذلك إلى إقامة برنامج آخر ينادي بإقامة الدولة الديمقراطية لجميع سكان فلسطين, (دولة علمانية ديمقراطية، يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود، ثـم حدث توجه آخر تمثل بقبول منظمة التحرير الفلسطينية بالقرارين 242 و 338، الصادرين عن مجلس الأمن الدولي لعام 1967 و 1973 كمرجعية لعملية السلام.[2]

لعل هذه التراجعات التي منيت بها الأيديولوجيات القومية والعلمانية واليسارية قد دفعت بالشعوب العربية وبالشعب الفلسطيني بالاتجاه نحو الفكرة الإسلامية التي تجسدت في مـا يبـدو بأطروحات وآراء الحركة الإسلامية, ممثلة بقواها وعناصرها.[3]

حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ورؤيتها السياسية

في خضم الحديث عن الدولة المستقلة وحل الدولتين، كانت الحركة الإسلامية (حمـاس) قد ظهرت إلى الوجود عام 1987، حيث تمكّنت من تأطير نفسها في حركـة تنظيميـة قويـة، امتلكت من خلالها جزءاً من الشارع الفلسطيني الذي آمن بخطابها السياسي، وأقرَّ بممارسـاتها

---

[1] الحمد, جواد: **المدخل إلى القضية الفلسطينية**. مرجع سابق. ص 384- ص 385.

[2] انظر, صلاح الدين, عماد: مسار العلاقة بين فتح وحماس وتطوراتها المستقبلية. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.ahewar.org /debat/show.art.asp?aid=150010

[3] انظر, صالح, محسن محمد: **القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001**. مرجع سابق. ص 105-106.

النضالية ضد إسرائيل, وأصدرت (حماس) بيانها الأول في 14 كانون الأول 1987، وأعربت فيه عن منهجها القائم على الإسلام، وأوضحت بأن هدفها قائم على تحرير فلسطين التي ستقام دولة الإسلام عليها.[1]

استطاع قادة الحركة أمثال الشيخ أحمد ياسين، عبد الفتاح دخان، ومحمد شمعة من بناء الهيكل التنظيمي للإخوان المسلمين تحت شعار قانوني، فزاولوا نشاطات اجتماعية وثقافية ورياضية، وقاموا بإنشاء مجموعة من المؤسسات منها، المجمع الإسلامي والجمعية الإسلامية في غزة.[2] حاولت الحركة بعد ذلك ومن خلال المجمع الإسلامي أن تبث دعوتها بطريقة سلمية، بحيث لا تصطدم مع إسرائيل أو مع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، خاصة مع حركة فتح التي تختزل الحراك السياسي في المجتمع الفلسطيني بصورة منفردة.[3]

الحقيقة إن التوتّر بين السلطة ممثلة بفتح، والمعارضة ممثلة بحماس، له أصول تاريخية ممتدة، إلا أنها قد ظهرت بصورة واضحة سنة 1987، على اعتبار النقيضين (العلمانية – الإسلامية)، ثم ازداد التوتر بين الفصائل خصوصاً بعد توقيع اتفاق أوسلو، حيث أصبح الخلاف أكثر عمقاً وأوسع مساحة؛ ذلك أن الخصومات السياسية الداخلية لم تعد مقتصرة على الفصائل المنضوية تحت عباءة منظمة التحرير، إذ إنّ القيادات الإسلامية قد تمكنت من تأطير نفسها في حركات تنظيمية قوية، مكّنتها من أن تكون منافسا قوياً لوجود فتح/ السلطة, وبدأت الصراعات تدُبُّ بين الفصيلين بسبب النظرة التي يتبناها كل فريق من حيث الحجم الكلي والنوعي له، إضافة لفاعليته في كسب الشارع الفلسطيني، فالسلطة وفق هذه المعادلة تقلل من شأن المعارضين، وما يدلل على ذلك تلك الجولة الحوارية بين حركة فتح وحركة حماس في الخرطوم 1993, حيث طالبت حماس بنسبة 40% من عدد مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني

---

[1] انظر, صالح, محسن محمد: **القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001**. مرجع سابق. ص112– 113.

[2] انظر, النواتي, مهيب سليمان أحمد: **حماس من الداخل**. مرجع سابق. 11– ص 63.

[3] انظر. المرجع السابق. ص 13 – ص 18.

كأحد شروطها لدخول المنظمة، الأمر الذي لم تقبل به المنظمة، كما أن السلطة قد أدانت المقاومة ووسمتها بالإرهاب في قمة العقبة يوم 2003/6/4.[1]

ينبع الاختلاف بين الحركتين في أن كلاً منهما يحاول أن يثبت رؤيته السياسية، فرؤية فتح تتضح من خلال مبادئها والتي تدرَّجت معها حسب مقتضيات المرحلة، فالمرحلة الأولى نادت بالكفاح الصريح بقبول الدولة المستقلة في مؤتمر الجزائر عام 1988, والتي تأسست على القبول بعملية السلام والاعتماد على القرارين 242 و 338 كمرجعية أساسية لعملية السلام، وعليه فقد حذفت الكثير من البنود الواقعة في الميثاق الداخلي لمنظمة التحرير، مراعاة لأمن إسرائيل، وكذلك تشبث الرئيس الفلسطيني محمود عباس في قبول الاتفاقية باعتبارها مرجعية رئيسة تؤسس عليها جميع الحلول المتعلقة بالقضية الفلسطينية، بالرغم من تجاوز إسرائيل لها من خلال حجم الخسائر والمجازر والويلات التي تعرض لها الشعب الفلسطيني. أما حماس فهي ترفض تقديم أية تنازلات للإسرائيليين، وتقبل بحل مرحلي مقرون بهدنة طويلة الأمد، مقابل انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام 1967، والإقرار بعودة اللاجئين وفق منطوق الشرعية الدولية المتعلقة بحق العودة, وهو قرار 194 لسنة 1948, لذا اتخذت حماس من المقاومة طريقاً لتحقيق ذلك, في حين ترى فتح أن التفاوض هو الوسيلة لذلك، وتبدي فتح مرونة فيما يتعلق بتبادلية الأرض، وعدم ضمان عودة كل اللاجئين، بعكس حماس التي لا تقوم بتقديم أية تنازلات بهذا الشأن.[2]

هذه الرؤى السياسية واختلافها، أدت إلى حالة من الانقسام السياسي بين الفصائل الفلسطينية، خاصة بين حركتي حماس وفتح، حيث أخذ كل فريق يتشدد لحزبه وجماعته، مع عدم الأخذ برأي الآخرين، حيث أصبحت العلاقات بين الحركتين تقوم على الانغلاق وضيق الأفق، مما عمل على زيادة الانقسام بين أفراد المجتمع، وزادت الكراهية المتبادلة، الأمر الذي

---

[1] انظر, الحوراني, عبدالله وآخرون: **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية**. مرجع سابق. ص104- ص 107. وكذلك انظر, الأزعر, محمد خالد: الحوار الفلسطيني (المبادرات والمحددات والمصير). استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.islamonline.net/arabic/polirics/2003/06/articke16. lshtm

[2] انظر, صلاح الدين, عماد: معضلات الحوار الفلسطيني. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=123398

انتهى إلى موجة عارمة من الصراعات الدموية بين الطرفين الأمر الذي سنناقشه في صفحات لاحقة.[1]

إن جميع الفصائل الفلسطينية قد قامت بهدف التحرير, ووجهت بوصلتها لإعادة الحقوق المسلوبة, وبالرغم من هذا إلا أننا نشهد واقعاً منافياً لذلك, فالتقوقع نحو الفصيل، والولاء للشخصيات, وحمل راية الفصيل بدلاً من حمل راية الوطن، ولف الشهيد بغطاء حزبه, وتراجع المفهوم الوطني أمام زحف التعصب الحزبي، وتراجع الثقافة الوطنية أمام الثقافة الحزبية، والمتاجرة بالثوابت والمبادئ الفلسطينية أمام التبريرات الحزبية، والتي تنصر الحزب بغض النظر عن مصلحة الوطن, والتعبئة الحزبية من خلال التفرد, ورفض تقبل الآخر والاعتراف بوجوده, جميعها شكلت معادلة زجَّت بالمجتمع الفلسطيني إلى حافة الهاوية,[2] مرةً من خلال التلاعب بوتر الرومانسية السياسية، ومرةً بإعلان التمايز الفكري,[3] وقد حرصت الحركات الإسلامية منذ البداية بتحاشي أي اتصال مع السلطة مبررين ذلك برفضهم للتسوية السياسية من حيث المبدأ، وبسبب التعارض مع برامج منظمة التحرير الفلسطينية, فقد سارعت حماس لتنفي أي بعد سياسي حول لقاء بعض قادتها بالرئيس عرفات حين دعته إدارة الجامعة الإسلامية بغزة لزيارتها في 1994/9/21.[4]

من هنا نلحظ أن سبب الفشل في العلاقة بين السلطة وحماس يعود إلى اختلاف البرامج والرؤى من عملية التسوية, إذ رأت السلطة أن برنامج التسوية قد أصبح يمثل برنامج الوطن، بينما وجدت حماس في هذا البرنامج تفريطاً للحقوق, وقد عبَّر عن ذلك فتحي الشقاقي بقوله: إنه لا التقاء بفريق أوسلو، لأن هناك برنامجين متناقضين تماماً، ولا جدوى من قيام حوار سياسي

---

[1] انظر, المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات: التعصب الحزبي مرض يفتك بصاحبه وبالمجتمع. استخرج بتاريخ 2008/12/10. Http://www.pcdcn.org.ps

[2] انظر, صافي, خالد محمد: لا صوت فوق صوت الوطن. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.kanaaonline.org/articles/00608.pdf

[3] انظر, غنيم, أحمد، وآخرون: **النظام السياسي الفلسطيني، مرحلة متحولة**. ط(1). فلسطين: مركز البراق للبحوث والثقافة.2006 ص21- ص23.

[4] انظر, الهندي, خالد: **عملية البناء الوطني الفلسطيني. وجهة نظر إسلامية**.ط(1). نابلس: مركز البحوث والدراسات الإسلامية. 1999. ص28- ص29.

ونحن على أرضيّتن مختلفتين، ولكن لأننا نعيش على جغرافية واحدة, وبالتالي نحن قررنا عدم وجود صدام), ويقول: " إن احتمال المواجهة قائم, وإذا حاسبونا على جهادنا ضد إسرائيل ستجري مواجهات بيننا". لقد ظلت الحركات الإسلامية تؤكد أن الصدام الداخلي خط أحمر بالنسبة لها, وقد قال محمود الزّهار من قيادات حركة حماس: " إن الحرب الأهلية بالنسبة لحماس خط أحمر لا ينبغي الوصول إليها مهما كلف الثمن).[1]

لقد ألزم اتفاق القاهرة الموقع في 1994/5/4السلطة بمواجهة البرامج المسلحة لقوى المعارضة ضد إسرائيل, إذ نصّت المادة التاسعة فقرة (2) من الاتفاق على أنه(باستثناء الشرطة الفلسطينية المشار إليها في هذه المادة والقوات العسكرية الإسرائيلية فإنّه لا يجوز إنشاء أو استخدام أية قوات مسلحة أخرى في قطاع غزة أو منطقة القوات العسكرية الإسرائيلية وذخيرتها وعتادها, كما لا يجوز لأية منظمة أو لأفراد في قطاع غزة ومنطقة أريحا من تصنيع أو بيع أو شراء أو حيازة أو استيراد أو إدخال أية أسلحة نارية أو ذخيرة أو أسلحة أخرى أو متفجرات أو بارود أو أي عتاد آخر إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا),[2] كما أوضحت المادة الثانية عشرة من نفس الاتفاق البند (1), وكذلك المادة الثامنة عشرة إلى نفس الهدف, فالاتفاقية اتخذت سلوكاً لفظياً رافضاً للنشاطات السياسية والعسكرية التي تمارسها المقاومة(المعارضة), فمع أعقاب كل عملية مسلحة ضد إسرائيل, كان هناك تركيز على عدم التعاون مع مرتكبيها, فقد قام محمود عباس في 1995/9/14 في لقاء مع صحيفة ايديعوت أحرنوت بأنه سيعمل على فرض النظام على كل الفصائل, ثم أكد نصر يوسف مدير الأمن العام بأن قواته مستعدة لفرض ذلك, ثم صرح الطيب عبد الرحيم بأن السلطة ستضرب بيد من حديد على كل من يحاول الخروج عما التزمت به السلطة, وكذلك صرح ياسر عرفات بأنه سيكافح الإرهاب, ووصف مرتكبيه بأنهم أعداء للسلام, وقبل دخول السلطة إلى مناطق الحكم الذاتي كلَّف ياسر عرفات مصطفى النتشة بتشكيل مجلس بلدية مدينة الخليل, وغسان الشكعة بتشكيل المجلس البلدي في نابلس, وعوني الشوا لرئاسة بلدية غزة متجاهلاً جميع القوى السياسية التي تطالب بانتخابات نزيهة, وأصدر العميد

---

[1] انظر, الهندي, خالد: **عملية البناء الوطني الفلسطيني. وجهة نظر إسلامية**. مرجع سابق. ص13- ص32.

[2] انظر, سليمان, داوود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995**. مرجع سابق. ص 119.

غازي الجبالي مدير عام الشرطة في غزة تعميماً يمنع استخدام المساجد لغايات التحريض ضد السلطة, الأمر الذي أدى إلى زيادة درجة التوتر بين حماس والسلطة, وليس هذا فحسب بل لقد قام ياسر عرفات بتعيين مشرفين من قِبله على دور تحفيظ القران الكريم, ثم كان قرار نزع الأسلحة من رجال المقاومة الذي أعلنه وزير العدل الفلسطيني السابق فريح أبو مدين بتاريخ 1995/4/11, الأمر الذي اعتبرته المقاومة خطا أحمر لا يمكن القبول به.[1]

اعتمدت السلطة في بث هذه الأقوال على المعاهدة مع إسرائيل, مضافاً إليها التغطية الدولية والعربية لهذه المعاهدة, واعتمدت على ما ستحققه هذه المعاهدة من صلاحيات أمنية داخلية قمعية, ومعونات اقتصادية تُعيل قطاع الموظفين الإداريين والشرطة والمستخدمين, وكذلك الاعتماد على رأس المال الرمزي لحركة فتح وقواعدها واستثمار المبنى التقليدي والعشائري للمجتمع, وأخذه بعين الاعتبار في التعيينات السياسية والترشيحات الانتخابية, فالقاعدة الاجتماعية الأساسية للسلطة سوف يشكلها جهاز الدولة الطفيلي ذاته, والمبنى التقليدي العشائري.[2]

يبدو أن التحشيد الحزبي واضح من خلال ما سبق, فالرؤى السياسية واختلافاتها لم تكن وسيلة مهمة من أجل تحقيق المكاسب السياسية للصّالح الفلسطيني, وإنما شكلت حضوراً قوياً تأسّست عليها نظرية الصّراع الحزبي التي جعلت من هذه الاختلافات وسيلة أساسية في بتر الآخر, والعمل على استئصاله من ساحة الحراك السياسي الفلسطيني بصورة وحشية, لا ترقى إلى أي نوع من أنواع الحوار الهادفة إلى ضبط الحراك السياسي في الأوساط الحزبية الفلسطينية.

من هنا تمتعت الفصائل الفلسطينية بضعف الحضور السياسي, حيث اتضح أن الاستبداد والتعصبية الحزبية القائمة على الانقياد والنصرة للحزب أو الجماعة سواء كانوا محقين أم مخطئين, قد لعب دوراً سياسياً بعد غياب اقتصر فيه دورها على الحياة الاجتماعية, وتتداخل

---

[1] انظر, سليمان, داوود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995**. مرجع سابق. ص 118-124.

[2] انظر, بشارة, عزمي, وآخرون: **أزمة الحرب السياسي الفلسطيني**. ط1. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 1999. ص 19.

الأزمة الحزبية الفلسطينية مع وجود سلطة فلسطينية مسلوبة السيادة, وكذلك وجود نظام فلسطيني قائم على الأبوية لا على الديمقراطية[1] يخضع بالأساس في المحافظة على أمنه وأمن إسرائيل, ومن ثم عدم احترام مبدأ سيادة القانون, فالمعايير الحاكمة للكفاءة تطورت من العائلية والانتماء القبلي إلى المعايير الحزبية والفئوية.[2]

ظهر الخلاف الحقيقي بين الحركتين إبان توقيع اتفاقية غزة – أريحا (1994), بين منظمة التحرير وإسرائيل, الأمر الذي أظهر تناقضاً في المواقف والرؤى السياسية من عملية السلام, واختلاف الموقف فيما يتعلق بالاعتراف بإسرائيل, وبالاتفاقات الموقعة معها, وظهور فكرة الصراع على السلطة, ونتيجةً لموقف حماس الرافض لكل الاتفاقات, فقد تمَّ إعلانها حزباً محظوراً من قبل السلطة, وعليه قامت باعتقال الكثير من أفراد حماس.[3]

الفلتان الأمني وتصاعد الخلافات

عانى كثير من شعوب العالم من مخاطر الحروب والنزاعات الداخلية التي اتخذت أشكالاً مختلفة, فعملت في الكثير من حالاتها على تدمير الحياة المجتمعية وعلى كافة الصُعُد, وقد شهدت الساحة الفلسطينية حالة خطرة من العجز والتدهور وسيادة ثقافة الغاب, وتهميش الآخر وإقصائه من خلال التراجع الخطير لسيادة القانون والحوار والتضامن, حيث أُقْتيدت هذه العناصر لِتُجيّر لحساب الصالح الخاص والفئوية, وعمليات الثأر والانتقام, مما أدى لوجود التناقض في جميع مجالات الحياة, وبالذات بين ما يقال وبين ما يترجم على أرض الواقع, فالشعوب المختلفة لم تشهد غلاً وحقداً كما تشهده العلاقة القائمة بين حركتي فتح وحماس على الرغم من خروجهما من رحم واحد واشتراكهما بهدف واحد.

---

[1] ظهرت الديمقراطية كثورة على الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية, فزاوجت, وتعددت معطياتها التنظيمية من تعددية وحوار وتمثيل, وضبط الصراع داخل النظام السياسي الواحد عن طريق الأخذ بالأكثرية في تطبيق القرار.

[2] انظر, بشارة, عزمي وآخرون: **أزمة الحرب السياسي الفلسطيني**. مرجع سابق. ص 9– ص 10.

[3] انظر, خلف, خلف: **جذور وحقائق الصراع الخفي بين حماس وفتح**. استخرج بتاريخ 2008/31/10
http://www.elaph.com/Elaphweb/AKhbarkhasa/2007/12/288608.html

تنامت ظاهرة الانفلات الأمني في السنة الثانية من الانتفاضة الفلسطينية في العام 2002, حيث حدثت التجاوزات على القانون من خلال أخذه باليد, فعمت التصفيات والاغتيالات, وتمَّ قتل الأبرياء تحت ذرائع الثأر, وعمليات الخطف للرموز الأكاديمية والقيادية, وشاعت عمليات السطو من قبل أشخاص مكلّفين بحفظ النظام, أو على الأقل توانوا بالدور الموكول منهم في حماية المواطنين. لقد شهدت الحالة الفلسطينية تصارعاً للأحزاب السياسية التي غابت عقلية التسامح ومنطقية العمل السياسي الذي أدى إلى بروز ظاهرة التعصب والعنف, وسيادة عقيلة التحريم والتجريم, والعمل على احتكار الحكم وتبرير مصادره, وقمع الرأي وتهميشه تحت ذرائع مختلفة.

لقد كان العام 2006 الأكثر تدهوراً في ما بات يعرف " بظاهرة الفلتان الأمني وسوء انتشار السلاح", وقد انعكس الصراع السياسي على السلطة بين حركتي فتح وحماس, والانقسام في السلطة التنفيذية بين الرئاسة والحكومة سلباً على مجمل الأوضاع الداخلية الفلسطينية, ووجد تعبيراته في عمليات الاقتتال الدامي بين الأذرع العسكرية التابعة لكلا الفصيلين, وقد جاءت هذه الأحداث لتصبّ في صالح استشراء هذه الظاهرة الخطيرة والتي تشمل في إطارها الأوسع كافة الاعتداءات على سيادة القانون, وتهديد حياة الأفراد وأمنهم, وتدمير البنى المجتمعية الفلسطينية بكل معاييرها الإنسانية عن طريق استغلال النفوذ الفصائلي في فرض حقائق جديدة على الأرض الفلسطينية ومواطنيها.[1]

وبغية إحراز المكاسب على الأرض, وفرض الرأي على الآخرين قام الفصيلين باستغلال كل إمكاناتهما لإقصاء الآخر وتهميشه, والفتك بتنظيمه وبقيادته, الأمر الذي أتخذ شكل الحرب الأهلية بين فريقين سياسيين متخاصمين حماس مدعومة من قبل المجموعات المسلحة, وأجهزة الأمن الفلسطينية التابعة للسلطة الفلسطينية مدعومة بالجماعات المسلحة التابعة لحركة فتح.[2]

---

[1] انظر, الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: (التقرير السنوي الثاني عشر). **وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2006. 1 كانون ثاني 2006–31 كانون الأول 2006**. رام الله. نيسان/ 2007.ص12

[2] انظر, الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: **انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية على ضوء عمليات الاقتتال التي اندلعت في قطاع غزة(الفترة من 7– 2007/6/21)**. عدد(52). رام الله: حزيران 2007. ص7– 9

نتيجة للتعارك الفصائلي أُنحي القانون جانباً, وتعزز نفوذ الميليشيات المسلحة داخل المجتمع الفلسطيني على حساب سيادة القانون, الأمر الذي أوغل في استشراء الظاهرة بحيث أصبحت ميزة للعمل السياسي الفلسطيني وتحركاته الفصائلية.

على خلفية ذلك, شهدت أراضي السلطة الفلسطينية أعمال فوضى وعنف وتوترات داخلية جسيمة, وقد بلغ عدد الضحايا جراء هذه الظاهرة عام 2004, ستة وتسعين قتيلاً, مقارنة بمئة وستة وتسعين مواطناً قتلوا خلال العام 2005, وقتل عام 2006 ما مجموعه ثلاثمائة وخمسة وأربعون مواطناً, وتضاعفت حالات الاختطاف حيث شهد عام 2006 اختطاف مئة وخمسين مواطناً, مقارنة بست وثلاثين حالة عام 2005, كما وجدت الانتهاكات المتعلقة بالتعذيب وإساءة المعاملة التي وصلت إلى مئة وثلاث وثلاثين شكوى, ارتكبت غالبيتها من قبل الإدارات المختلفة للشرطة.[1]

هذه الأعداد شاركت فيها المجموعات المسلحة المتخاصمة فقد بلغ عدد القتلى على خلفية الصراعات السياسية (65) حالة, وقد سقط ضحايا هذا الصراع إما نتيجة لعمليات اغتيال أو نتيجة اشتباكات مباشرة بين الأطراف المتصارعة ممثلين بحركة حماس وحركة فتح, ومن أبرز حوادث هذا الانفلات حادث مقتل الأطفال الثلاثة أحمد, إسلام, وأسامة بهاء بعلوشة, بتاريخ 2006/12/11 والذين قتلوا في عملية اغتيال استهدفت والدهم المقدم في جهاز المخابرات العامة بهاء بعلوشة من قبل عدد كبير من المسلحين الملثمين.[2]

تجلّت مظاهر الفلتان الأمني في تسيُّب الأجهزة الأمنية ونزعات الزعرنة والعربدة وقضية تصفية الحسابات, وقد اتَّقدت الظاهرة في ظل غياب سيادة القانون, وتهميش وتجاهل القضاء وتعطيل أحكامه وقراراته, وعزله من واقع الفعل والتأثير داخل المجتمع, كما ظهر في

---

[1] انظر, الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: **الملخص التنفيذي, وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2006**. 1 كانون ثاني 2006–31 كانون الأول 2006. رام الله. نيسان/2007. ص 20 (أنشئت الهيئة بقرار صادر من الرئيس عرفات بصفته رئيس دولة فلسطين, ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 1993/9/30)

[2] انظر, الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: (التقرير السنوي الثاني عشر). **وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2006. 1 كانون ثاني 2006–31 كانون الأول 2006**. مرجع سابق، ص81–ص 82.

إعطاء بعض العائلات والعشائر غطاءً أمنياً ميدانياً لممارسة أعمال الثأر والعربدة والفوضى والسكوت عنها وعدم محاسبتها, وكذلك الفوضى التنظيمية وغياب المرجعيات التنظيمية وعدم احترامها, وانتشار مظاهر الفقر والبطالة والجهل, واستهداف رجال الأمن من قبل أصحاب التناقضات الحزبية والسياسية. [1]

نتيجة لذلك حلَّت شعارات التخوين والتكفير والفتاوى التي تبرر القتل والتحشيد العشائري الذي أسس لحرب أهلية فلسطينية، وتحولت الفصائل الفلسطينية من كونها تنظيمات سياسية قامت لأجل المقاومة، إلى عقلية القبائل المتميزة بالانغلاق والجمود، فذات الفصيل (الجماعة) على صواب والباقي على خطأ.[2]

أدى الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس إلى سقوط عشرات القتلى، ومئات الجرحى، وهُدِّمت المؤسسات ونُهبت وأُحرقت، وتحولت غزة وبعض المدن الفلسطينية إلى ساحات حرب بين إخوة تحركهم نوازع ثأر قبلية، تسير تحت شعارات الوطنية.

فقد أفادت التقارير الواردة من هيئات ومراكز حقوق الإنسان الفلسطيني إلى وقوع عدة حوادث إعدام خارج نطاق القانون, وحوادث قتل عمد, واعتداءات استهدفت المدنيين الفلسطينيين, وحوادث استخدم فيها المدنيين كدروع بشرية, ومن الأشخاص الذين اعدموا خارج نطاق القانون المواطن سميح المدهون الذي القي عليه القبض عليه بعد اشتباك مسلح بتاريخ 2007/6/14 وتمت عملية إعدامه وأحد مرافقيه وهو حسن زقوت حيث تم إطلاق النار عليه من قبل الجماعة المسلحة التي قبضت عليه أمام مئات المواطنين, وتم السماح لعدد منهم بالتنكيل به وضربه بالأحذية والحجارة وطعنه بالسكاكين بعد إطلاق النار عليه وقتله(وفقا للصور التي بثتها فضائية الأقصى وإفادات أقاربه).[3]

---

[1] انظر, بسيسو, مؤمن: الفلتان الأمني. استخرج بتاريخ 2009/1/23.
http://www.alhaqeaq.net/rqid=29secid=5

[2] انظر, قاسم, عبد الستار: أسباب الاقتتال الفلسطيني. استخرج بتاريخ 2009/1/28.
http://www.aljazeera.net/nr/exeres

[3] انظر, الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: **انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية على ضوء عمليات الاقتتال التي اندلعت في قطاع غزة(الفترة من 7- 2007/6/21)**. عدد (52). مرجع سابق، ص10-11

على خلفية ذلك تم قتل أنيس السلعوس في الضفة الغربية الذي قتل بتاريخ 2007//6/15 على يد مسلحين بعد أن قاموا باختطافه, وجاء ذلك ردا على مقتل سميح المدهون, من جانب آخر فقد تعددت أساليب القتل بإلقاء أشخاص من فوق سطوح الطوابق العليا, وقتل الجرحى, وعمليات الاختطاف والتنكيل بهم, فقد تم رصد ما يزيد عن 90 حالة اختطاف في الضفة الغربية من تاريخ 2007/6/11 نفذتها مجموعات مسلحة غالبا ما يكون أصحابها مقنعين وأحيانا مكشوفي الوجوه ومعروفين بانتمائهم إلى المجموعات المسلحة العاملة.[1]

شكّل اتفاق مكة المكرمة الموقع بين الطرفين في 8 شباط 2007، تكريساً لعقلية المحاصصة التي استعرت منذ الانتخابات التشريعية للسلطة الفلسطينية في الخامس والعشرين من كانون الثاني 2006, والتي فازت بها حماس بأغلبية عالية(أربعة وسبعون مقعداً لحماس مقابل خمسة وأربعين مقعداً لفتح من أصل مئة واثنين وثلاثين مقعداً في المجلس التشريعي), ومع هذا لقي الاتفاق ترحيباً من الفصائل والقوى الشعبية؛ كونه سيعمل على منع الاقتتال، مع أملها بتحويل الاتفاق إلى صيغة شمولية وطنية بدلاً من الثنائية في تقسيم الوزارات والوظائف العليا في السلطة الفلسطينية، ومن ثم العمل على تطبيق بنود اتفاق القاهرة (2005/3/17)، لإعادة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن ذلك لم يحدث وتحولت حكومة الائتلاف الوطني الموسع للسلطة إلى مجرد حكومة تدير الأزمات الناشئة بين الطرفين بسبب تفاقم الصراع والمحاصصة بينهما، وانتقاله من صراع على تقاسم المؤسسات المدنية إلى صراع على تقاسم الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية، وهو ما أدى واقعياً لإنتاج الأزمة من جديد لتقضي نهائياً على اتفاق مكة.[2]

في السابع من حزيران 2007، بدأ مشهد جديد في مسلسل الاقتتال الداخلي الفلسطيني في قطاع غزة بين حركتي حماس وفتح، ساهمت الأذرع العسكرية لكلتيهما في تأجيجه, وقد

---

[1] انظر, الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: **انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية على ضوء عمليات الاقتتال التي اندلعت في قطاع غزة(الفترة من 7- 2007/6/21)**. عدد (52). مرجع سابق. ص11- ص 12

[2] انظر, راشد, عامر: جحيم غزة, الفصل الأول من فصول الحرب الأهلية الفلسطينية. استخرج بتاريخ 2008/12/11. http://www.voltairenet.org/articke/199291/html

أسفرت الأحداث عن مقتل مئة وواحد وستين مواطناً بينهم واحد وأربعون مدنياً، جلُّهم من النساء والأطفال، كما أُصيب في هذه الأحداث أكثر من سبعمائة مواطن بجراح لحقت بالعشرات منهم إعاقات دائمة.[1]

لقد قامت فصائل المقاومة بالاعتداء على الحياة والسلامة البدنية, وقامت بعمليات القتل والتشويه وأخذ الرهائن, والمعاملة المهينة, والحطّ من الكرامة, وقد أقدمت على ممارسة أعمال القتل العمد والإعدام خارج إطار القانون, فيما قاموا بإطلاق النار على المقاتلين بعد أسرهم, كما عرضوا سلامة المدنيين العزل للخطر إثر الخلافات الدامية بين الطرفين, تحت مبررات التنازع على الصلاحيات الأمنية والصراع على السلطة.[2]

فوز حماس بالانتخابات التشريعية وانتقالها من المعارضة إلى السلطة

تعتبر الانتخابات من الآليات المهمة في تعزيز المشاركة السياسية, وهي وسيلة مهمة لتحقيق التداول السلمي للسلطة, وعليه فقد شهد العام 2006 انتخاب المجلس التشريعي الثاني التي اتسمت بقدر عالٍ من النزاهة والشفافية.[3]

أفضت النتائج إلى حصول حماس على أعلى نسبة 58% من مقاعد المجلس التشريعي, في حين حصلت فتح على 34% من عدد المقاعد, وحصلت باقي الكتل الانتخابية الصغيرة على النسبة المتبقية من المقاعد. وبالرغم من التعددية التي فرضها قانون الانتخاب لمعالجة مسألة المشاركة السياسية, من مثل الاعتماد على النظام المختلط الجامع بين نظام الدوائر والتمثيل

---

[1] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: **صفحات سوداء في غياب العدالة، تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة خلال الفترة من 7-14 /6 / 2007**. ص13.

[2] المرجع السابق. ص13-14، انظر كذلك, الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان: **حالة حقوق المواطن الفلسطيني.** التقرير السنوي الرابع 1/1/1998-31/12/1998.ط(1). رام الله: شركة مطابع دار الكاتب.1993. ص178- ص 182.

[3] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: **صفحات سوداء في غياب العدالة، تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة خلال الفترة من 7-14 /6 / 2007**. مرجع سابق. ص14. انظر كذلك, الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: (التقرير السنوي الثاني عشر). **وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2006. 1 كانون ثاني 2006-31 كانون الأول 2006**. مرجع سابق. ص116- ص 117.

النسبي الذي يعتبر جميع الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة, وكذلك تخصيص كوتا للمسيحيين, وضمان مشاركة المرأة, إلا أننا نلحظ بأن الحكومة بقيت تتشكل من حزب سياسي واحد يسيطر عليها, إذ لم يتغير في العملية إلا الحزب الحاكم. فيما أثبتت عملية التصارع الدامي بين فتح وحماس فشل عملية تبادل السلطة, بدليل إعلان رئيس السلطة الفلسطينية عن نيته الدعوة لإجراء انتخابات مبكرة قبل مرور عام واحد على إجراء الانتخابات, بالرغم من نزاهة العملية الانتخابية, وحصول برنامج الحكومة بثقة المجلس التشريعي, وعدم حصول أية أزمة دستورية بين السلطتين المنتخبتين وهما المجلس التشريعي والرئاسة طوال العام.[1]

يظهر لنا أن هناك أسباباً أدت إلى هزيمة فتح في الانتخابات التشريعية التي جرت في عام 2006, ويأتي على رأسها تآكل رصيد فتح بسبب اتفاق أوسلو وتبعاته, والفساد المالي الذي استشرى بين القائمين على السلطة وأجهزتها, يضاف إلى ذلك أن حركة فتح قد سلكت سلوكاً حزبياً في إدارتها للسلطة مما سمح بدخول الكثير من أصحاب المصالح والمتسلقين في صفوفها.[2] يبدو أنّ هذه الأسباب قد مكّنت حركة حماس من الفوز بالانتخابات, وفور نجاحها صرح الرئيس الفلسطيني محمود عباس بأن من يريد تشكيل الحكومة عليه الالتزام ببرنامجه الذي انتخب عليه, حيث اشترط الرئيس الفلسطيني على حماس تحت ضغط إسرائيل والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قبل تشكيل الحكومة أن تعترف بإسرائيل, وتنبذ العنف, وتقر بالتفاوض وإلا فالقانون يجيز تشكيل حكومة أخرى, ولكن هذا لا يمكن وان توافق مع الدستور؛ لأن حركة حماس تمثل أغلبية وتستطيع إسقاط الثقة عن أية حكومة, في حين أن خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس قد صرح في مؤتمر صحفي في دمشق في 2006/1/28, بأن الشعب يدرك تبعات اختيار حماس, وهذا يعني الاختلاف بين نهج الرئيس, ونهج حماس.[3]

بدأت الخلافات تدبُّ في الساحة الفلسطينية, حينما رفضت القوى والفصائل الفلسطينية, وفي مقدمتها فتح, المشاركة في حكومة وحدة وطنية تتزعمها حماس, التي أصرت على عدم

---

[1] انظر, الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: (التقرير السنوي الثاني عشر). **وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2006. 1 كانون ثاني 2006–31 كانون الأول 2006**. مرجع سابق. ص81–82.

[2] **مجلة المجلس:** مجلة تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني,العدد(6). عمان: بتاريخ 1997/6. ص56.

[3] انظر, **مجلة السياسة الدولية** (العدد164). بتاريخ 2006/4– المجلد 41. ص6– ص 8.

الاعتراف بإسرائيل, واتفاقيات السلطة, ومبادرات السلام الدولية والعربية التي وقعتها منظمة التحرير والسلطة الوطنية,[1] وينبع رفض فتح المشاركة في الحكومة الوطنية؛ كونها تمارس مبادئ المعارضة على أرض الواقع ومن بيت السلطة, ناهيك عن موقف فتح التي وجدت نفسها بعيدة عن سلطة القرار السياسي, وعلى هذا الأساس تمّ إيقاف كافة المساعدات المادية للسلطة, وفرضت العزلة السياسية والاقتصادية على الشعب الفلسطيني, وبعد انتهاء التداول السلمي للسلطة, أصدر الرئيس محمود عباس مجموعة من القرارات, اعتبرتها حماس تعدياً على صلاحياتها, منها ما يتعلق بالإشراف على الأمن الداخلي والمعابر الحدودية والمؤسسات الإعلامية الرسمية, مما دفع حماس وعن طريق وزير داخليتها سعيد صيام من اتخاذ قرار بتشكيل القوة التنفيذية, ومن ثم قيام الرئيس عباس إثر ذلك بالإعلان عن عدم قانونية هذه القوة.[2]

لقد شهد الصراع حرباً أهلية بين فريقين سياسيين متخاصمين(حماس مدعومة من قبل القوة التنفيذية وكتائب عز الدين القسام, وأجهزة الأمن الفلسطينية مدعومة بالجماعات المسلحة التابعة لحركة فتح, كما شهد حرباً إعلامية قادتها الإعلاميات الفلسطينية, فقد خرجت قناة الأقصى الفضائية عن حدود الرأي والتعبير, حيث بدت كمحرض للعنف والاقتتال, وتعبئة طرف ضد الآخر, وكذلك تراجعت حيادية وسائل الإعلام الرسمية مثل التلفزيون والإذاعة الفلسطينية مع بداية عمليات الاقتتال في قطاع غزة, متجاهلة دورها كممثل لكل المواطنين.[3]

بعد نجاح حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 يناير 2006, وقيامها بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة في 2006/3/29, بدأت عدة أطراف في محاولة وأد هذه التجربة الديمقراطية ومحاصرتها, حيث أخذ الصراع على السلطة يأخذ أسوأ تعبيراته بين

---

[1] انظر, الشرق الأوسط: عام حافل بالخلافات الداخلية مع بوادر انفراج غير مؤكدة. استخرج بتاريخ 2008/812/11
http:// Arabic.people.com/.cn/31662/5153086.html

[2] انظر, الجزيرة نت: فتح وحماس توتر مستمر. استخرج بتاريخ 200/2/5..
http://www.aljazeera.net/news/archive?archive/d=1074923

[3] الفصلية: **فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني** (العدد30) تموز/ 2006. ص4- ص 6.

أنصار الحركتين, اللتين استخدمتا كل أساليب التنكيل البدني, وتجاوزت أفعالهما كل المحرمات.[1]

بعد فوز حماس أزدادت حدة الصراع والاستقطاب السياسي بين القوتين الرئيستين في الساحة الفلسطينية, حركة فتح التي كانت تتربع على رأس القيادة السياسية الفلسطينية, وحركة حماس التي فاجأت الجميع بقوتها الجماهيرية عندما سيطرت على غالبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني, لقد تنامى الصراع بين القوتين الرئيستين ولم يعد الصراع يدار من خلال المؤسسات الدستورية بل أنتقل إلى اطر أخرى, وكانت أدواته عنيفة, ونجم عن ذلك الصراع حالة استقطاب حادة داخل المجتمع الفلسطيني ساهمت مع عوامل أخرى إلى التأسيس لحرب أهلية بين الفصيلين.

بناء على ما سبق, فقد انقسمت السلطة من ناحية فعلية إلى سلطتين واحدة يمثلها الرئيس الفلسطيني, وهي مدعومة بشكل أساسي من حركة فتح, وأخرى تمثلها الحكومة بقيادة إسماعيل هنية, وهي مدعومة من حركة حماس, وادّعت كل من السلطتين تمثيلهما للشرعية , الأمر الذي أدى إلى انعكاس هذه المناكفات على جميع مؤسسات السلطة وخصوصا الأمنية التي بدت تعمل وفقا لتوجهات فصائلية, تأتمر بما يريده قائدها بغض النظر عن مدى الضرر الناشئ على الساحة الفلسطينية, إذ بتنا أمام مشهد خطير يقوم على تنامي دور المنظمات والميليشيات المسلحة, وتوطدت العشائرية على حساب السلطة المركزية الراعية لمصالح الناس, ناهيك عما سببه هذا الأمر من تجذير لمفاهيم التعصبية المقيتة التي سنشير إلى بعض مفرداتها من خلال السلوك الفصائلي المُمارس على الساحة الفلسطينية.

---

[1] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: **صفحات سوداء في غياب العدالة، تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة خلال الفترة من 7-14 /6 / 2007**. مرجع سابق. ص7-9.

- **السلطة التنفيذية الفلسطينية والانقسام التعصّبي**

انقسمت السلطة التنفيذية إلى قسمين: مجلس الوزراء ورئاسة السلطة الوطنية, إلا أن الفريقين لم يعملا بالتوافق, بل عمل كل منهما وفق برامج تهم فصيله فقط, دون النظر إلى الآخرين أو حتى إلى مصالح المجتمع الفلسطيني الذي وجد نفسه بالمحصلة مدفوعا بسبب ضغوط الحياة إلى نصرة فريق على فريق, ليس من الوجهة العلمية وإنما من منبع الفكرة القائلة إذ لم تكن منا فأنت علينا.

- **التعصّب في المجال الأمني**

بالرغم من الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس السلطة الفلسطينية باعتباره القائد العام للقوات الفلسطينية, إلا أنه لم يتخذ أي إجراء عام 2006 لتفعيل دور الأجهزة الأمنية, ومطاردة المعتدين وخصوصا عندما يكونون من أفراد هذه الأجهزة, بعيدا عن ذلك نجد الرئيس قد وافق على تشكيل ما يسمى بالقوة التنفيذية التي تعمل تحت إمرة وزير الداخلية شريطة دمجها بالأجهزة الأمنية بالرغم من الأعداد الكبيرة لقوات الأمن الفلسطينية, فالمشكلة القائمة هنا ليست في زيادة الأعداد, وإنّما في المرجعيات المشرفة على إدارتها, وكذلك بانتماء معظم هؤلاء الأفراد إلى تنظيمات وقيادات مسئولة عن الحراك الوطني الفلسطيني, ضمن هذا الباب قام الرئيس بتعيين مدير عام للأمن الوطني في آذار عام 2006 بناء على توصية من المجلس الوزاري السابق, وبصورة تستبق تشكيل مجلس وزاري جديد على ضوء ما أفضت إليه انتخابات 2006/1/25 من نتائج [1]

من الواضح إن العناصر الأمنية التي شكلتها السلطة ظلت مرتبطة ومرهونة لأوامر رئيس الفصيل, وهي بتحركها لا تقر إلا بما يأتيها من تعليمات الحزب الذي تدين له بالولاء بغض النظر عن خدمة المصلحة العامة, كما إن تعيين الأفراد في الأجهزة الأمنية من قبل المسئولين أفتقر إلى منح فرص متساوية للمواطنين, حيث بات التعيين معتمدا على توجه الفرد

[1] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: (التقرير السنوي الثاني عشر). **وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2006. 1 كانون ثاني 2006-31 كانون الأول 2006.** مرجع سابق. ص5

السياسي وانتمائه الحزبي الأمر الذي زاد من عمليات التهميش وإقصاء الآخر, وعليه تحولت المنظومة الأمنية الفلسطينية إلى قبائل متحاربة ديدنها القضاء على الآخر والفتك به, ومن الطبيعي والحال كذلك أن تزداد حالات القتل خارج إطار القانون, ليس هذا فحسب وإنما تعرض النسيج المجتمعي بالكامل إلى حالة من عدم الثقة بالقيادات الفلسطينية المسئولة عن تطبيق الصالح العام.

- التعصب في مجال العلاقات الخارجية

"تتوزع الصلاحيات في السلطة التنفيذية الفلسطينية بخصوص الشؤون الخارجية بين مؤسسة الرئاسة والحكومة, فللرئيس الحق بتعيين السفراء ونقلهم وإعادتهم إلى وزارة الخارجية بناء على تنسيب من وزير الخارجية بينما يختص وزير الخارجية بتعيين باقي موظفي السلك أو نقلهم أو إعادتهم إلى الوزارة, إلا أن المتتبع يلحظ أن رئيس السلطة يعمل بمعزل عن الحكومة, ولا يقوم بإشراك رئيس مجلس الوزراء في حضور الاجتماعات التي يعقدها مع الوفود الداخلية أو الخارجية, ثم أن تعيين معظم السفراء الذي صدر عام 2006 قرارات بتمديد فترات عملهم قد تمت ومن أسس حزبية الأمر الذي جعل الحكومة العاشرة تطلب بحصة من هذه التعيينات التي ما زالت تقتصر على نسبة عالية ممن ينتمون إلى حركة فتح."[1]

حدثت أول مواجهة مسلحة بين الطرفين في مدينة غزة بتاريخ 2006/4/22 في جامعتي الأزهر والزيتونة على خلفية تصريحات لقادة حماس الذين وجهوا اتهامات لجهات فلسطينية تعمل على إفشال الحكومة التي تقودها حماس, وقد أصيب في هذه المواجهة ثلاثة وثلاثون طالباً, وفي اليوم التالي حاولت مجموعة مسلحة اقتحام مكتب وزير الصحة الفلسطيني, د. باسم نعيم, حيث دارت اشتباكات بين هذه المجموعة والشرطة الفلسطينية, انتهت بإلقاء القبض على هذه المجموعة, وبتاريخ 8 مايو 2006, اندلعت مواجهة عنيفة ومسلحة بين عناصر من حركتي فتح وحماس أسفرت عن مقتل وإصابة أربعة عشر شخصاً, كما شهد يوم 4 يونيو اشتباكات

---

[1] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: (التقرير السنوي الثاني عشر). **وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2006. 1 كانون ثاني 2006-31 كانون الأول 2006.** مرجع سابق. ص6- ص 7

مسلحة بين عناصر القوة التنفيذية وكتائب عز الدين القسام من جهة, وبين أفراد من جهاز الأمن الوقائي وعناصر من كتائب شهداء الأقصى من جهة أخرى , أدت إلى مقتل وإصابة ستة عشر مواطناً.[1]

الممارسات التعصبية التبادلية للفصيلين

*** القيام بجرائم الإعدام خارج إطار القانون**

منها مقتل محمد سلامة السويركي, أحد أفراد القوة 17, جراء سقوطه من أعلى برج الغفري الذي يقع غرب مدينة غزة, وقامت فتح على إثر الحادث باتهام حماس عن هذا الفعل, ومن ذلك مقتل المواطن حسام أبو قنيص بعد سقوطه من أعلى برج مهنا، جنوب غرب مدينة غزة، وإطلاق النار على رأسه، وقد قامت حماس بتحميل حركة فتح مسؤوليتها عن الحادث.[2]

*** إعدام أشخاص بعد اختطافهم**

من ذلك ما حصل مع محمد عادل الرفاتي, وهو إمام مسجد العباس في مدينة غزة بتاريخ 2006/6/10، حيث تم اختطافه من قبل مسلحين كانوا يرتدون ملابس سوداء مكتوب عليها أمن الرئاسة، وقد وجد بعدها مقتولاً في محيط مجمع أنصار العسكري، ومن الحالات أيضاً ما حدث مع محمد نعيم الدحدوح من حركة حماس، وعمرو نبهان الرنتيسي من حركة حماس، وماجد عبد ربه أبو الجديان وعنتر عمر البيومي من حركة فتح.[3]

---

[1] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: **صفحات سوداء في غياب العدالة، تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة خلال الفترة من 7-14 /6 / 2007**. مرجع سابق. ص15.

[2] Human right watch: غزة... الفصائل الفلسطينية المسلحة ترتكب جرائم خطيرة. استخرج بتاريخ 2008/12/11. Http://www.hrw.org/en/news/2007/06/12-1

[3] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: **صفحات سوداء في غياب العدالة، تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة خلال الفترة من 7-14 /6 / 2007**. مرجع سابق. ص 29- ص 40.

*** إعدام أشخاص وهم جرحى**

خلال الصراع تم إطلاق النار على الجرحى ودخول المسلحين إلى المستشفيات وإطلاق النار بداخلها ومطاردة المسلحين داخل أروقة المستشفيات واستخدام المستشفيات في العمليات العسكرية, ومنع سيارات الإسعاف من الوصول للجرحى, والتعمد بإعاقة حركتها.[1]

من ذلك قيام حركة حماس بإعدام جمال عبد ربه الجديان أمين سر حركة فتح، بعد هروبه إلى مستشفى الشهيد كمال عدوان إثر قيام حماس باقتحام البيت الذي يقطن فيه والواقع في بيت لاهيا، وقتل سميح إبراهيم المدهون بعد مهاجمة السيارة التي كان يستقلها مع اثنين من مرافقيه من قبل حماس، وكذلك قتل رمضان سعيد غبن, أحد عناصر جهاز الأمن الوقائي حيث أطلق عليه الرصاص وهو على سرير العلاج في مستشفى الشهيد كمال عدوان يوم 2007/6/14 (انظر المزيد من المعلومات، المركز الفلسطيني من ص29-40), وقُتل أنيس السلعوس يوم 2007/6/15, حيث برر قتله بأنه جاء انتقاماً لسميح المدهون.[2]

*** جرائم الاختطاف والتنكيل**

قامت كل من الحركتين بأعمال الاختطاف والتنكيل المتبادلة، ومن ذلك ما حصل مع محمد بشير أبو نحل من حركة فتح، التي أسرته قوة اتهمته بأنه يقوم بإطلاق النار على مواقع خاصة تتبع لحماس، وبعد الانتهاء من التحقيق معه حول معرفته ببعض عناصر فتح تمَّ إطلاق النار على قدميه، ومن ذلك عبد العزيز أبو شنب الذي يعمل في الحرس الرئاسي، الذي اتهمه مختطفوه بأنه يقوم باختطاف أفراد من حماس، حيث تعرض للتعذيب، ورش المختطفون الملح على جروحه، ومن ضمن الحوادث اختطاف سليمان فؤاد أبو حرب من حركة حماس، الذي اختطف من قبل فتح، وتعرض كذلك للتعذيب.[3]

---

[1] الهيئة المستقلة لحقوق المواطن: **انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية.** (52 العدد). ص12 – ص 13

[2] المرجع السابق. ص33- ص 38

[3] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: **صفحات سوداء في غياب العدالة، تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة خلال الفترة من 7-14 /6 / 2007.** مرجع سابق. ص41-48.

*** حوادث واعتداءات على المنازل**

استخدمت المنازل في القتال الدامي بين الطرفين، كما تمَّ الاعتداء على المستشفيات والطواقم الطبية، وفرق الدفاع المدني، ومن ذلك تعرض مستشفى بيت حانون ومستشفى الشهيد كمال عدوان لإطلاق النار إثر الاشتباكات التي دارت بين عائلة المصري، وأفراد من القوة التنفيذية، وقد تمَّ الاعتداء على المسيرات السِّلمية, ومن ذلك الاعتداء على مسيرة انطلقت من حي الشجاعية شرق مدينة غزة يوم الأربعاء 2005/6/13, والتي مُنعت من الوصول إلى مفترق العباس، حيث استخدمت الأعيرة النارية التي أدت لإصابة مجموعة من المشاركين ومنهم شادي العجلة وتغريد العيلة, كما شهد الاقتتال أعمال تدمير ونهب واستيلاء على مؤسسات عامة وأهلية ومنها مؤسسة دار الشباب للثقافة والفنون، ومقر جمعية الحياة والأمل، وكذلك تدمير مقر المخابرات العامة والأمن الوقائي في رفح وخان يونس.[1]

وهذه قائمة توضح أسماء بعض الضحايا الذين سقطوا جراء الاقتتال بين الحركتين, في الفترة من 7-14 يونيو 2007.[2]

---

[1] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: **صفحات سوداء في غياب العدالة، تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة خلال الفترة من 7-14 /6 / 2007.** مرجع سابق. ص49 – ص71. انظر كذلك. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: **انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية على ضوء عمليات الاقتتال التي اندلعت في غزة (الفترة من 7-2006/6/21** سلسلة تقارير خاصة (52). مرجع سابق. ص41 – ص 52.

[2] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: **صفحات سوداء في غياب العدالة، تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة خلال الفترة من 7-14 /6 / 2007.** مرجع سابق. ص81 – ص 85.

الاسم	الوظيفة	التاريخ
وائل محمود وهبه	مدني/سائق	2007/6/7
أحمد فؤاد أبو حرب	قوة تنفيذية	2007/6/9
أيمن أحمد أبو شباب	فتح	2007/6/9
محمد سلامه السويركي	قوات ألـ 17	2007/6/10
حسام محمد أبو قنيص	مدني/عامل	2007/6/10
محمد عادل محمد الرفاتي	مدني/إمام مسجد	2007/6/10
إبراهيم عيد محمود المصري	مدني	2007/6/11
فرج فضل محمود المصري	مدني	2007/6/11
جمال عبد ربه أبو الجديان	أمين سر حركة فتح /غزة	2007/6/11
باسل داوود جبر الكفارنه	قوة تنفيذية	2007/6/11
محمد إبراهيم محجز	قوة تنفيذية	2007/6/11
ياسر غصوب بكر	مخابرات عامة	2007/6/11
محمد نعيم الدحدوح	حماس	2007/6/11
مازن سعدي عجور	حماس	2007/6/11
ماجد عبد ربه أبو الجديان	فتح	2007/6/11
موسى محمد أبو زينه	مدني	2007/6/11
صدام محمد بكر	مدني	2007/6/11
عيد محمود محمد المصري	مدني	2007/6/11
ميساء حسن محسن	مدنية	2007/6/11
دلال محمود محسن	مدنية	2007/6/11
ربا محمد محسن	مدنية	2007/6/11
فلاح عواد خلف الله	أمن وطني	2007/6/12
علاء الدين محمد الزعنون	أمن وطني	2007/6/12
محمد رزق صافي	أمن وطني	2007/6/12
إياد محمود الكفارنه	أمن وطني	2007/6/12
أحمد عبدالله الفار	أمن وطني	2007/6/12
مهتدى علي الجدبة	أمن وطني	2007/6/12
رامي زهير الرزاينه	أمن وطني	2007/6/12

الاسم	الوظيفة	التاريخ
منذر شاكر كلاب	أمن وطني	2007/6/12
أيمن طافش	استخبارات عسكرية	2007/6/12
مطيع فؤاد دواس	الشرطة البحرية	2007/6/12
محمد بهجت حماد	قوة تنفيذية	2007/6/12
إيهاب سعيد نصار	قوة تنفيذية	2007/6/12
إسماعيل أحمد حسن وادي	قوة تنفيذية	2007/6/12
زكريا سفيان صباح	قوة تنفيذية	2007/6/12
علاء إبراهيم وافي	تنفيذية فتح	2007/6/12
محمد عدلي المقيد	حركة حماس	2007/6/12
عبدالله سمير مقداد	حركة حماس	2007/6/12
محمد سعيد الهسي	حركة حماس	2007/6/12
بلال يوسف شامية	حركة حماس	2007/6/12
عمرو نبهان الرنتيسي	كتائب القسام	2007/6/12
عوض محمد الجوجو	كتائب القسام	2007/6/14
حسن خليل أبو عوده	كتائب القسام	2007/6/14

كما شهد شهر تشرين الثاني 2008, مجموعة من الانتهاكات المتبادلة بين حركتي فتح وحماس كالاعتداء على الحق بالحياة والسلامة الشخصية, ومن ذلك وفاة المواطن كامل محمد نوفل 38 عاماً بتاريخ 2008/11/30, حيث أصيب برصاص أحد أفراد الشرطة عند محاولة اعتقاله, وكذلك إقدام المواطن حسن عرايشي 25 عاماً من مخيم بلاطة على إحراق نفسه يوم الأربعاء 2008/11/5, أثناء وجوده في مقر الاستخبارات العسكرية, وفيما يتعلق بالتعذيب أثناء التوقيف في غزة, فقد سجلت الهيئة ثماني عشرة شكوى جميعها مسجلة ضد وزارة الداخلية, أما في الضفة فقد سجلت الهيئة ستّاً وثلاثين شكوى رُصدت ضد الأجهزة الأمنية, كما شهدت أراضي الضفة الكثير من حالات الاختفاء القسري والاختطاف وإصابة المواطنين نتيجة سوء استخدام السلاح.[1]

[1] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: **التقرير الشهري حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. تشرين الثاني /2008.** مرجع سابق. ص14

*** الاعتداءات على حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السِّلمي**

فقد قامت المجموعات المتقاتلة في قطاع غزة باقتحام مقار العديد من وسائل الإعلام المحسوبة أو المقربة من التنظيمات السياسية المتقاتلة وتدمير محتوياتها وسلبها وإغلاقها, كما قامت بتهديد بعض الصحفيين ومنعهم من تغطية الأحداث واقتحام مقر الصحفيين الفلسطينيين في غزة, وما يلحظ ضمن هذا المجال ما شهدته المحطات الفضائية من مثل قناة الأقصى التابعة لحماس إذ أنها قد خرجت عن حدود الرأي والتعبير ودخلت لتكون أداة من أدوات التحريض والدعوة إلى العنف, وتعبئة طرف ضد الطرف الآخر, وكذلك فقد شهدت وسائل الإعلام الرسمية ممثلة بالتلفزيون والإذاعة الفلسطينية أعمال مشابهة حيث انحازت إلى الجانب الآخر لتكون الأداة في إقصاء الطرف الآخر والتشهير به.[1]

ومن الانتهاكات الاعتداء على أربعة عشر صحفياً بتاريخ 2007/9/7, أثناء تغطيتهم للاعتداءات التي مارستها القوة التنفيذية على المواطنين الذين حاولوا الصلاة في الساحات العامة، واعتدائهم كذلك على صحفيين أثناء تغطيتهم لمسيرة نظمتها حركة فتح في غزة بتاريخ 2008/8/25, كما قامت حماس بوقف بث تلفزيون فلسطين في قطاع غزة، واعتدت على مكتب قناة العربية في غزة بتاريخ 2007/8/13، ومنعت القوة التنفيذية من دخول الصحف الصادرة من الضفة الغربية وقامت بحجز موزعيها في 2007/7/30.[2]

من ذلك أيضاً ما حدث من استهداف لبعض المؤسسات المهنية كالحادث الذي وقع في رام الله بتاريخ 2006/5/20, حيث تم حرق أربعة سيارات, من بينها سيارة البث المباشر لقناة الجزيرة, وكذلك ما حصل في مدينة رام الله حين قام عشرات المسلحين باقتحام مكتب صحيفة منبر الإصلاح, المحسوبة على حركة حماس, ومن ذلك ما حصل من قبل شخصين محسوبين على حماس في خانيونس باقتحام مقر التلفزيون الفلسطيني في خانيونس وتحطيم محتوياتها

---

[1] الهيئة المستقلة لحقوق المواطن: **انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية على ضوء عمليات الاقتتال التي اندلعت في قطاع غزة(الفترة من 7- 2007/6/21)**. (العدد 52). مرجع سابق. ص14- ص 15.

[2] صوراني, ناجي: بواعث قلقنا إزاء بعض التجاوزات والانتهاكات من عناصر القوة التنفيذية وكتائب عز الدين القسام. استخرج بتاريخ. 2009/1/27 http://www.pehrgaza.org/tiles/pressr/arabic/2007/letter13-09.html

وإحراقها بتاريخ 2006/6/5, كما تعرض كذلك عدد من الصحفيين في مدينة غزة للضرب من قبل أشخاص ينتمون إلى جهاز المخابرات الفلسطينية, أثناء قيامهم بتغطية محاولة اغتيال اللواء طارق أبو رجب, مدير عام جهاز المخابرات الفلسطينية.[1]

*** الاعتداءات على المؤسسات العامة والأملاك الخاصة والعامة**

لقد تعرضت مئات الممتلكات العامة والخاصة من قبل الأطراف المتصارعة إلى اعتداءات جسيمة تمثلت بالتفجير والتدمير والحرق والنهب فيما تركزت هذه العمليات على منازل المواطنين ومقار الأجهزة الأمنية والمؤسسات العامة المدنية التي تقدم خدمات للمواطنين في مجالات متعددة, وقد شاركت المجموعات المسلحة في غزة أوفي الضفة الغربية بهذه العمليات إما بالمشاركة الفعلية, وإما بعدم مطاردة القائمين على مثل هذه الاعتداءات.[2]

*** انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة**

كثيرا من التقارير تشير إلى تنفيذ عمليات الاعتقال من عدة أجهزة أمنية غير مخولة بهذا الإجراء لعدم وجود صفة الضابطة القضائية لها, في حين أن هذه الأجهزة لم تكن تعرف بهويتها عند قيامها بعملية الاعتقال, ولم تكن تظهر أي وثيقة لذوي المعتقل تجيز لهم القيام بمثل هذا الإجراء, ناهيك عما يصاحب ذلك من ضرب للمتواجدين في مكان الاعتقال مع إطلاق النار واستخدام القسوة وإثارة الرعب, ومن ذلك ما أفادت به مواطنة تبلغ من العمر 55 عاما واسمها محفوظ لدى الهيئة المستقلة لحقوق المواطن أنه وأثناء اعتقال ابنها بتاريخ 2007/6/14 تم ضربها من القوة المقتحمة التي قامت بضربها وخلع المنديل عن رأسها وتهديدها بالقتل, وفي إفادة أخرى لمواطن قال فيها بأنه وعند اعتقاله قامت القوة التي حضرت لاعتقاله بضرب زوجته وبضربه وسحبه على الدرج مما أدى لإصابته بجروح خطيرة.[3]

---

[1] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: (التقرير السنوي الثاني عشر). **وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2006. 1 كانون ثاني 2006-31 كانون الأول 2006.** مرجع سابق. ص119.

[2] الهيئة المستقلة لحقوق المواطن: **انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية على ضوء عمليات الاقتتال التي اندلعت في قطاع غزة(الفترة من 7- 2007/6/21).** (العدد 52). مرجع سابق. ص15- ص 16.

[3] المرجع السابق. ص16- ص 17

كما اشتمل هذا الانتهاك على اعتقالات تعسفية دون إتباع الإجراءات القانونية في عملية التوقيف، مما أدى إلى حجز الحرية الشخصية دون مسوغ قانوني، حيث رصدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان, سبعاً وستين شكوى تتعلق بهذه الحيثية حيث تم الاحتجاز على ذمة القضاء العسكري دون عرضهم على الجهات القضائية المختصة.[1]

*** استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية**

من ذلك ما شهدته مدينة خان يونس يوم 4 نوفمبر 2006 من اشتباكات مسلحة بين عائلتي أبو طه والمصري, أوقعت اثني عشر قتيلاً وعشرات المصابين. كما قتل المواطن سلمان محاريقة 27 عاما ينتمي لكتائب الأقصى وهو من (دير إستيا) من قبل ثائر سليمان ماضي 26 عاما على خلفية خلافات شخصية بين الطرفين, ثم قامت كتائب الأقصى بإطلاق النار على ثائر سليمان بعد علمهم بالحادث فأردوه قتيلاً, ليس هذا فحسب بل ذهبت مجموعة أخرى إلى المستشفى الذي يقيم فيه محاريقة, فوجدوا فائق عطا ماضي 50 عاماً وهو عم ثائر في المستشفى, فأطلقوا النار عليه وأردوه قتيلاً.[2]

"وفي جريمة أخرى وقعت بتاريخ 7 يونيو قتل مواطنان خلال شجار مسلح بين عائلتين في مدينة غزة. ووفقا لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان, فقد قتل في حوالي الساعة 7:30 مساءً المواطن جودت عيس دغمش, 22 عاما, من سكان حي الصبرة في مدينة غزة, جراء إصابته بعيار ناري أخترق الفخذ الأيسر وأصاب الفخذ الأيمن, خلال خلاف مع عائلة الكفارنة في منطقة الكرامة, شمال مدينة غزة. وفي حوالي الساعة 10:15 مساءً قتل المواطن مجدي البحري دغمش, 32 عاما, من سكان حي الصبرة بمدينة غزة, جراء إصابته بعيار ناري في الرأس, في تطور للشجار العائلي بين عائلتي الكفارنة ودغمش, في حي التفاح شرقي مدينة غزة, والذي استخدم فيه الطرفان الأسلحة النارية."[3]

---

[1] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: **التقرير الشهري حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. تشرين الثاني /2008**. مرجع سابق.

[2] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. **التقرير السنوي**. غزة. 2006. ص64.

[3] المرجع السابق. ص64.

*** نزاعات بين جماعات مسلحة و/ أو أجهزة أمن**

شهد العام 2006 صدامات عنيفة بين جماعات فلسطينية مسلحة وأجهزة أمن فلسطينية, كما دارت اشتباكات مسلحة بين أفراد من الأجهزة الأمنية أو مقربين منها وبين جماعات مسلحة محسوبة على حركتي فتح وحماس. وقد أدت هذه الأحداث في مجملها إلى مقتل(71) فلسطينيا, بينهم(5) أطفال وامرأتين. كما أصيب في هذه الأحداث(708) لآخرين, بينهم(69) طفل و(18) امرأة. فيما اشتملت هذه الصدامات على عمليات خطف متبادلة.[1]

من ضمن ذلك, ما حصل من اشتباكات دامية يوم 22 مايو 2006 بين عناصر فلسطينية مسلحة والشرطة الفلسطينية من جهة وبين القوة التنفيذية المساندة التابعة لوزارة الداخلية في مدينة غزة, راح ضحيتها المواطن الأردني, خالد فالح الردايدة, 54 عاما, ويعمل في مكتب التمثيل الأردني لدى السلطة الفلسطينية, وأصيب 11 فلسطينيا معظمهم من المدنيين الذين كانوا متواجدين في المكان. وبتاريخ 31 مارس 2006 اندلعت اشتباكات مسلحة في مدينة غزة بين أفراد من لجان المقاومة الشعبية من جهة وعناصر من جهاز الأمن الوقائي وحراس أحد قيادات حركة فتح من جهة أخرى. وتأتي هذه الاشتباكات في أعقاب اتهام الناطق بلسان المقاومة قائدين في حركة فتح ومسئولين أمنيين فلسطينيين بالوقوف وراء اغتيال الأمين العام لألوية الناصر صلاح الدين, يوسف عبد الكريم القوقا, الذي قتل بتفجير سيارة بينما كان بالقرب من منزله في مخيم الشاطئ. وقد أسفرت هذه الاشتباكات عن مقتل ثلاثة أشخاص أحدهم من أعضاء لجان المقاومة الشعبية, وآخر من حراس العقيد طموس, والثالث كان طفلا مارا في الشارع, وإصابة 34 مواطنا بجراح متفاوتة, بينهم ثلاثة في حال الخطر. كما اندلعت اشتباكات مسلحة في أحاء متفرقة من قطاع غزة, بين أفراد من القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية وأفراد من الأجهزة الأمنية الفلسطينية, أسفرت عن مقتل ستة مواطنين بينهم طفل, وإصابة ما لا يقل عن 115 آخرين, معظمهم من المدنيين. وقد بدأت الأحداث صبيحة ذلك اليوم في مدينة خان يونس بين أفراد من الأجهزة الأمنية وبين القوة التنفيذية, وامتدت إلى مدينة غزة, حيث شهدت أحياؤها

---

[1] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. **التقرير السنوي**. مرجع سابق. ص62.

اشتباكات مسلحة بين الطرفين. وفي مساء اليوم ذاته, امتدت تلك الأحداث إلى مخيم البريج وسط قطاع غزة, وشهدت اشتباكات مسلحة بين أنصار حركتي فتح وحماس.[1]

*** التعصّب وحرية العبادة**

لقد استشرت ظاهرة التعصب بين الفصيلين بصورة شكّلت في معانيها كل أنواع التعصّب ومفرداته, حتى وصل بهم الغلّ إلى الاعتداء على دور العبادة وتحويلها إلى أبواق تنعق على الآخرين في محاولات خطيرة لإعطاء ما تعانيه هذه الفصائل من عقم سياسي بعض الدّفقات الدينيّة التي تجيز لهم الاعتداء على بيوت الله.

فقد شهدت المساجد استغلالا فئوي أدى إلى عزوف المصلين عن المساجد, إذ تحولت بعض المساجد إلى مقرات للأحزاب الدينية التي تحاك بها الأنشطة السياسية والإعلامية والمفضية إلى زعزعة الثقة ليس بالقائمين على العبادة فقط, وإنما يتعداه إلى المساس بقدسية الدين الإسلامي, وتعريض أفكاره ونصوصه إلى غايات تخدم نفر في تحقيق مصالحهم, وإرضاء ذواتهم.

من ذلك تقسيم مسجد صلاح الدين بغزة إلى قسمين, قسم يتبع حركة حماس, وآخر إلى حركة الجهاد الإسلامي, وإذا ما تعدى أحد على حدود الآخر فسرعان ما تتأجج الصراعات بينهما. كما شهدت مدينة طولكرم بتاريخ 2006/9/17 أحداثاً تمّ فيها إضرام النار في كنيسة الروم الأرثوذكس, الأمر الذي أدى إلى احتراقها بالكامل, وفي نفس اليوم تم إحراق ستة كنائس في غزة ونابلس وطوباس, من خلال ري الفرقعات والمواد المشتعلة عليها.[2]

التعصّب الرئاسي والحكوميّ الفلسطينيّ

بفوز حماس في الانتخابات التشريعية انتهت عملية التفويض الشعبي للمجلس القديم, إلا أنه وبعد ثمانية عشر يوماً عقد المجلس القديم جلسة ختامية أقر فيها التعديلات المقترحة من

---

[1] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. **التقرير السنوي**. مرجع سابق. ص62– ص 63.

[2] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: (التقرير السنوي الثاني عشر). **وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2006. 1 كانون ثاني 2006–31 كانون الأول 2006**. مرجع سابق. ص122

الرئيس محمود عباس على مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا, واستُحدث خلالها منصب أمين عام للمجلس التشريعي, مع أنه لا يجوز للمجلس القديم اتخاذ أي إجراء خلال الفترة الانتقالية الممتدة من 25 يناير إلى 18 فبراير موعد أداء القسم الدستوري للأعضاء الجدد. هذه الإجراءات عُدت تناقضاً مع القانون الأساسي, ومع قانون السلطة القضائية في العديد من الجوانب مثل:التعديل على المادة الخامسة الذي يقضي بأن يتم التشكيل الأول للمحكمة بتعيين رئيسها وقضاتها بقرار من الرئيس بالتشاور مع مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل, علماً بأن المادة التاسعة والتسعين من القانون الأساسي المعدل تنص على أن تعيين القضاة يكون بالكيفية التي يقررها قانون السلطة القضائية, والمادة الثامنة عشرة من قانون السلطة القضائية تنص على أن يكون شغل الوظائف القضائية بقرار من رئيس السلطة الفلسطينية بناء على تنسيب من مجلس القضاء الأعلى, وهناك فجوة واضحة بين التشاور وبين التنسيب, إضافة إلى ذلك تمّ إقحام وزير العدل خلافاً للقانون في شأن من اختصاص مجلس القضاء الأعلى وحده. فبعد أن كان اختصاص المحكمة وفقاً للمادة(24-2) يمتد ليشمل الرقابة على دستورية القوانين والمراسيم والقرارات الرئاسية والوزارات واللوائح والأنظمة, تمّ تعديلها ليشمل فقط الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة, ثم قامت رئاسة السلطة بتعديل قوانين تتعلق بالسلطة القضائية دون عرضها ومناقشتها في المجلس التشريعي ومعظمها صدر قبل تنصيب المجلس الجديد مثل: قرار رقم 5 لسنة 2006 المتعلق بتشكيل المحاكم النظامية, وقرار رقم 7 لسنة 2006 بشأن محكمة الجنايات الكبرى, وقرار رقم 8 لسنة 2006 بشأن تعديل الإجراءات الجزائية, وقرار رقم 9 لسنة 2006 بشأن أصول المحاكمات المدنية والتجارية.[1]

يؤخذ على الحكومة التاسعة في الشهور الأربعة الأخيرة من عمرها قيامها بجملة من التعيينات التي اعتمدت فيها على الواسطة والمحسوبية, إضافة لعنصر الانتماء السياسي, كذلك حصرت الحكومة العاشرة الشواغر التي ستملأها خلال العام 2006 بـ4284 شاغراً, لكن مجلس الوزراء تجاوز الرقم وعمل على توفير اعتمادات مالية لـ 5700 عنصر في القوة التنفيذية, والموافقة على 600 إحداثية جديدة في وزارة الأوقاف والشؤون المدنية و 105

[1] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. **التقرير السنوي**. مرجع سابق، ص68- ص 70

إحداثيات جديدة في وزارة الاقتصاد الوطني, ويؤخذ على هذه التعيينات أنها هدفت إلى تعيين أشخاص بناءً على الانتماء السياسي.[1]

التعصب وحوارات حركة فتح وحركة حماس

إنّ الديمقراطية عندما تبنتها الأمم المختلفة، لم يكن الاعتقاد بها قائماً إلا لكونها من الوسائل التي تعمل على استقرار الشعوب، كما تساهم في ضبط النظام السياسي وآليات عمله، إلا أننا في الساحة الفلسطينية نشهد واقعاً منافياً لذلك، فالاستيلاء على السلطة من قبل الفصائل أُتخذ كوسيلة لفرض القوة، والمواقع الوظيفية الحساسة أصبحت حكراً على من يمتلك السلطة، وبتنا نعيش في قانون الغاب الذي يقوم على قاعدة الحق للأقوى، فالقوي هو من يشكل المرجعية في قرارات ومقتضيات العمل السياسي.

ضمن هذه الدائرة جاءت الحوارات لتضييق الهوة بين التنظيمين حركة فتح وحركة حماس، إلا أن المتتبع لمجمل الحوارات سيلحظ بأنها كانت تأتي للرد على توترات قائمة، أو أن تُتَّخذ كوسيلة لإثبات الذات والشخصية، بدلاً من أن تكون هذه الحوارات سمة ملازمة للعمل السياسي حتى في أحسن ظروفه, وممّا يدلل على ذلك انطلاق الحوارات من مُسلمات لا تقبل النقاش، مما يعطي رؤية واضحة على النفوذ الفصائلي والمصالح الفئوية الضيقة.

حوار القاهرة: كانون الأول/2003

ولو طالعنا حوار القاهرة الذي تمَّ في كانون الأول /2003, لرأينا المناكفات بين فتح وحماس بقيادة زكريا الأغا, وبين رئيس وفد حماس موسى أبو مرزوق, ففتح انسحبت؛ لأنها لم تعد تستطيع سماع اسم رئيس وفد حماس, وقامت حماس بنقد المنظمة بعد المؤتمر ووصفتها بعدم الديمقراطية لأنها تحاول إخضاع حماس وضمها كديكور دون إحداث أي شراكة سياسية,

---

[1] الهيئة المستقلة لحقوق المواطن: **التقرير السنوي الثاني عشر. وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام 2006**. رام الله. 2007. ص18

ويبقى أن نذكر أن حركة فتح قد اشترطت على حماس أن تقبل بالهدنة التي تقضي بمشـــاركتها في القرار السياسي.[1]

حوار القاهرة: آذار 2005

فشل حوار القاهرة في آذار /2005, الذي قام لأجل المصالحة بين حماس وفتح؛ وذلـــك بسبب تغيُّب كل من حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي عن الحوار تحت مبـــررات مختلفـــة تقوم على اتهامات, فورقة المصالحة تظهر تحيزاً لصالح الرئاسة الفلسطينية، وعنـــوان الورقـــة يحمل إشكالية إذ نص العنوان على أنه ورقة المشروع الـــوطني الفلســـطيني، إلا أن ســـقفه لا يتجاوز فكرة المصالحة بنظر حماس، فيما رفضت حماس الورقة؛ كونها تعطـــي فتـــرة تمديـــد إضافية للرئيس؛ لأنها نصت على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة، واشتملت الورقـــة على ضرورة استخدام المقاومة في إطار التوافق الوطني، كما فوضت الورقة الرئيس بـــإجراء المفاوضات مع الاحتلال، كما أنّ الورقة لم تُشر إلى بناء المنظمة من جديد، ولم تشـــتمل علـــى نقاط تحمل المصالحة، وكذلك عملية التغييب للفصائل(مع أن الورقـــة تحمـــل موافقـــة جميـــع الفصائل)، أضف إلى ذلك الحملات الاعتقالية في صفوف حركة حماس وحركة الجهاد، وقيـــام الرئيس محمود عباس في مؤتمر ضم كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة في عهد بوش الابن بالقول: إن الهدف من حوار القاهرة هو تشكيل حكومة تلتزم ببرنامج منظمة التحرير مع إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة.[2] لقد عمدت الفصائل بعد اتفـــاق القـــاهرة إلـــى نصب الحواجز على الطرق, والعودة إلى عمليات التفتيش إلى جانب انتشار المُسلَّحين والمُلثَّمين, واعتلائهم عدداً من الأبراج السكنية, كما شهدت الأوضاع بين الفصـــيلين العـــودة إلـــى اللغـــة التحريضية.[3]

---

[1] انظر, عرفة, محمد جمال: الحوار الفلسطيني. العقدة في الفضائل. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/12/article06.html

[2] انظر, زيدان, عصام: لماذا فشلت مبادرة القاهرة للحوار الفلسطيني. استخرج بتاريخ 2008/12/11.
http://www.islammemo.cc/tkarer/takarer/2008/11/22/72446.html

[3] انظر, درويش, سمية: الفلسطينيون يشككون بنجاح فتح وحماس في القاهرة. استخرج بتاريخ 2008/12/11.
http://www.elaph.com/elaphweb/politics/2007/5/236853?htm?section

يبدو بأن الخلاف القائم بين فتح وحماس لا يقوم على أساس سياسي فقط, وإنما يوجد خلافٍ مصلحيٌّ يتمثل في وجود تنظيم معين وجد لفترة طويلة كمسيطر على السلطة, ثم جاء من ينافسه على ذلك, حيث يوجد فريق يرفض الآخر ويحاول إبعاده بالمطلق عن الساحة السياسية الفلسطينية.[1]

اتفاق صنعاء

فشل اتفاق صنعاء بالرغم من التوافق على ما جاء فيه من قبل حركتي حماس وفتح، حيث قامت بعض الشخصيات باتهام عزام الأحمد المفوض بعقد الاتفاق, بأنه لم يحصل من الرئيس على تخويل يفوضه بالتوقيع على الاتفاق، وقد يُفسَّر ذلك أن هذه الشخصيات التي تمثلت بنمر حماد (المستشار السياسي للرئيس محمود عباس, ونبيل عمرو، ونبيل أبو ردينه الناطق باسم الرئاسة، وياسر عبد ربه مساعد الرئيس، بنقمتهم على هذا الحوار بسبب الانقلاب الذي حصل في غزة, فحماس اعتبرت الاتفاق مجرد إطار للحوار, فيما اعتبرته الرئاسة الفلسطينية على أنه اتفاق للحل على أساس المبادرة التي قام عليها.[2]

اتفاق مكة: 6-2007/8

وعلى غرار فشل الحوارات المتكررة، أكد اتفاق مكة 6-2007/8, على مبدأ الشراكة السياسية بين حركتي فتح وحماس، إلا أنه قد تعرض للفشل كذلك، حيث إنّ الترجمة الفعلية للمصالحة تفند الأقوال المكتوبة، فالاشتباكات بين الفصائل، وإنشاء حكومة إسماعيل هنية، وبناء

---

[1] انظر, شهرية الشرق الأوسط: **نحو توافق فلسطيني لتحريم الاقتتال الداخلي.** ط(10). عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط,2007. ص23- ص 24.

[2] انظر, الوطن: إعلان صنعاء تحت مرمي النيران. استخرج بتاريخ 2008/12/11.
http://www.alwatanya.net/53671.htm
انظر كذلك, زبون, كفاح: عزام الأحمد يفتح النار على خصومة في الرئاسة. مساعدون لعباس يخدمون المشروع الإسرائيلي الأمريكي. استخرج بتاريخ 2008/12/11.
…asharq/alawsat.com/details.asp?section=u&issueno=10710&artick=464104

القوة الفلسطينية، واستيراد الأسلحة والمواجهات الإعلامية، كلها مؤشرات تعمل على تمجيد الذات الجماعية لدى كل فريق[1]. وقد وزعت الحقائب الوزارية في الاتفاق كما يلي:

حماس لها التربية والتعليم، الأوقاف، الاقتصاد الوطني، العمل، الحكم المحلي، الشباب والرياضة، العدل، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فيما حصلت فتح على وزارة الصحة، الشؤون الاجتماعية، الأشغال العامة، الإسكان، المواصلات، الأسرى، ووزارة الزراعة. ثم تسمي حماس مستقلين لوزارات التربية ووزارة التخطيط ووزير الدولة وتسمي فتح مستقلين كذلك.[2]

إذا أمعنا النظر بدوافع فتح وحماس من وراء اتفاق مكة, سنجده يرجع إلى حالة الإنهاك التنظيمي من زاوية الضغوط الدولية، ومن زاوية الخسائر التي مُني بها كل طرف, وممّا يدلّ على ذلك الاهتمام بزيادة القدرة العسكرية لديهما, ثم إن كلا التنظيميين لم يعملا لإحلال الصلح بين أبناء العائلات التي طالها القتل والدمار، كما أمعنت السلطة بتسييس الأجهزة الأمنية. فقبيلة حماس تدافع عنها القوة التنفيذية، وقبيلة فتح تدافع عنها الأجهزة الأمنية.[3]

الممارسات التعصبية في الأداء المدني

تعاني أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، من استفحال الواسطة والمحسوبية والشّللية بالرغم من وجود النصوص القانونية المانعة لذلك، وهذا عائد إلى فجوة بين نص القانون وتطبيقه، ومدى وعي المواطنين بوجود القانون وإمكانية استخدامه، وضعف الأجهزة القضائية، وعدم ثقة المواطنين بها، والذي أدى بالمحصلة إلى فقدان الثقة في الجوانب الاجتماعية والسياسية، وفقدان المواطنة والانتماء القائم على علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة, كما عمل على

---

[1] انظر, الحس, بلال: **من يعرقل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية**. استخرج بتاريخ 2008/12/11.

[2] انظر, البداية: نص اتفاق مكة للمصالحة بين فتح وحماس. استخرج بتاريخ2008/12/11..
..http://www.asharqalalawsat.com/leader.asp?section=3&arricke=414079&issueno=10358

[3] انظر, النعامي, صالح: هل يمكن تجنب الاقتتال الداخلي الفلسطيني. استخرج بتاريخ 2009/1/28.
http://www.voltairenet.org/article148232.html

تركيز الثروات في أيدي فئة معينة أدت إلى مزيد من حالات الفقر والبطالة, ومن الجوانب التعصبية نلحظ المظاهر التالية:

- **المحاباة:** هي استخدام للعلاقات القرابية، والعلاقات العشائرية أو العائلية أو الحزبية أو الجهوية؛ لغرض اكتساب مصلحة أو تسهيل مهمة أو التهرب من مسؤولية ليست من حق المنتفع أو لتجاوز أنظمة وقوانين محددة، وهنا يستخدم البعض القرآن الكريم لتبرير المحاباة (الشفاعة), باستخدام قوله عز وجل:" من يشفع شفاعةً حسنةً يكن له نصيبٌ مّنها ومن يشفع شفاعةً سيئةً يكُن له كفلٌ مّنها". (النساء- الآية 85), وكذلك بعض الأحاديث الشريفة كاستخدام قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "اشفعوا تؤجروا". وقوله صلى الله عليه وسلم:"لأن أمشي مع أخي في حاجة خير لي من أن أعتكف في مسجدي هذا شهراً " وقوله:" من كثرت نعمة الله عنده كثرت حاجة الناس إليه ". إن هذا الاستعمال يغفل الخيط الرفيع بين دعوة الدين الإسلامي للتكافل والترابط المجتمعي وبين استغلال العلاقات لمصلحة ذاتية، فلا يوجد شفاعة حسنة أو أخرى سيئة؛ لأنه لا يمكن الفصل بين المصلحة الذاتية للقائم بالوساطة وبين المصلحة العامة, ومن هنا تصبح الوظيفة العامة مصدراً للثراء وبسط النفوذ ويؤدي لتركيز الثروة في أيدٍ معينة.[1]

- **الشللية أو الزبائنية:** هي نوع من أنواع المحاباة التي تتمً بناءً على علاقات القرابة والصداقة والانتماء الحزبي, أو بين مجموعة سياسية أو اجتماعية معينة، فالانضمام للحزب مثلاً من شأنه أن يشكل أساساً للحصول على خدمات متنوعة ويدخل ضمن هذا النوع ما يسمى بالزبائنية الطائفية, التي تسعى كل مجموعة من خلاله لتعزيز نفوذها في الجهاز الحكومي، وبالتالي تقليص النفوذ لصالحها والسيطرة على الجهاز التنفيذي في الدولة.[2]

بناءً على ذلك فقد سجل الانتماء الحزبي في فلسطين الكثير من الملاحظات التي تندرج ضمن ما ذكر، فهو يفتقر إلى الوعي لاعتمادها على الكم والتجسُد بالبعد العشائري للوصول إلى السلطة، وتقوم بتغليب الحزب على الوطن، فلم يعد الحزب وسيلة لخدمة القضايا الوطنية، كما

---

[1] انظر, القزاز, هديل رزق: تعارض المصالح والمحاباة. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.aman/palestine.org/ducments/ch21.doc

[2] المرجع السابق.

ونلحظ بأن القيادات الحزبية لم تعد تستطيع السيطرة على أعضائه, ولأجل الاحتفاظ بقيادتها نجد أنها تطلق المبررات والوسائل الدفاعية لصالح أعضائها، ومن ثم نشهد سيادة الثقافة اللفظية وسيادة لغة الشعارات، وكذلك وصول العناصر غير الكفؤة للمراكز القيادية والتي انتشرت ثقافة الارتزاق لديها، ففقدت بذلك الصفة القيادية وتحول العديد من القياديين إلى موظفين.[1]

التعصب الإعلامي

لعبت وسائل الإعلام المحسوبة على فتح وحماس دوراً سلبياً، إذ يسجل عليها اللجوء إلى لغة التحريض, وزرع الأحقاد والكراهية, وتنمية التعصب المبني على رفض الآخر, وأصبحت هذه الوسائل تمثل مجالات لبث الدعايات الحزبية من خلال تسييسها وتجييرها لخدمة الأهداف الذاتية، فالإعلام التعصبيّ أصبح عنواناً ووسيلة للفصائل المتناحرة, تعبر من خلاله عن ذاتيتها وعصبيتها.[2]

يبدو أن الإعلام الفلسطيني قد أصابه الفقر المعرفي القائم على إعطاء المعلومات الدقيقة للمواطنين, إذ أنه أصبح وسيلة من وسائل الاحتراب بين الفصيلين, الأمر الذي ينفي عنه المصداقية والشفافية, ثم إنّه ينفى عنه العالمية والتنافسية, وهذا يعني بقاءه في مكان صغير لا يقوى على الرصد العلمي للمعلومات وتقديمها بالأسلوب العصري الحديث.

التعصب الغنائي

نلاحظ أن هناك تجسيداً لمفهوم التعصبيّة في الواقع الفلسطيني الذي تمثل بالحروب الغنائية, من مثل قول فتح:(أنا ابن فتح ما هتفت لغيرها), وكقول حماس: (حماس ثورتي أو أغنية حمساوي). ونذكر هنا أنه عندما تعقدت الأمور المالية لموظفي السلطة، خرج أنصار القيادة الداعم لفكرة الإضراب بأغنية,(وين الراتب فش فش, هاي الحكومة الرشيدة، خلتنا على الحديدة، معناش نشتري جريدة, وفي الجيبة مفيش قرش، اسمعوا يا امارة معناش شعلة سيجارة,

---

[1] انظر, أبو قودة, محمد عطية: الانتماء الحزبي. استخرج بتاريخ 2008/1/8.
http://www.tanbya.net/participation/view.aspx?patcpid=lou

[2] انظر, الصوراني, راجي: الإعلام الفلسطيني... واقع وتطلعات. استخرج بتاريخ 2009/1/23.
http://www.pchragaza.org/file/pressr/arabic/2007/news/01-2007.html

معناش بنزين السيارة, وبده دفعة فش فش) ورداً على إسماعيل هنية، وفي معرض رده على الحصار وبقدرة الشعب الفلسطيني على تحمله، خرجت الأغنية التي تقول: (بيقولوا زيت وزعتر، يا عالم فمي مرمر، بدنا محمر ومقمر، وبدنا لحمة فش فش), وردت حماس على هذه الأغنية بقولها: (وين العزة فش فش، وين الحرية فش فش، وين النخوة فش فش، حكومتنا الرشيدة، عزة نفس وعقيدة، بدهم لحمة أو سردين, والوطن ليرة كش، إللي تريد تنهش تنش, بلحم الشعب بتنهش، روح سلّم على سيدك بوش، خلي عليك المال يرش). وتسخر الأغنية ممن يطالبون بالمال على حساب الكرامة فتقول:(الراتب بيد الليكود, والحقائب على الحدود, وإذا بتنبسط اليهود, الرواتب راح تهش. ومن ضمن الاستغراق في التعصبيّة وجود أغنية: (علي الكوفية علي ولولح فيها, وغني عتابا وميجانا وسامر فيها، حيث يرقص أنصار فتح على هذه الأغنية، فيما ردت حماس عليهم بأغنية:(هلا يا صقر القسام, هلا يا حمساوية), وليس هذا فحسب بل لقد اقتحم الانتماء الحزبي التعصبيّ وغزا الأفراح والمناسبات، ففي حالات كثيرة بات الارتباط مرهوناً بوحدة الانتماء الحزبي.[1]

من زاوية أخرى شهدت الجدران وسيلة من وسائل الاحتراب الحزبي، حيث أصبحت الجدران منبراً لكثير من العبارات التي تحمل معنى التعصبيّة، ونرجسية الذات والتفاخر بالأنساب، مما أسس لوجود النظرية الحزبية، حيث وجدت التعصبيّة متنفساً لها عن طريق تفريغ أحقادها وكراهيتها، ورفضها للآخر وعدم تقبل رأيه عن طريق الجدران, هذه الشعارات تمثل التعصبيّة التي تعمل على تعطيل العدل والنقد, والنزوع إلى السلطة الجامحة، واللجوء إلى العنف الذي تثبته لغة الرصاص، وقذف الاتهامات والتحريض بين حركتي حماس وفتح.[2]

لقد باتت العلاقات بين حماس وفتح تقوم على التعصب الحزبي الذي أدى إلى حالة من الانقسام في الشارع السياسي، وامتدت إلى المؤسسات الوطنية والأهلية، بل وصلت إلى العائلة,

---

[1] انظر, جابر, عدنان: الصمود والاحتراب الفلسطيني. استخرج بتاريخ 2009/7/28.
http://www.grenc.com/sfiles/palestinean/show-artice.gfm?id=7832
وكذلك انظر, دنيا الوطن: حرب غنائية بين فتح وحماس تشعلها مشكلة تأخر صرف رواتب الموظفين. استخرج بتاريخ .2009/2/5http://www.alwatanyavoice.com/arabic/coutent-5660.shtml

[2] انظر, عطا الله, علاء: ولأعراس غزة نصيب من السياسية. استخرج بتاريخ 2009/2/5.
….e?c=articleA-C&cid=1203757484144&pagename=zone-arabic-news/nwalayout

كما أدت التعصبيّة فيما بينهم إلى استقطاب ثنائي في المجتمع أدى إلى انقسام سياسي خطير, والأخطر من ذلك هو تفرع هذا الانقسام، إلى الانقسام الاجتماعي الذي يُعدُ مرضاً اجتماعياً تطول فترة علاجه، فالتعصب والانغلاق عند الآخر في المجتمع الفلسطيني, وعدم تقبله هو الذي يقف وراء ثقافة الإقصاء والتهميش, وصولاً إلى حالة من التطهير التي تعبر عن نفسها من خلال الاقتتال والصراع الداخلي، إضافة لسقوط الاتفاقيات, وفشل الحوارات المتكررة, وعدم الوصول إلى شراكة سياسية مقبولة لدى كل الأطراف؛ ذلك أن التعصب للرأي يعني نفي الرأي الآخر, والتعصب لقائد يعني إقصاء القادة الآخرين.

الإشكالية في التعصّب هو أنه يرتكز في مجتمعنا على مرجعية فكرية, وهذه المرجعية لا توجد إلا في المجتمعات التي تتسم بالتعصبيّة العقائدية, وتضخم نرجسية الذات على صعيد الفرد والحزب, وكذلك لا توجد إلا في المجتمعات التسلطية القمعية التي تنتفي فيها حرية التعبير عن الرأي, وانعدام الحرية الفكرية, فيصبح المجتمع وفق ذلك مجتمعاً مريضاً يقوم على الكذب والنفاق والتزلف والمداهنة,[1] ومن ذلك ما حصل يوم الثلاثاء الموافق 2007/7/24, حيث شهدت جامعة النجاح الوطنية بمدينة نابلس أحداثاً مؤسفة بين الكتلة الإسلامية المحسوبة على حماس, وحركة الشبيبة المحسوبة على حركة فتح, حيث استخدمت الأسلحة النارية التي أدت إلى مقتل الطالب محمد الرّداد على خلفية نزاعات تنظيمية, مما مثل انتهاكاً لحق الحياة والحرمة الجامعية, كما أدت الأحداث إلى إصابة ثمانية طلاب آخرين.[2]

لقد وجدت مجموعة من العوامل التي ساهمت إلى بروز ظاهرة التعصب الحزبي في فلسطين, منها حالة الانقسام السياسي الداخلي, والتي تمثل سببا ونتيجة وحالة التشويش التي تصيب المشهد الثقافي بسبب الحالة الفصائلية والحزبية المستشرية، إضافة لدور الاحتلال وضعف مكونات النظام السياسي الفلسطيني, وتراجع دور مؤسسات المجتمع المدني, فشهدنا نتيجة لذلك تضخم الذات والجهل والتخلف المعرفي, حيث إن الجهل بالآخر, وعدم توسيع

---

[1] انظر, صبيح, أمل: آفة المجتمع الفلسطيني في التعصب الحزبي. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.tharwacommuity.typepad.com/tharwa-palestine/2007/06/post-11.html

[2] انظر, **الفصلية:** الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الفلسطيني. (العدد,31), بتاريخ. 9 /2007,ص29.

المدارك بمعرفته يدعوه إلى التعصب ضده, ويؤدي إلى التعصب لهذا الشيخ أو الفصيل أو لهذه الجماعة.

لا بدّ من الاعتراف نهايةً بأن ظاهرة التعصب الحزبي في المجتمع الفلسطيني تعتبر واحدة من العوامل التي أدت إلى تراجعه وانغلاقه الفكري, كما عملت على وجود الكثير من الصراعات التي تتعدى في مضمونها الجانب السياسي, وأوضحت الدراسة حجم التجاوزات التي مارستها الفصائل الفلسطينية, حيث اتصفت الحياة الحزبية بتقديم المصالح الشخصية على حساب المصالح العامة, وانشغلت الساحة الفلسطينية في البحث عن حلول في الثنائيات في عمليات التطبيق للحقوق الفلسطينية من مثل التفاوض – المقاومة, السلطة والمنظمة, والإسلام والعلمانية. إنّ النظام السياسي الفلسطيني قد عاني من مشكلات جمّة: مثل الاعتماد على المفهوم القبلي والتفرد, وضعف السُلطتين التشريعية والقضائية, وغياب المرجعية الدستورية والقانونية, كما شهد الواقع السياسي الفلسطيني صراعاً على السلطة أدى إلى تغييب المشروع الوطني على حساب تحقيق المكاسب الشخصية, كما أدت إلى شيوع أمراض الشللية والتناحر والمساومات الفئوية الضيقة, وروح التعصب, وسيادة القيادة الأبوية اللامؤسسية. يظهر جلياً بأن هناك خللاً واضحاً في أداء القيادات الفلسطينية القائمة والمسؤولة عن تحقيق المصالح الفلسطينية, كما تشير النتائج إلى أن هناك انكساراً في المطالبة بالحقوق الفلسطينية, بطرق وسياسات وممارسات مختلفة تلتقي مع قانون الغاب, الذي يغلب فيها القوي الضعيف, فالاحتقان والالتفاف على القانون الأساسي والاقتتال الداخلي, وفشل الحوارات, والأزمات الداخلية للفصائل, جميعها مفردات تلتقي وبصورة جلية مع ما في هذه الفصائل والقائمين عليها من تعصب مقيت, يقوم على الاستئثار, والكسب الذاتي الشخصي لقبيلة الفصيل. من الملاحظ أن التجربة الحزبية الفلسطينية فكراً وممارسة مرتبط إلى حد كبير بمفهوم العصبية القبلية، من حيث استمرار الجمود في علاقات القوة بين الفصائل والسلطة التي عانت من حالة رفض متبادل عقّدت الحالة الفلسطينية التي تعاني من نقطة ضعف رئيسة, تمثّلت في قاعدة العمل على شكل فصائل مستقلة واستراتيجيات متباينة، وحكمت النضال الفلسطيني لعقود، كرستها وعمقتها (المحاصصة) السياسية والمالية التي

اعتمدتها منظمة التحرير الفلسطينية, وأسهمت السلطات العربية في تكريس حالة التساكن والتحاجز الفصائلي, وتكريس روح العداء والصدامات الدامية.

إن دلالات الفعل السياسي للفصائل الفلسطينية، من خلال التدهور الكبير في مستوى الأمن الوطني والسياسي والشخصي، وبروز ظاهرة الاستهدافات الداخلية والانقسامات السياسية، وظواهر الانفلات الأمني وغيرها، تلتقي مع ظاهرة التعصب الفئوي والفصائلي القبلي، على الرغم من تبريراتها السياسية والعقائدية.

استنتاجات وتوصيات

- أظهرت الدراسة أن السلوك الفصائلي الفلسطيني قد اتسم بالعصبية، من خلال تبني مفرداتها القائمة على العنف, والانتقام والثأر, والى السلطة والتسلط والهيمنة، الأمر الذي ترتب عليه تفتيت وتقسيم المجتمع الفلسطيني.

- عملت هذه العصبية على منع تكوين شعور وطني موحد، وحالت دون إنماء الوطن والمواطن, وإرساء أسس سليمة لحياة ديمقراطية سليمة وصحيحة.

- إن ممارسات حركة فتح وحركة المقاومة الإسلامية, من قتل وخطف, وهدم وسرقة للمنازل والمؤسسات الخاصة والعامة، يؤكد على أن الفصائل الفلسطينية مسكونة بالتعصب في علاقاتها يبعضها البعض، مما سمح للأعداء بالولوج الى داخل هذه العلاقة بغية تفجيرها، والقضاء على أحلام شعوبها.

- هناك تطاول على القانون من قبل القيادات الحزبية، فالقيادي يشعر بأنه عبد لمن هو أعلى منه مكانة، وسيد على من يدنوه منزلة، وعليه فالعصبية تهدف إلى امتلاك السلطة من أهل التسلط، وتحاول أن ترقق ذلك برفع شعار الديمقراطية.

- هناك رفض للديمقراطية؛ لأنها تقوم على المساواة، فيما تقوم العصبيّة المتمثلة بالسلوك الفصائلي بطلب السلطة لذاتها.

- نلحظ بان رئيس الحزب يبقى في مكانه، مهما جاء به من أخطاء، كما يحصل على صعيد السلطة الرسمية، فقانون العصبية واحد يحكم الجميع.

- أظهرت الدراسة أن التنظيم الحزبي كما أكدته التجربة الفلسطينية, هو تنظيمٌ للعصبية, ولنظرتها الفئوية الحزبية.

- أبرزت الدراسة خللا في سلوك الفصائل، من خلال انعدام الديمقراطية داخل أطرها وترهل بنيانها وهياكلها، وما يدلل على ذلك, الانسداد في الحياة التنظيمية والانشقاقات والصدامات المستمرة فيما بينها.

- منع عملية تداول السلطة أدى إلى تكريس البيروقراطية, والتسلط الإداري في الحياة التنظيمية لهذه الفصائل, كما أدى ذلك إلى تركيز السلطة الحزبية, في يد نخبة تحوّلت وفق هذا الاحتكار إلى فئة مستبدة ومتسلطة بالرأي والقرار.

- أوضحت الدراسة أن هناك أزمة في الفصائل الفلسطينية, تمثلت بعدم قدرتها في تمثيل القاعدة الاجتماعية التي يفترض أنها تمثلها, وذلك أن بعض هذه الفصائل قد عملت تحت منظومة الاستتباع السياسي للغير.

- أبرزت الدراسة أن الشعارات والخطابات الرنانة, هي المعبر عن الثورة؛ ذلك أنها أصبحت المستوعب للشحنات البطولية التي اعترت أعمال رجال الثورة.

- هناك عجز للفصائل الفلسطينية في التأقلم مع تحولات الفكر والسياسة والواقع في عالم نزاع للتحول المستمر, وهناك عجز رديف لذلك يتمثل بعدم القدرة على التأقلم مع تحولات المجتمع, فجيل يطلب الحرية والخبز, وجيل سابق يمعن في إنشاد أذكاره الأيديولوجية.

- ساهمت الدراسة في تعرية السلوك السياسي الفصائلي, وهي إذ فعلت ذلك, فقد اتخذت من ظاهرة العصبية القبلية وسيلة أساسية في الحكم على الحراك السياسي المعبر عن هذه الفصائل.

- أبرزت الدراسة بعض العيوب التربوية التي يمارسها المجتمع الفلسطيني, وعمدت إلى مؤسسات التنشئة الاجتماعية, كمعالج لحدة أزمة هذا الداء الخطير(العصبية), الذي استشرى في المجتمع الفلسطيني, وعمل على تراجعه في مختلف الجوانب الحياتية.

التوصيات

- لا بد من أن ينهج الواقع الفلسطيني إلى الديمقراطية القائمة على سيادة الشعب, وإقامة حكومة بناءً على موافقة المحكومين, وعلى تداول السلطة, وضرورة وجود حدود دستورية للحكومة من بينها فصل السلطات, إطلاق الحريات, إجراء انتخابات نزيهة, وتحقيق المساواة أمام القانون.

- لا بد للفصائل الفلسطينية من وقفة مع ذاتها, تنقدها وتستقدم في نقدها هذا التجارب التي مرت بها من خلال الوقوف على الأخطاء والمجاوزات, التي لم تسفر عن أية نتائج يمكن أن تحقق المصلحة الفلسطينية.

- الإقصاء والتهميش معناه قتل الإبداع وتشويه المعرفة, وعلى الفصائل أن تتدارك ذلك؛ كونه مؤدياً للتراجعات والانكسارات الفلسطينية المستمرة وعلى كافة الصُّعُد.

- لا بد من استبدال مفاهيم الثأر والانتقام, إلى قيم المساواة والعدل والديمقراطية, فنحن شعب واحد, ودين واحد, والوطن للجميع.

- جعل الحوار الوسيلة الرئيسة لحل المشاكل المستعصية, إذ إنّ انتفاء الحوار معناه استحالة قيام وحدة وطنية, تكون أساسا لوحدة الوطن, والدولة الفلسطينية.

- توسيع رقعة المساءلة والمحاسبة, من جانب المجالس التشريعية, ومنظمات المجتمع المدني, والتأطير لتداول السلطة الذي يمنع تعشيش الفساد في أحضان مرتكبيه.

- القيام بعمليات الإصلاح الإداري والمالي, بفصل الوظيفة العامة عن الخاصة.

- إصلاح هيكل الأجور والرواتب للموظفين, خوفاً من انجرارهم وهدم إبداعاتهم.

- ضرورة تكريس التعددية السياسية, وإعادة الإجماع على برنامج وطني ينسجم مع متطلبات المرحلة, والتخلص من الانحسار الذي ربطه اتفاق أوسلو, إذ لا يمكن الحديث عن إجماع وطني في ظل ردود الفعل على ما جاء به هذا الاتفاق.

- إنهاء حالة الانقسام, والعودة إلى الحوار لإعادة اللحمة, وتنظيم عمليات المقاومة ضد المحتل.

- لا بد من تحقيق الديمقراطية من خلال تحرير قوة الأمن من سطوة التنظيم أو الحزب, بحيث تكون مجيرة للدولة فقط.

- العمل على فصل الحزب الحاكم عن جهاز الدولة والسلطة, لأن السلطة والثورة ليست ميراثاً لأحد, وهي ملك لكل الشعب الفلسطيني.
- الفصل السياسي والمالي لمقدرات السلطة, إذ لا يجوز استعمالاتها لتحقيق المصالح الخاصة.
- فصل أجهزة الدولة ومؤسساتها عن الحزب, بحيث لا تعود حكراً لطرف سياسي معين يسيطر عليها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

القران الكريم

الحديث الشريف

ابن الأثير: عز الدين أبي الحسن: **الكامل في التاريخ**. المجلد الأول.د.ط. بيروت: دار صادر. د.ت.ن.

ابن منظور، أبي الفضل جمال الين محمد بن مكرم: **لسان العرب**. ط(1). بيروت: دار صادر للطباعة والنشر.

الأزهري، أبي منصور محمد بن احمد: **تهذيب اللغة**.ج2. تحقيق محمد علي النجار.د.ط. مصر: الدار المصرية للتأليف والنشر

تفسير ابن كثير: عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي: المجلد الثاني. ط(5). الكويت: جمعية إحياء التراث الإسلامي. السعودية: دار السلام للنشر والتوزيع. 2001

عبد الرحمن بن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**. تحقيق حامد احمد الطاهر. ط(1). القاهرة: دار الفجر للتراث. 2004

عبد ربه الأندلسي: **كتاب العقد الفريد**. ج1. ط(3). القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة. 1965

المعجم الوسيط: ج2. (باب العين). د.ط. طهران: المكتبة العلمية. د.ت.ن.

الموسوعة العربية العالمية: المجلد السابع. ط(1). ([ت تيبرا].السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع. 1996.

الموسوعة الفلسطينية:هيئة الموسوعة الفلسطينية. (مج 4). د.ط. دمشق: 1984.

اليعقوبي: **تاريخ اليعقوبي**. د.ط. ج2. بيروت: دار صادر. د.ت.ن.

ثانياً: الكتب العربية

أبراش, إبراهيم: **فلسطين في عالم تغيّر**. ط(1). رام الله: المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي. 2003.

أبو ذياب, خليل: **الأدب الجاهلي**.د.ط. د.م.ن: دار عمار. د.ت.ن.

أبو رأس, الشافعي: **التنظيمات السياسية الشعبية**. ط(1). القاهرة: عالم الكتب. 1974.

أبو فخر, صقر: **الحركة الوطنية الفلسطينية:من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح/فكر- سياسة**. ط(1). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 2003.

أبو فرحة, جمال الحسيني: **الخروج على الحاكم في الفكر السياسي**. ط(1). القاهرة: مركز الحضارة العربية. 2004

إمام, إمام عبد الفتاح: **الطّاغية**. د.ط. د.م.ن: دار المعرفة. 1994.

بشارة, عزمي وآخرون: **أزمة الحزب السياسي الفلسطيني**. ط(1). رام الله:مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 1996.

بكّار, عبد الكريم: **اكتشاف الذات، دليل التميز الشخصي**. ط(2). عمّان: دار الأعلام. 2002.

الجابري, محمد عابد: **فكر ابن خلدون العصبية والدولة**. ط(5). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1992.

الجميلي, رشيد: **تاريخ العرب في الجاهلية وعصر الدعوة الإسلامية**. ط(2). بغداد: مطبعة الرصافي. 1976.

حتي, ّ فيليب، وآخرون: **تاريخ العرب مطول**.ج1. ط4. بيروت: دار الكشاف للنشر والتوزيع, 1965

حتيّ, فيليب، وآخرون: **تاريخ العرب**. ط(5). د.م.ن: دار غندور للنشر. 1974.

الحروب, خالد: **حماس الفكر والممارسة السياسية**. ط(1). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 1996.

الحسن, إحسان محمد: **علم الاجتماع السياسي**. ط(1). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع. ..2005

الحسن, خالد: **فلسطينيات**.د.ط. عمان: دار الجليل للنشر.1985.

حسن, علي إبراهيم: **التاريخ الإسلامي العام، الجاهلية والدولة العربية والدولة العباسية**. د.ط. القاهرة: مطبعة المعرفة. د.ت.ن.

حسين, غازي: **ياسر عرفات والحل الصهيوني لقضية فلسطين**.د.ط. دمشق: د.م.ن. 1999.

حفني, عبد الحليم: **شعر الصعاليك منهجه وخصائصه**.د.ط. مصر: دار المعارف. د.ت.ن.

الحمد, جواد, سليمان, هاني: **انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني**. ط(1). عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. 1994.

الحمد, جواد: **المدخل إلى القضية الفلسطينية**. ط(1). عمان: دار البشير للنشر. والتوزيع.1997.

حميد, راشد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيتي 1946- 1974. د.ط. بيروت: مركز الأبحاث- م.ت.ف. 1975.

الحوت, بيان نويهض: **القيادات السياسية والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917- 1948**. ط(3). بيروت: دار الهدى. 1986.

الحوراني, عبدالله وآخرون: **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية**. ط(1). غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق. 2000.

حوراني, فيصل: **الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974**. د.ط. د.م.ن: مكتبة عبد الحميد السائح. 1980.

حوراني, فيصل: **جذور الرفض الفلسطيني 1918- 1948**. د.ط. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2003.

حيدر, فؤاد: علم النفس الاجتماعي. ط(1). بيروت: دار الفكر العربي. 1994.

الخطيب, نعمان أحمد: **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**.د.ط. الكرك: جامعة مؤتة. 1994.

الخلايلة: أحمد عبد الرحيم سالم: **الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية. جذورها- حاضرها – مستقبلها**. ط(1). عمان: دائرة المكتبة الوطنية. 1998.

خليف, يوسف: **الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي**.د.ط. مصر: دار المعارف. د.ت.ن.

خليل, محسن: **النظم السياسية والدستور اللبناني**. ط(1). بيروت: دار النهضة العربية. 1973.

خمش, مجد الدين خيري وآخرون: **دراسات في المجتمع العربي**. ط(1).عمّان: اتحاد الجامعات العربية. 1985.

دكت, جون: **علم النفس الاجتماعي والتعصب**. ترجمة عبد الحميد صفوت. ط(1). القاهرة: دار الفكر العربي. 2000.

ديوان السمو أل: تحقيق عيسى سابا.د.ط. بيروت: مكتبة صادر. د.ت.ن.

راجح, أحمد عزت: **أصول علم النفس**. ط(8). الإسكندرية: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر. 1970.

الرفاعي, أنور: **الإنسان العربي والحضارة**.د.ط. دمشق: دار الفكر. 1970

رياض, سعد: **الشخصية، أنواعها وأعراضها وفن التعامل معها**.ط(1). القاهرة: مؤسسة اقرأ. 2005

الزبيدي, باسم: **الثقافة السياسية الفلسطينية**.د.ط. رام الله: مواطن ــ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2003.

زهران, حامد عبد السلام: **علم النفس الاجتماعي**. ط(4). القاهرة: عالم الكتب. 1977

الزوزني, الحسين بن احمد بن الحسين: **شرح المعلقات العشر**.د.ط. بيروت: دار إحياء التراث العربي. د.ت.ن.

زيدان, عبد القادر: **التمرد والغربة في الشعر الجاهلي**. ط(1). الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. 2002.

سالم, السيد عبد العزيز: **تاريخ الدولة العربية وتاريخ العرب منذ ظهور الإسلام حتى سقوط الدولة الأموية**.د.ط. الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية. 1974

سالم, السيد عبد العزيز: **دراسات في تاريخ العرب**. تاريخ العرب قبل الإسلام.ج1.د.ط. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة 1967

سليمان, داوود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995**. ط(1). عمان: دار البشير للنشر والتوزيع.1995

سويد, محمود: **التجربة النضالية الفلسطينية,حوار شامل مع جورج حبش**.ط(1). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 1998.

شاليان, جيرار: المقاومة الفلسطينية. ترجمة. صباح كنعان. ط(1). بيروت. دار الطليعة للنشر التوزيع. 1970.

صالح, محسن محمد: **القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001**. ط(1).مصر: مركز الإعلام الغربي.2002.

صالح, محسن محمد: **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**. د.ط. عمان: دار الفرقان. 2003.

صايغ, يزيد: **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**.ترجمة باسم سرحان. ط(1). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2002.

طليمات, غازي, الأشقر, عرفات: **الأدب الجاهلي**: قضاياه، أغراضه، أعلامه، فنونه. ط(1). بيروت: دار الفكر المعاصر. دمشق: دار الفكر. 2002.

الطماوي, سليمان: **السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي**. ط(1). القاهرة: دار الفكر العربي.1979.

عاقل, لبنة: **خلافة بني أمية**. ط3. د.م.ن: دار الفكر. 1975

عبد الرحمن, أسعد وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية,جذورها,تأسيسها,مساراتها**.د.ط. د.م.ن: مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية.1987.

عبد الكريم, قيس وآخرون: **الدولة المستقلة والسيادة الوطنية**. ط(1). بيروت: دار التقدم العربي. 1999.

عبد الله, معتز سيد: **التعصب دراسة نفسية اجتماعية**. ط(2). القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر. 1997.

علوش, ناجي: **أوسلو وآفاق الصراع العربي الصهيوني**. ط(1). بيروت: دار الكنوز الأدبية. 1996.

علي, جواد: **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**. ج4. ط(1). بيروت: دار العلم للملايين. بغداد: مكتبة النهضة. 1970.

غنيم, أحمد وآخرون: **النظام السياسي الفلسطيني" مرحلة متحولة**. ط(1). فلسطين: مركز البراق للبحوث والثقافة. 2006

غنيم, عبد الرحمن: الحالة الفلسطينية ودور الرقم الصعب. ط(1). دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع. 1987.

فرحات, يوسف شكري: **ديوان الأعشى**. ط(1). بيروت: دار الجيل. 1992

قاسم, عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**. د.ط. نابلس: د.م.ن. 1998.

قاسم, عبد الستار: **القيادة الفلسطينية قبل عام 1948 وأثرها على النكبة**. ط(1). نابلس:مكتبة الرسالة.1992.

قباني, عبد العزيز: **العصبية بنية المجتمع العربي**. ط(1). بيروت: دار الآفاق الجديدة. 1997

كوبان, هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**. ترجمة سليمان الفرزلي. ط(1). لندن: دار هاي لايت. 1984.

كوهين, أمنون: **الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني1949-1967**, تعريب خالد الحسن. ط(1). القدس:د.م.ن. 1988.

كيمحي, شؤول وجيرولد بوست: **ياسر عرفات صورة سيكولوجية وتحليل استراتيجي**. ط(1). لبنان: المركز العربي للدراسات المستقبلية. د.ت.ن.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **فلسطين تاريخها وقضيتها**. ط(1). فلسطين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 1983.

متولي, عبد الحميد: **أزمة الأنظمة الديمقراطية**. د.ط. القاهرة: منشأة المعارف الإسكندرية. 1964.

مروة, محمد رضا: الصعاليك في العصر الجاهلي.د.ط. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1987

مشارقه, محمد زهير: **الحياة الاجتماعية عند البدو في الوطن العربي**. ط(1). دمشق: دار طلاّس للدراسات والترجمة والنشر. 1988

المقريزي, تقي الدين: **النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم**. إعداد صالح الورداني.د.ط. د.م.ن: الهدف للإعلام. د.ت.ن.

النواتي, مهيب سليمان أحمد: **حماس من الداخل**. ط(1). **فلسطين**: دار الشرق للنشر والتوزيع. 2002

نوفل, ممدوح: **البحث عن الدولة**. ط(1). عمان:الأهلية للنشر والتوزيع.2001.

نوفل, ممدوح: **قصة اتفاق أوسلو**. ط(1). عمان: الأهلية للنشر والتوزيع. 1995.

الهاشمي, طارق: **الأحزاب السياسية**. ط(1). بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية. 1968.

هلال, جميل: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. ط(1).رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 1998.

الهندي, خالد: **عملية البناء الوطني الفلسطيني " وجهة نظر إسلامية** ".د.ط. نابلس: مركز البحوث والدراسات الإسلامية. 1999.

ياسين,عبد القادر, سعد,أحمد صادق: **الحركة الوطنية الفلسطينية1948-1970**.د.ط. القدس:منشورات صلاح الدين. 1978.

يكن, أمير: **العصبية القبلية والإمام المظلوم**. ط(1). دمشق: دار المعرفة. 1992.

يكن, سيد أمير: **مختصر تاريخ العرب**. ترجمة عفيف البعلبكي. ط(3). بيروت: دار العلم للملايين. 1967.

يونس, انتصار: **السلوك الإنساني**. د.ط. مصر: دار المعارف. 1974.

ثالثاً: الكتب الأجنبية

Ackerman,N. & Jahoda , M. (1950).Anti-Semitism and emotional disorders(pp.2-3**): A psychoanalytic intent partition**.New-York: Harper

Kline berg , O.(1968).Prejudice: The Concept.In D. Sills(ED) **Encyclopedia of the Social Sciences**, vol.12 (pp.439-448). New York: Mac Millan .

رابعاً: الدوريات والمنشورات

تقرير مركز غزة للحقوق والقانون. غزة. 1995/4/11.

تقرير منظمة العفو الدولية. محاكمات منتصف الليل, المحاكمات السرية والفورية الجائرة في غزة **.حزيران/ 1995.**

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. التقرير السنوي 2006.غزة.2006.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: صفحات سوداء في غياب العدالة، تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة خلال الفترة من 7-14 /6 / 2007.

مسعود, ظاهر: **القبيلة كمؤسسة سلطوية في المشرق العربي الحديث** مجلة الوحدة. عدد11. المجلس القومي للثقافة العربية. الرباط: 1985.

منشورات الانتفاضة: **خلفيات وأبعاد ما يجري في فـتح**.د.ط. عمـان: مكتبـة عبـد الحميـد السائح.د.ت.ن.

منظمة التحرير الفلسطينية: **اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني**. مـاده (19). مكتبـة الشيخ عبد الحميد السائح.

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. الاعتقالات في الضفة الغربية في أعقاب الإعلان عن حالة الطوارئ بتاريخ 2007/6/14. رام الله 54/حزيران2007.

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. الملخـص التنفيـذي وضـع حقـوق المـواطن الفلسطيني خلال عام 2006. **رام الله/نيسان 2007.**

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. انتهاكات حقوق الإنسان فـي منـاطق السـلطة الوطنية على ضوء عمليات الاقتتال التي اندلعت في قطاع غزة.**رام الله/حزيران 2007.**

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. وضع حقوق المواطن الفلسـطيني خـلال عـام 2006. **رام الله/نيسان 2007.**

خامساً: المجلات والصحف

جريدة البيان. الإمارات العربية المتحدة.2002/9/10.

شهرية الشرق الأوسط. عمان. 2007.

صحيفة الأسواق. عمان. 1995.

صحيفة الرأي الأردنية. عمان. 1996

صحيفة السفير. بيروت. 1995.

صحيفة الدستور الأردنية. عمان. أعداد مختلفة.

الفصلية. رام الله.30 تموز2007.

الفصلية. رام الله.31 أيلول 2007.

مجلة المجلس. العدد9. تشرين الثاني/1997.

مجلة الوسط. (عدد 214). 1996.

مجلة شؤون عربية. مصر. عدد2004/120.

مجلة فلسطين المسلمة. لندن. (عدد5). أيار/1995.

مجلة فلسطيننا. بيروت. عدد(11). تشرين الثاني 1960.

سادساً: المقابلات

محمد عوده (أبو داوود)**: مقابلة شخصية،** دمشق, 2009/8/1.

ناجي علوش (أبو إبراهيم)**: مقابلة شخصية،** عمان, 2009/7/28.

سابعاً: مراجع الانترنت

Human Right Watch : غزة الفصائل الفلسطينية المسلحة ترتكب جرائم خطيرة. استخرج بتاريخ 2008/12/11.http://www.lhrw.org/en/news/2007/06/12-1

أبو قودة, محمد عطية: الانتماء الحزبي. استخرج بتاريخ 2009/1/8.http://www.tanbya.net/participation/view.aspx?patcptd=104

الأزعر, محمد خالد: الحوار الفلسطيني والمسار والمحددات والمصير. استخرج بتاريخ 2008/12/10.

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/06/article16.shtm

آل نجف، عبد الكريم: دور العصبيات في إضعاف الكيان الإسلامي " الأمويون والعباسيون نموذجاً. استخرج بتاريخ 2008/5/8.
./biorg/Arabic/nashat/elmia/markaz/nashatat/elmiamatboat/resalatalta ghrib/27/10.htm

أمد للإعلام: النص الحرفي ل (إعلان القاهرة بشأن اجتماع الفصائل الفلسطينية. استخرج بتاريخ 2008/12/11.http://www.amad.ps/arabic/?action=detail&id=15943

أمل صبح: آفة المجتمع الفلسطيني في التعصب الحزبي. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.tharwacommuity.typepad.com/tharwa-palestine/2007/06/post-11.html

بسيسو, مؤمن: الفلتان الأمني. استخرج بتاريخ 2009/1/23.
http://www.alshaqeaq.net/rqid=2&secid=5&art=33490

جابر, عدنان: الصمود والاحتراب الفلسطيني. استخرج بتاريخ 2009/1/28.
http://www.grenc.com/files/palestine/show-article.cfm2id=7832

الجزيرة نت: فتح وحماس في توتر مستمر. استخرج بتاريخ 2009/2/5.
http://www.aljazeera.net/news/archive?archive/d=1074923

جمعة, محمد: أزمة فتح, محاولة تأجيل الانتخابات لا تفيد. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2006/10/article07.shtml

الحسن, بلال: خلافات تتدد بالخطر داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://asharqa/aswat.com/leader.asp?section=3&article=485823&issne no=10876

الحسن, بلال: من يعرقل بناء منظمة التحرير الفلسطينية. استخرج بتاريخ:2008/12/11.
http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&article=414079
&issueno=10358

خلف, خلف: جذور وحقائق الصراع الخفي بين فتح وحماس. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.elaph.com/elaphweb/akhbarkhasa/2007/12/288605.html

دنيا الوطن: حرب غنائية بين فتح وحماس تشعلها مشكلة تأخر صرف رواتب الموظفين. استخرج بتاريخ 2009/2/5.
http://www.alwatanyavoice.com/arabic/content-5660.shtml

راشد, عامر: جحيم غزة... الفصل الأول من فصول الحرب الأهلية الفلسطينية. استخرج بتاريخ 2008/12/11. http://www.voltairenet.org/artical/199291/html

الريفي, محمد اسحق: خطيئة فتح... وخطؤها الفادح. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.grenc.com/show-articke-maincfm?id=13795

زبون, كفاح: عزام الأحمد يفتح النار ضد خصومه في الرئاسة.. استخرج بتاريخ 2008/12/11.
http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=n&issneno=10710
&article=464109&leature

السّليمي، ميرزا: خروج الحسين بن علي عليهما السلام، ضرورة لا مفر منها. استخرج بتاريخ 2008/5/8. http://www.alahsao.net/fikr/fikr2-3.asp

شبكة فلسطين للحوار: خلافات حادة بين قيادات فتح في رام الله وغزة. استخرج بتاريخ 2008/12/10.-http://www.paldf.net/fourm/archive/index.php/t-
174205.html

الشرق الأوسط: عام حافل بالخلافات الفلسطينية الداخلية مع بوادر انفراج غير مؤكدة. استخرج بتاريخ 2009/2/5.
http://www.arabic.people.com/cn/31662/5153086.html

صافي, خالد محمد: لا صوت فوق صوت الوطن. استخرج بتاريخ 2008/12/10
http://ww.kanaaonline.org/articles/00608.pdt

الصالح, علي: عرفات يتدخل لحسم الخلاف بين الاستخبارات العسكرية حركة فتح بغزة. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&issueno=79629
artical=

صالح, محسن: تجربة الحوار بين فتح وحماس " أين المشكلة ". استخرج بتاريخ 2009/1/23.
http://www.alzaytouna.net/arabic/print.php?a=67034

صلاح الدين, عماد: مسار العلاقة بين فتح وحماس وتطوراتها المستقبلية. استخرج بتاريخ 2008/12/10. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=150010

صلاح الدين, عماد: معضلات الحوار الفلسطيني. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.ahewar.org/debeat/show.art.asp?aid=123298

الصواف, مصطفى: أحداث غزة, فوضى أم عمل منظم. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2004/07/article09

الصوراني, راجي: الإعلام الفلسطيني.. واقع وتطلعات. استخرج بتاريخ 2009/2/3.
http://www.pchragaza.org/files/press/arabic/2007/news/01-2007.html

الصوراني, ناجي: بواعث قلقنا إزاء بعض التجاوزات وانتهاكات من عناصر القوة التنفيذية وكتائب عز الدين القسام. استخرج بتاريخ 2009/1/27.
http://www.pchrgaza.org/files/pressr/arabic/2007/letter13-09.html

عصام, زيدان: لماذا فشلت مبادرة القاهرة للحوار الفلسطيني. استخرج بتاريخ 2008/12/11.
http://www.islammemo.cc/tkarer/tkarer/2008/12/72446.html

عطا الله, علاء: ولإعراس غزة نصيب من السياسة. استخرج بتاريخ 2009/2/5.
….e?c=articleA-C&cid=1203757484144&pagename=zone-
arabic-news/nwalayout

غالي, إبراهيم: فتح وحماس شريكان متصارعين. استخرج بتاريخ 2008/12/10.
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/10/areticleon.shtml

قاسم, عبد الستار: أسباب الاقتتال الداخلي. استخرج بتاريخ
http://www.alzaytouna.net/nr/exeres.2009/1/28

القزاز, هديل رزق: تعارض المصالح والمحاباة. استخرج بتاريخ
http://www.aman-palestine.org/ducments/ch21.doc.2008/12/11

محيسن, تيسير: النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث... دراسة بنيوية. استخرج بتاريخ
http://www.birzeit/cds/arabic/reserch/2006/papers/2.doc.2009/1/28

المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات: التعصب الحزبي يفتك بصاحبه وبالمجتمع.
استخرج بتاريخ 2008/12/10. http://www.pcdcr.org.ps

الميثاق الوطني الفلسطيني: استخرج بتاريخ
http://www.vertretungpalaestine.at/arabic/PLO/plo5.htm.2008/12/29

نصر الله, تيسير: حركة فتح بين التيارات المختلفة والبعد الفكري، استخرج بتاريخ
www.paldf.net/forum/archive/index.php/t-130418.htm.2008/12/10

النظـــام الأساســـي لمنظمـــة التحريـــر الفلســـطينية, اســـتخرج بتـــاريخ 2008/12/29.
http://rafah64.jerran.com/archive/2008/4/524758.html

النعامي, صـــالح: هـــل يمكـــن تجنـــب الاقتتـــال الـــداخلي الفلســـطيني. اســـتخرج بتـــاريخ 2009/1/28.
http://www.voltairenet.org/article.148232.html

النعامي, محمد صالح: محنة القيادة الفلسطينية.. الحصاد المر لأسلوب الشللية. استخرج بتـــاريخ 2008/12/10.
http://www.islamonline,net/arabic/politics/2002/07/artical/0.shtml

نوفل, أحمد سعيد: نحو علاقة صحيحة بين منظمة التحرير الفلســطينية والســلطة الفلســطينية. اســـــــــــــــــــتخرج بتـــــــــــــــــــــــــاريخ 2008/12/10.
http://www.alzaytoona.net/arabic/loadattachment/php/attachmentid=1
12-7016-248

الـــــوطن: إعـــــلان صـــــنعاء تحـــــت مرمـــــى النيـــــران. اســـــتخرج بتـــــاريخ
http://www.alwatunya.net/53671.html2008/12/11

الملاحق

ملحق (1)

نص اتفاق مكة الذي جرى في الفترة من 6-8 فبراير 2007.

-التأكيد على حرمة الدم الفلسطيني, واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك, مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني, والتصدي للاحتلال, وتحقيق الأهداف الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني, واعتماد لغة الحوار كأساس لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.

-الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية, وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين, والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية وتكريسها.

-المضي قدماً في إجراءات وتطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية, وتسريع عمل اللجنة التحضيرية استناداً لتفاهم القاهرة ودمشق.

-تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية, وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.[1]

[1] مفكرة الإسلام: نص اتفاق مكة. استخرج بتاريخ 2008/12/11.
Http://www.islammemo.cc/2007/20/25/34660.html

ملحق (2)

النص الحرفي لـــ: إعلان القاهرة بشان اجتماع الفصائل الفلسطينية

عقد مؤتمر القاهرة للحوار الفلسطيني من 15-2005/3/17, بمشاركة الرئيس محمـــود عبـــاس وبحضور إثني عشر تنظيما وفصيلاً, وجاء في الاتفاق.

1. التمسك بالثوابت الفلسطينية, والتأكيد على حق المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال, وإقامـــة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس, وضمان حق العودة للاجئين.
2. الاستمرار في التهدئة مقابل توقف إسرائيل عن العدوان بكل أشكاله, والإفراج عن كافة الأسرى والمعتقلين.
3. أكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس الشرقية هي عوامـــل تفجير.
4. دعم العملية الديمقراطية، والبدء في الإصلاحات الشاملة، وعقد موعد للانتخابات يتفـــق عليه الجميع، وتوصية المجلس التشريعي بتعديل قانون الانتخابات باعتماد المناصفة في النظام المختلط، كما يقضي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية، باعتماد التمثيـــل النسبي.
5. تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، وفق أسس يتم الاتفـــاق عليهـــا مـــن جميـــع الفصائل.
6. الحوار طريق وحيد لتفعيل الوحدة الوطنية، ووحدة الصف الفلسطيني، وعلـــى تجـــريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية، والمحافظة على حقـــوق المـــواطن الفلســـطيني, وعدم المساس بها.[1]

[1] أمد للإعلام: النص الحرفي ل (إعلان القاهرة بشأن اجتماع الفصائل الفلسطينية. استخرج بتاريخ 2008/12/11.
http://www.amad.ps/arabic/?action=detail&id=15943

ملحق (3)

إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية

(القدس,1964/5/28)

إيماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه المقدس فلسطين, وتأكيداً لحتمية معركة تحرير الجزء المغتصب منه, وعزمه وإصراره على إبراز كيانه الثوري الفعال, وتعبئة طاقاته وإمكانياته وقواه المادية والعسكرية والروحية.

وتحقيقاً لإرادة شعبنا وتصميمه على خوض معركة تحرير وطنه بقوة وصلابة, طليعة مقاتلة فعالة للزحف المقدس, وتحقيقاً لأمنية أصيلة عزيزة من أماني الأمة العربية, ممثلة في قرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربي الأول.

أعلن– بعد الاتكال على الله– باسم المؤتمر العربي الفلسطيني الأول المنعقد بمدينة القدس في هذا اليوم السادس عشر من محرم عام 1348 الموافق الثامن والعشرين من أيار(مايو) عام 1964 قيام منظمة التحرير الفلسطينية قيادة معبئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني؛ لخوض معركة التحرير, ودرعاً لحقوق شعب فلسطين وأمانيه, وطريقاً للنصر.

رئيس المؤتمر الفلسطيني الأول

أحمد الشقيري

ملحق (4)

منظمة التحرير الفلسطينية

الميثاق الوطني الفلسطيني

اشتمل الميثاق الوطني الفلسطيني على المواد التالية:

المادة 1: " فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني, وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير, والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية.

المادة 2: فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ.

المادة3: الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه, ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره.

المادة 4: الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول, وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء, وأنّ الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته, وانتمائه الفلسطيني ولا ينفيانها.

المادة 5: الفلسطينيون هم المواطنون العرب, الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947, سواء من اخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

المادة 6: اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين.

المادة 7: الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي, والروحي, والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وإن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية, واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف؛ لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفاً روحياً ومادياً عميقاً, وتأهيله للنضال والكفاح المسلح, والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي.

المادة 8: المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين, ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي, فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة, وبين الشعب العربي

الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية, سواء من كان منها في ارض الوطن أو في المهاجر تشكل منظمات, وأفراد جبهة وطنية واحدة, تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.

المادة 9: الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين, وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكاً, ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق, وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح, والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة؛ لتحرير وطنه والعودة إليه والدفاع عن حقه في الحياة الطبيعية فيه, وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

المادة 10: العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية, وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة, وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية؛ ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها.

المادة 11: يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، التعبئة القومية، والتحرير.

المادة 12: الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني, أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وان ينمي الوعي بوجودها, وأن يناهض أيا من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.

المادة 13: الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان, يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية, والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

المادة 14: مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية, ومن الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين, ويقوم شعب فلسطين بدور الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

المادة 15: تحرير فلسطين من ناحية عربية, هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي الكبير, ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين، تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوباً وحكومات, وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني، ومن أجل ذلك فإن على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية, والبشرية, والمادية, والروحية؛ للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين، وعليها في صورة خاصة في

مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن, أن تبذل وتقدم للشعب الفلسطيني كل العون, وكل التأييد المادي والبشري, وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار, للقيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه.

المادة 16: تحرير فلسطين من ناحية روحية، يهيئ للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية, وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز, سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين، ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرة جميع القوى الروحية في العالم.

المادة 17: تحرير فلسطين، من ناحية إنسانية، يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزته وحريته؛ لذلك فإن الشعب العربي الفلسطيني, يتطلع إلى دعم المؤمنين بكرامة الإنسان وحريته في العالم.

المادة 18: تحرير فلسطين من ناحية دولية، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس؛ ومن أجل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام؛ لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين, وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

المادة 19: تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن؛ لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني, وحقه الطبيعي في وطنه, ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة, وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

المادة 20: يعتبر باطلا كلٌ من تصريح بلفور, وصك الانتداب, وما ترتب عليهما, وأن دعوى الترابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين, لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح، وأن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً, ليست قومية ذات وجود مستقل, وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة, وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

المادة 21: الشعب العربي الفلسطيني، معبراً عن ذاته في الثورة الفلسطينية المسلحة, يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً, ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية, أو تدويلها.

المادة 22: الصهيونية حركة سياسية مرتبطة عضوياً بالإمبريالية العالمية, ومعادية لجميع حركات التحرر, والتقدم في العالم, وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسعية

استيطانية في أهدافها، وفاشية نازية في وسائلها، وإن إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية, وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب ارض الوطن العربي؛ لضرب أماني الأمة العربية في التحرير والوحدة والتقدم إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها, ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرة جميع أحرار العالم, وقوى الخير والتقدم والسلام فيه, ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له, في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

المادة 23: دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها، حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب, واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم, أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

المادة 24: يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية, والسيادة وتقرير المصير, والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في ممارستها.

المادة 25: تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه, تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين.

المادة 26: منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني, في نضاله من أجل استرداد وطنه, وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

المادة 27: تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل على حسب إمكانياتها, وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير, وعلى أساس ذلك، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية.

المادة 28: يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها, ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية.

المادة 29: الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه, ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته, ومدى دعمه له في ثورته لتحقيق أهدافه.

المادة 30: المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير, هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

المادة 31: يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص.

المادة 32: يلحق بهذا الميثاق ميثاق يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية, تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منه, وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليه بموجب هذا الميثاق.

المادة 33: لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية, في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض".[1]

نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية:

النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

<u>الباب الأول- مبادئ عامة:</u>

المادة 1: يشكل الفلسطينيون فيما بينهم وفقاً لأحكام هذا النظام منظمة تعرف باسم منظمة التحرير الفلسطينية.

المادة 2: تباشر منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولياتها, وفق مبادئ الميثاق الوطني وأحكام هذا النظام الأساسي، وما يصدر استناداً إليها من لوائح وأحكام وقرارات.

المادة 3: تقوم العلاقات داخل المنظمة, على أساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني, في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة المنظمة إلى قيادتها الجماعية، وعلى أساس احترام الأقلية لإرادة الأغلبية، وكسب ثقة الشعب عن طريق الإقناع، ومتابعة الحركة النضالية الفلسطينية المسلحة، والعمل على استمرارها وتصعيدها بما يحقق الدفع التحريري لدى الجماهير حتى النصر. وتطبيقاً وتنفيذاً لهذا المبدأ, فإن على اللجنة التنفيذية أن تضع نظاماً خاصاً بتشكيلات المنظمة, مراعية في ذلك ظروف الفلسطينيين في مختلف أمكنة تجمعهم، وظروف الثورة الفلسطينية, وتحقيق أهداف الميثاق والنظام.

المادة 4: الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيون في منظمة التحرير الفلسطينية, يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم, والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة.

---

[1] **الميثاق الوطني الفلسطيني**. استخرج بتاريخ. 2008/12/29
http://www.vertretungpalaestine.at/Arabic/plo/plo5.htm

الباب الثاني- المجلس الوطني:

المادة 5: ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني, بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية.

المادة 6:

أ. إذا تعذر إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني استمر المجلس الوطني قائماً إلى أن تتهيأ ظروف الانتخابات.

ب. إذا شغر مقعد أو أكثر في المجلس الوطني, لأي سبب من الأسباب، يعين المجلس العضو أو الأعضاء لملء المقاعد الشاغرة.

المادة 7:

أ. المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها.

ب. القدس هي مقر المجلس الوطني الفلسطيني.

المادة 8: مدة المجلس الوطني ثلاث سنوات، وينعقد دورياً بدعوة من رئيسه مرة كل سنة، أو في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه, بناء على طلب من اللجنة التنفيذية أو من ربع عدد أعضاء المجلس, ويكون مكان انعقاده في القدس أو غزة أو أي مكان آخر، حسب الظروف, فإذا لم يدع رئيس المجلس إلى مثل هذا الاجتماع يعتبر الاجتماع منعقداً حكماً في المكان والزمان المحددين, في طلب أعضائه أو طلب اللجنة التنفيذية.

المادة 9: يكون للمجلس الوطني مكتب رئاسة مؤلف من الرئيس ونائبين للرئيس وأمين سر ينتخبهم المجلس الوطني في بدء انعقاده.

المادة 10: ينظر المجلس الوطني في دور انعقاده العادي في:

أ. التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة التنفيذية عن إنجازات المنظمة وأجهزتها.

ب. التقرير السنوي للصندوق القومي واعتماد الميزانية.

ج. الاقتراحات التي تقدم إليه من اللجنة التنفيذية وتوصيات لجان المجلس.

د. أية مسائل أخرى تعرض عليه.

المادة 11:

يؤلف المجلس الوطني تيسيراً لأعماله، اللجان التي يرى ضرورة لتشكيلها, وتقدم هذه اللجان تقاريرها وتوصياتها إلى المجلس الوطني الذي يقوم بدوره بمناقشتها ويصدر قرار بشأنها.

المادة 12:

يتكون النصاب القانوني للمجلس بحضور ثلثي أعضائه، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين.

الباب الثالث– اللجنة التنفيذية:

المادة 13:

أ. يتم انتخاب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل المجلس الوطني.

ب. يتم انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية من قبل اللجنة.

ج. تنتخب اللجنة من داخل المجلس الوطني.

المادة 14: تؤلف اللجنة التنفيذية من أربعة عشر عضوا بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.

ملحق (5)

البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقرر من المجلس الوطني في دورة انعقاده الثانية عشرة 1-1974/6/8.

إن المجلس الوطني الفلسطيني:

انطلاقا من الميثاق الوطني الفلسطيني السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقر في الدورة الحادية عشرة المنعقدة في الفترة ما بين 6-12 يناير 1973، ومن الإيمان باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة شعبنا العظيم لكامل حقوقه الوطنية, وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره, على كامل ترابه الوطني، وعلى ضوء دراسة الظروف السياسية التي استجدت في الفترة ما بين الدورة السابقة والحالية للمجلس، يقرر المجلس الوطني ما يلي:

1- تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من قرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا، ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين، ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس, في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية, بما في ذلك مؤتمر جنيف.

2- تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل, وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية, وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.

3- تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني, ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة, وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

4- أن أية خطوة تحريرية تتم, هي لمتابعة تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

5- النضال مع القوى الوطنية الأردنية لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية, هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال.

6- تناضل منظمة التحرير؛ لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين, وبين كافة قوى حركة التحرر العربي المتفقة حول هذا البرنامج.

7- على ضوء هذا البرنامج تناضل منظمة التحرير, من أجل تعزيز الوحدة الوطنية, والارتقاء بها إلى المستوي الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية والقومية.

8- تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها, من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني, وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

9- تناضل منظمة التحرير من اجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية, وقوى التحرر, والتقدم العالمية, لإحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الامبريالية.

10- على ضوء هذا البرنامج, تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم, ويمكن من تحقيق هذه الأهداف.

وجاء في المادة الحادية عشرة ما يلي: هذا وتعمل اللجنة التنفيذية على وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ، وإذا ما نشأ موقف مصيري يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني, فعندئذ يدعى المجلس إلى دورة استثنائية للبت فيه".[1]

[1] **النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية**. استخرج بتاريخ 2008/12/29.
http://rafah64.jerran.com/archive/2008/4/524758.html

ملحق (6)

بيان القيادة العامة لقوات العاصفة رقم (1)

(1965/1/7)

إلى شعبنا العظيم... إلى امتنا العربية المناضلة... إلى الأحرار في كل مكان... من شعبنا الصامد على الحدود, ومن ضمائر امتنا المجاهدة, انبثقت طلائعنا الثورية المؤمنة بالثورة المسلحة طريقا للعودة والحرية؛ لتثبت للاستعماريين وأذنابهم وللصهيونية العالمية ومموليها, أن الشعب الفلسطيني ما زال في الميدان, وانه لم يمت ولن يموت.

لقد نسي هؤلاء قدرات هذا الشعب وثوراته المتلاحقة, وأنّه مصمم على الكفاح المسلح مهما كانت العقبات, حتى يذيب كل المؤامرات التي تحاك ضده. لقد خطط الصهاينة لإقامة طويلة في بلادنا عن طريق مشاريع التحويل والإعمار؛ لزرع أرضنا الطيبة بمزيد من قوى العدوان فيفرضون على امتنا العربية سياستهم اللئيمة سياسة الأمر الواقع.. ومن وحي هذه الأخطار, ولان الزمن يسير في خط معاكس, لا بد لطلائعنا الثورية أن تتحرك بسرعة؛ لتشل مرافق العدو ومنشآته معتمده على قوتها الذاتية وإمكانات شعبنا العربي الفلسطيني.

ونحن نعلن للعالم ارتباطنا بتربة الوطن وخيره لا يحركنا إلا إيماننا بأن هذا هو الطريق السليم لإخراج قضيتنا من العزلة التي عاشت فيها طيلة السنوات الماضية... ولكن هذا لا يمنعنا من أن نصارح الدنيا كلها بأننا مرتبطون بأمتنا العربية مصيريا ونضاليا والتي سترفد كفاحنا ماديا ومعنويا...

فإلى جماهير شعبنا الفلسطيني وإلى امتنا العربية الواحدة, وإلى أحرار العالم كله نتجه بهذا النداء؛ لتأييد طلائع العاصفة بكفاحها الثوري البطولي.. وإننا نعاهد شعبنا أن نظل على العهد, ولن نلقي السلاح الفلسطيني حتى تتحرر فلسطين, وتعود إلى مكانها الطبيعي إلى قلب الأمة العربية.

عاشت امتنا العربية.

وعاشت فلسطيننا حرة عربية.[1]

---

[1] أبو فخر, صقر: **الحركة الوطنية الفلسطينية: من النضال المسلح إلى الدولة منزوعة السلاح /فكر – سياسة.** مرجع سابق. ص145– ص 155.

ملحق (7)

منظمة شباب الثأر

بيان رقم 1

(أيار/ مايو 1967)

يا أبناء فلسطين,

يا أبناء العروبة,

اليوم وقد أصبحت التحركات العربية في مستوى معركة التحرير, وبعد إن استنفرت القوى الثورية في كافة أنحاء الوطن العربي بانتظار إشارة الزحف المقدس, للقضاء على الكيان الصهيوني في أرضنا المغتصبة ترى " منظمة شباب الثأر " التي مارس فدائيوها منذ ثلاث سنوات بصبر وصمت عملية مسح المنطقة المحتلة, ومعرفة المسالك السهلية والجبلية من مختلف الجهات, وتحديد المراكز والأهداف الإستراتيجية في كافة الأنحاء, والتي سقى أول شهدائها خالد محمد الطاهر أرضنا الطيبة في ذكرى وعد بلفور 1964/11/2, واعتقل احد أبطالها حيث لا يزال جنديا مجهولا أسيرا لدى الأعداء.

إن "منظمة شباب الثأر" التي آمنت منذ نشوئها بأن قضية فلسطين لن تسترد إلا بالقوة وان قوة العرب كامنة بوحدتهم, وان العمل الفدائي الفلسطيني يجب أن يكون منسقا مع العمل الثوري العربي, ومهماته جزء من المخطط الشامل لمعركة التحرير, وان الدور الفلسطيني يمهد ويساعد الدور العربي الكامل لاسترداد الوطن السليب.

اليوم وقد دق نفير المعركة وتحركت قوى الثورة العربية, وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة قلعة العروبة الصامدة وسوريا الثورة قلبها النابض وحددت ادوار المناضلين لخوضها. وتحديا للعدو الخارجي في أرضنا المحتلة من جهة, وتحدياً للعدو العميل الداخلي في الأردن من الجهة الثانية, تعلن منظمة شباب الثأر أنّ الكفاح المسلح على خط الهدنة في الجبهة الأردنية سينمو ويتصاعد, مهما كانت إجراءات سلطات الأردن مخادعة أو تعسفية, ومهما كانت ردّات فعل العدو إجرامية بربرية, ومهما كان التعاون بين السلطتين الباغيتين واضحاً وبارزاً.

انطلاقا من هذا العزم والتصميم, اندفعت مجموعتان من شبابنا في منطقة جنين إلى داخل المنطقة المحتلة ليل 24 أيار, وتوغلت مسافة 6 كيلو مترات وقامت المجموعة الأولى بنسف جسر لمنع مرور القوافل العسكرية عليه وقد تعطل الجسر وتوجهت المجموعة الثانية ونسفت

مخزناً للمياه, وعطلت قناة لجر المياه قرب المستعمرة.. وعادت المجموعتان بعد تأدية الواجب المقدس سالمتين, دون أية خسائر بالأرواح.

يا أبناء فلسطين, يا أبناء العروبة, يا جماهير شعبنا الأبي.

لقد حان الوقت ليكون كل مواطن فدائيا يتصدى للعدو حيثما وجد, ويضرب حيث استطاع وهوية عدونا لم تعد خافية:

صهاينة في أرضنا المحتلة, ولهم في بقاع الأرض اثر ووجود سندمره.

استعمار يحمي الصهيونية, ويمدها بكل أنواع الدعم والتأييد, وله مصالح بوطننا سندمرها.

رجعية وعملاء ينفذون بقدر ما يقبضون سنقضي عليهم.

إن منظمة شباب الثأر تعلن بكل عزم وتصميم, أنّ معركة الثأر بدأت ولن تنتهي إلا بالنصر والعودة.[1]

[1] أبو فخر, صقر: **الحركة الوطنية الفلسطينية: من النضال المسلح إلى الدولة منزوعة السلاح /فكر – سياسة.** مرجع سابق. ص155 – ص 156.

ملحق (8)

البلاغ العسكري الأول

للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

(1967/12/21)

بعد أن قررت البدء في نشر بيانات عن عملياتها, تعلن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن العمليات العسكرية التالي:

1-اشتباك بتاريخ 1967/10/6 بين إحدى وحداتنا وكمين إسرائيلي بجوار مستعمرة الزراعة. استشهد خلال الاشتباك المقاتل حسن العبد, كما جرح مقاتل آخر, ولم نتمكن من معرفة خسائر العدو.

2- كمين أعدته إحدى وحداتنا لدورية عسكرية إسرائيلية شرقي مدينة جنين بتاريخ 1967/10/15, وتمّ تدمير سيارة الدورية ومقتل ثلاثة جنود إسرائيليين داخلها.

3- هجوم بالأسلحة المضادة للدروع (بتاريخ 1967/10/24) على كمين إسرائيلي كان يتمركز في "دامية", ويسبب مضايقة مستمرة لمواطني القرى العربية المجاورة. دمرنا ثلاث سيارات عسكرية للعدو, وخسر العدو تسعة قتلى. استشهد خلال الهجوم مقاتل هو عبد الكريم رباح البرغوثي,(اعترفت سلطات إسرائيل بالحادث وبمقتل اثنين من جنودها وإصابة اثنين آخرين).

4- كمين نصبته وحداتنا (بتاريخ 1967/11/7) لدورية إسرائيلية في موقع شمال شرقي الخليل. حطمنا سيارتين للعدو بالقنابل اليدوية, وقد اعترفت سلطات إسرائيل بوقوع الحادث.

5- كمين لسيارة عسكرية إسرائيلية في منطقة العوجة(بتاريخ 1967/12/4).تمّ تحطيم السيارة بالقنابل اليدوية. اعترف العدو بمقتل جندي واحد وسقوط جريحين.

6- هجوم خاطف بالقذائف المضادة للدروع على معسكر إسرائيلي جنوب الخليل (بتاريخ 1967/11/13). أصابت إحدى القذائف مستودعا للذخيرة مما تسبب في حدوث انفجار عنيف, اعترفت الصحف الإسرائيلية بوقوع القصف من مسافة ثمانين مترا, ثم عادت واعترفت بأنه وقع من مسافة لا تزيد عن خمسين مترا.

7- تعطيل خط سكة الحديد قرب بئر السبع (بتاريخ 1967/12/4) عن طريق نسف قاطع طوله ثمانية عشر متراً وفي الخط المذكور خرجت أربع عربات عن الخط, ولم نتمكن من معرفة خسائر العدو.(اعترف العدو بوقوع الحادث).

8- نسف موتور مياه ومحطة توليد كهرباء يزودان مستعمرة "كفار روبين" ومستعمرتين مجاورتين بالماء والكهرباء, وقد اعترفت السلطات الإسرائيلية بوقوع هذا الحادث.

9- تدمير بناء عسكري في مستعمرة "نجيف"(بتاريخ 1967/12/11), بعد أن جرى اختراق الأسلاك الشائكة المزودة بأجهزة إنذار.

10- كمين أعدته إحدى وحداتنا لدورية عسكرية للعدو(بتاريخ 1967/12/13) في منطقة تقع جنوبي بحيرة طبريا, فدمرت وحدتنا سيارة للعدو من مسافة قريبة جدا, كما تمكنت من صد ثلاث سيارات عسكرية أخرى جاءت لنجدة السيارة المضروبة.

تؤكد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إيمانها الراسخ بالكفاح المسلح طريقا لتحرير فلسطين, كما تدعو كافة المنظمات المقاتلة إلى إقامة وحدة فيما بينها بالشكل وبالأسلوب الذي يتفق عليه الجميع. إن الجبهة الشعبية مستعدة لبذل كافة الجهود اللازمة لتذليل العقبات المعيقة لعملية توحيد المنظمات المقاتلة.[1]

[1] أبو فخر, صقر: **الحركة الوطنية الفلسطينية: من النضال المسلح إلى الدولة منزوعة السلاح /فكر – سياسة.** مرجع سابق. ص157- ص 158.

An-Najah National University
Faculty of graduate Studies

Tribal Intolerance In the Palestinian Political Behaviour and its Impact on Political Development

By
Tawfik" Izat Fareed" Abu Hadid

Supervised by
Pro: Abell Sattar Qaseem

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Master of Political Planning and Development in Economic Faculty of Graduate Studies at An-Najah National University, Nablus-Palestine
2010

Tribal Intolerance In the Palestinian Political Behaviour and its Impact on Political Development

By
Tawfik" Izat Fareed" Abu Hadid
Supervised by
Pro: Abell Sattar Qaseem

Abstract

This study addresses the issue of tribal fanaticism that characterizes the political behavior of the Palestinian factions and the impact of this matter on the political development in the country. The researcher discussed in the first chapter the definition of tribal fanaticism, its psychology, and evolution over the last decades.

In the second chapter, however, the study focuses on providing a description of the behavior of the Palestinian National Authority in certain situations. In this chapter also, the researcher seeks to analyze these behaviors and detect them through a group of political issues that are of interest to this study.

In the third chapter, the researcher classifies the responses of some of the Palestinian factions towards some political initiatives that are related to the Palestinian cause and how those factions ignored those initiatives for the sake of their own interests. The researcher also points out to these violations and their relationship with tribal fanaticism.

In the fourth chapter, the researcher describes the behavior of Fateh and the negative practices of it which indicate the relationship between these behaviors and the idea of tribal fanaticism.

In the fifth chapter, the study presents a number of political behavior models which occurred between two of the most powerful and dominant of the Palestinian factions (Fateh and Hamas). Through studying those models and comparing them with the characteristics of fanaticism, the researcher highlighted the negative points in the behavior of each of the two factions.

The researcher concluded the study with seventh chapter in which he presented the major results and recommendations that he has reached through this study.